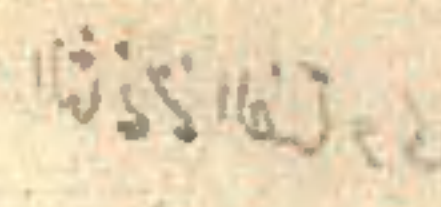


التأني في الفأوى الهندية

٥١٠
١٢٠٣



Süleymaniye II. Kütüphanesi	
KİŞİ	MECA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PAŞA
Eski Kütüphane No	253



اذا تهرأها والمدعي
عليه بغير علي
المجسوتة
٦

نہی

بوجه الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان عندنا في حنفية رحمه الله تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة
وعندنا في بوشق رحمه الله يوم القسط وعندنا في حنفية يوم الافتتاح ولا بد من بيان سبب وجوب الدوام
في هذه الصورة كذا في الذخيرة وفي دعوى الدين على الميت اذا ذكر انه مات قبل اذ الشئ من هذا الدين وحلف
من التركة في يومه ولا الورثة ما يفي بقضائه من الدين وزيادة ولو تركه اعيان الورثة لتسمع فيما عساه عليه
العتوي لكن لا يحكم بانه الدين على الورثة ما لم يثبت له التركة فان انكر وصولا التركة اليه واراد اثباته لا يثبت
لا يمكن من ذلك الا بدرك اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلان كذا في الوجيز للكردي في الفصل الثاني
عشر من كتاب الدعوى وفي الدين لو ادعى المدعيون انه يملك الدوام اليه واخفى فلا بد منه بغير امره
فقد الدعوى ويحلف ولو ادعى عليه فرفضه ردوم وقال وصلا اليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع دعواه
لا في العتق كذا في الخلاصة وفي دعوى المال بسبب الكفاية لا بد من بيان السبب وكذا يذكر قول المدعي
له في مجلسه اما لو قال قبلها في مجلسه لا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا يصح
بلا بيان السبب قالوا في دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد ان يثبت
لان ذلك بالطريق وحال فاذ تضرع فانه له وعليه ليصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى
من الاجارة المفسوخة تموت الاجارة اذا كانت الاجرة او اعدا لية ينبغي ان يذكر كذا فيهم كذا اعدا لية
راية من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة رجل ادعى على اخر عشرة دراهم عند القاضي وقال
لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تقدر
ما لم يثبت للقاضي حصة حتى يفتي في هذا النوازلة وقال ابو نصر رحمه الله ان يسمع الدعوى كذا في الخلاصة
اذا ادعى على اخر من مبيع مقبوض ولم يثبت المبيع او محدود ولم يحدده يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال
الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستاجر ولو ادعى على اخر انه اشترى من المدعي حرفة معين مسمومة
ووصفه كل شهر وكذا وقد حلفه مدعي كذا في اجب عليه اذ الاجرة المشروطة ولم يحدد ذلك العين مجلس
الدعوى ينبغي ان يسمع ان يسمع المدعي كذا في اجب عليه اذ الاجرة المشروطة ولم يحدد ذلك العين مجلس
يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائنة المفتنين رجل ادعى على غيره ان وصي باع من اقصي مائة كذا في خاليه
صغري بكذا وكذا وان مات قبل استيفاشي من الثمن فادفع اليه فقد قيل لا دفع هذه الدعوى لان يوم المو
الوحي حق قبض من مباح الوحي يكون لوارثه ولو وصيه فان لم يكن له وصي وارثه فالتقاضي يصب له وصيها
قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول ان الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبطر يتقبل
الى الموكل ينبغي ان يقال هاهنا حق القبطر يتقبل الى الصبي بعد بلوغ الصبي وقصم الدعوى كذا في المحيط
الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المتقولة ان كان العين الذي يدعيه قائما خاضرا في
المجلس لا بد ان يشر اليه باليد فيقول هذا العين لي والاشارة بالرس لا تكفي الا اذا علمه باشارة الاشارة
الى العين المدعى هكذا في فتاوى قاضي خان ان كان المدعي بعينه يدعي عليه كلفا خاضرا في المجلس
اليه بالدعوى كذا في الشهادة والاشارة كذا في الكافي قال شمس الامية المالواني ومن المتقولات
ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبي من الطعام والقلع من الغنم والقاضي فيه بالخيار وان شاخص ذلك
الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان ما ذكرنا بالاشارة لا يثبت حلفه الى ذلك الموضع كذا في المحيط
وفي دعوى احضار المدعي لا بد ان يقول لازم على هذا المدعي عليه احضار المدعي ان كان منكرا لا يبرهن عليه لانه
اذا لم يكن منكرا وكان مقبل لا يلزم الاحضار بل يأخذ المقر كذا في الوجيز للكردي ادعى عينا في يد رجل
فاذا احضاره مجلس القضا فانكر المدعي عليه ان يكون في يده فجا المدعي بشهادة من شهد ان هذا العين
كان في يده المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة يسمع ويجوز المدعي عليه على احضاره كذا في خزائنة المفتنين
ان وقع الدعوى في عين غايب لا بد ان يدعى عليه ان كان له عصب منه ثوبا او جارية ولا بد ان يدعى عليه
قائما وهل ان بين الجنس والعتقة والعتقة قد عوانه مشروعة وبقيته مقبولة لا بد ان يثبت القيمة ثانيا
في عامة الكتب القضا مشروعة كذا في الظهيرية وان كان المدعي به هالك لا تصح الدعا الا ببيان من يسه
وسنده وصحته وحليته وقيمتها لانه لا يصح مغلوما الا بدرك هذه الاشياء وشروط المحضات بين العتقة
ونقص القضا لا يشترط ببيان القيمة كذا في محيط المحضات في باب شروط الدعوى والخصومة
من كتاب ادب القاضي قال الفتية ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ان يكون المدعي مدعيه
ولا يشترط ذكر اللون والسمية وفي دعوى الدابة حتى لو ادعى انه عصب منه حمارا وذكر شيئا واقرا بيمينته
على وفق دعواه واخضر المدعي عليه حمارا فقال المدعي هذا الذي ادعيتنه وزعم الشهود وكذلك ايضا فظنوا

فاذا اتفق شيا على خلاف ما قاله تان ذكر الشهود بانه مشتق الاذن وهذا الحار غير مشتق الاذن قالوا لا
يجمع هذا القضا للمدعي ولا يكون هذا خلافا في شهادتهم كذا في القضا للعامة سئل الشيخ الامام الاجل
ظهير الدين ادعى على رجل انه عصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضاره فلم يضره الغلام كان
يقع صفاته على خلاف ما ذكر المدعي فادعى انه له واقرا بيمينته قال رحمه الله ان قال المدعي هذا الغلام مولد
ادعيتنه لا تسمع فتواه واذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغيير والتبديل وان قال المدعي بعد ما اخضر الغلام
لم يعبدي ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بيمينته كذا في فتاوى قاضي خان رجل ادعى على اخر ان يملك له
الجنس والنوع والصفة وذكر قيمته الكمل حمله ولم يذكر قيمته كل عين على حدة فصح الدعوى ولا يشترط التقبل
ومو الصبي كذا في خزائنة المفتنين وهكذا في فتاوى قاضي خان اذا ادعى على اخر الف دينار بسبب اشتراك
اعيانا لا بد ان يبين قيمته في موضع الاشتراك وكذا لا بد ان يبين الاعيان فان منها ما يكون مثلثيا
ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في القضا للعامة رجل بحث عاتقة الى رفاييد تلميذه ليصطفيه فانكر
الرفاق في العاتقة والتلميذ مات او غاب فادعى صاحبة العاتقة انها وصلت اليك بيد فلان لا تسمع مدعيه
الدعوى الا اذا قال اشتراكه كذا في الادعية القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة وان
ادعى عينا قائمة يشترط فلا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في اوانه لا بد من بيان قدره
ونوعه وصفته فيقول كذا كذا كذا كذا ان قال العتق لا يصح في دعواه وان قال قيمته بامر يذكر حكم
السبب كذا مناطا قيمة ايض وتذكر الجوزة والوسط وان يقدرا بقطعة من ايدي الناس في السوق الذي
يباع فيه فيقول له الحاكم ما اتر يدان قال العتق لا يصح في دعواه وان قال قيمته بامر يذكر السبب
لان من يبيع القضا لا يبيع بالانقطاع عن ايدي الناس كذا في الدوام والديانة وان بسبب السلم او حقه
الاشتهار او القرض لا يشترط بطلان به بالقيمة اذا كان لا ينتظر اياه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في
الوجيز للكردي وان ادعى من غير العتق بان ادعى الف من العتق العلوي والوجيز في الحلو الوسط لا بد
وان يقول من العلوي كذا والوجيز في كذا في المحيط ولو ادعى وقدره ان او شفره يد كل الوزن وتذكر كونه
حلو او كاسف صغري او كبير وفي دعوى للم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة فان بين انه يدعيه بسبب
انه حمله مثلا للمبيع ليصح اذا بين او صافه وموضعه كذا في الوجيز للكردي ولو ادعى على رجل مائة من
الكعك لا يصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبر اختلاف وفي الاستقراض ايضا كذا في الاشهاد
يجب القيمة وان بين انه من المبيع فصح الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكعك المتخذ من الدقيق
الغسل وكذا ينبغي ان يذكر ان يضر الوجه او غير الوجه وكذا ينبغي ان يذكر ان على وجهه سمنه حتى يفسد
الدعوى كذا في الظهيرية ودعوى الجرح لا يصح وان كان من ذوات الاشياء لعدم وجوب رد مثله
لانقطاع فله ان يطالبه بيمينته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى الدمن واشهاد
ان كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى احضار الاشارة اليه وان كان بسبب الاشتراك او بسبب الخمر
او بسبب الممنوعة يحتاج الى احضار كذا في خزائنة المفتنين اذا ادعى دينا جاعا على انسان ولم يذكروا
فان كان الدين جاعا عينا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر اوصافه
وان كان دينا بان كان مستلما فيه فاختلاف المشايخ في انه يشترط ذكر الوزن ام لا فاعلمهم على ان يشترط
ومو الصبي كذا في الذخيرة ووقع الدعوى في جناسي الدمة منها قارسة خركاه فاقوا بالصحة ليشريه الكثر
من الجمالة والجمالة في باب المهر لا يمتنع الوجوب في الدمة كذا في المحيط وذكر الواراد على زنه ينجح طوله
بذرعان نحو ارم كذا وشهد بذلك بحضرة الزيد بنجي فذرع فاذا المواريد وانفق بطلت الشهادة والدعوى كما
اذا خالفين الدابة الدعوى والشهادة وذكر ايضا ادعى حديثا او ذكر انه عشرة امسا فاذا موعشرون او ثمانية
تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشارة اليه كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى القتل لا بد من
بين القطن النيرق او البنيق والجاهري كذا في خزائنة المفتنين ولا يشترط انه يحصل من كذا مائة
كذا من الحلو لا يصح القنوي كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى القنوي ادعى بونعه وبعشه
وصفته بيمينته لا بد وان يذكر وبين مراد انه يارنانه حرة باين كذا في خزائنة المفتنين وفي دعوى
خو الشاة الدابة لا بد من احضار الدابة لان المدعي به في الحقيقة الجز والفايت من السوق
والدابة لا بد من احضاره اذا ادعى حرمه لا بد من ذكر الوزن اذا كان غايبا وكان المدعي عليه منكرا كونه ذلك
في يد كذا في السراجية وفي اللؤلؤ يذكر وزنه وصفه وزنه كذا في خزائنة المفتنين وفي دعوى عده
ان الابوة والمسئلة لا بد من بيان السبب لان عينا يلزم احضاره وان دينا ان بسبب السلم او يبعده عن

يستخلف المذموم على غيره من النسب بالاجماع وكذا ان ملائمتها ما ادعى من المال او الحق لا المنسب هكذا في الكافي
اما الخدم فاجتمعوا انه لا يستخلفه فيما الا في المشرق فانا ادعى على اخر سرقته فانك فانه يستخلف فان ابا ان
يخلف لم يقطع ويضمن للمالك كذا اللعان لا يستخلف فيه ايضا بالاجماع لان اللعان في حق الخدم واذا اذنت على
زوجها انه قد فها وارادت استخلافه فانه لا يستخلف هكذا في السراج الوهاج ذكر القدر من السهم بدمجه
اقتد ان الخدم لا يستخلفون ما بالاجماع الا ان اقتضت حقا بان علق عقوبته بالزنا وقال ان زنيته كانت
حرفا في العبد انه قد زنا ولا يمينه له عليه يستخلفه المولى حتى اذا اكل ثبوت العتق دون الزنا كذا في
التبيين ثم انه اخلف المولى في حقه المولى في حقه على السبب بالله ما زنيته بعد ما خلفه بحق عهده فكذا
كذا في فتاوى قاضي خان وفي رواية اخرى على رجل انه قال له يا متاقي يا زنديق يا كافر اذني انه مزبه
او لعله او ما اشبه ذلك من الامور التي اوحيت النعزير وادان تخليفه فالتاخي تخليفه فان خلفه لا شيء عليه وان
مكليفه عليه بالنعزير ويكون التخليف فيه على الفاصل كذا في المحيط ومن ادعى فضاكما على غيره في حق كذا يخلف
بالاجماع كذا في الهداية فان خلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج ثم ان كذا في اليمين في اذن المنسب
يلزمه القصاص وان كحل في العتق حيس حتى يفر ويخلف وقد اعاد الى حقيقته رحمه الله وقال ابو يوسف في حق
رحمها الله بغيره الشرع فيما كذا في الهداية **الفصل الثاني** في كيفية اليمين والامتناع من نوبة اليمين
فالتاخي تخليفه بالله ولا يخلفه بغير الله كذا في تحصيل الشكس ان ادعى المذموم تخليفه بالطلاق والعتاق في ظاهر
الرواية لا يخلف القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق والعتاق لا ينعزل عن كذا في فتاوى قاضي
خان ويعلق به كذا وصا في حق قوله قل والله الذي لا اله الا هو ما لم الغيب والشهادة للرحم الذي يخلص
المسرة بما يخلص من العلامية ما خلفان هذا اعليك ولا قبلك هذا المال الذي اذناه وهو اذنا ولا شيء منه وله ان
يزيد في التخليف على هذا والله ان يفتق منه الا انه يجام فلا يكره لفظ الوكيل لا يكره عليه اليمين وان شا
القاضي لم يخلط في حق قوله بالله او والله كذا في الكافي وبعضهم قالوا القاضي ينظر الى المدعى عليه ان عرفه بالخير
والصلاح او راي عليه سبيها اهل الخير ولم يتجمل الكافي بذكر اسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك فلفظه
وتعنه قد قالوا نظر المذموم به ان كان لا اعطيا فلفظه عليه وان كان حقيقا ايكفي بذكر اسم الله وحده
بشر بعضهم قدروا العظمية بنصا بالزكاة وبعضهم قدروا بنصا بالسرقة ان ادعى التخليف على المذموم يخلفه
بالله الذي انزل النور على موسى وان ادعى التخليف على الذم ان يخلفه بالله الذي انزل الانجيل على
حبيب كذا في المحيط ولا يخلف بالاشارة الى معتق معين بان يقول بالله الذي انزل هذا الانجيل
او هذا النوراة لانه ثبت تخريف بعضها فلا يجوز ان تقع الاشارة الى الحق فيكون التخليف به تخلفا
بما لم يترك كلام الله عز وجل هكذا في الهداية وخلف المجوس بافتل الذي حلق النار هكذا ذكر محمد رحمه الله
في الاصل هكذا في الهداية وكذا في القاي وغيرهم من اهل الشرك يخلف بالله ولا يخلف بالله الذي خلق
الوثن والقصه كذا في تحصيل الشكس ولا يخلفون في يكون عبادة ائمة كذا في الاختيار شرح المختار
والجيب تخلف اليمين على المسلم من مات فلا مكان كذا في الكافي استخلاف الاخرس ان يقول القاضي
عليك عهد الله ان كان له ذم عليك هذا الحق ويشير الاخرس بمراسمته او يحد ولا يستخلفه بالله لهذا
عليك الف وتبين الاخرس ان نعم كذا في تحصيل الشكس وان كان المذموم خرس وله اشارة معروفة
وخصه صحيح فالقاضي يخلفه بطلب الاخرس بالله الذي لا اله الا هو كذا اذا كانا صحيحين وان كان للمذموم
عليه مع كونه اخرس من اصم والقاضي يعرف انه اصم فان القاضي يكتب له وبامر ان يجيب بالكتابة وان كان
لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة بامر بالاشارة ليحجب ويقابل معه كايما لمع الاخرس كذا في الهداية
ادعى قيسا ولا يكره كذا في سبب يخلف على الفاصل بالله ما هذا اعليك ولا قبلك هذا المال الذي اذناه وهو اذنا
وكذا الا شيء منه وكذا اذا ادعى ملكا او حقا في عين ما هو مطلقا ولم يذكر سببا يخلفه على الفاصل
يخلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شيء منه يجيب بين الكل والبعض اعني اذا كذا في المحيط
وان ادعى عليه دينا بسبب الفرض او بسبب الشراء او ادعى على كذا بسبب البيع او القبة او ادعى على كذا او على كذا
يستخلف على الفاصل الذي هو كذا في ظاهر رواية اصحابنا رحمه الله ولا يستخلف على السبب حتى لا يستخلف ما
استخلف منه هذه الما ايا غصبته ما او عد ما استخلف منه هذه العين وكذا ما بعث منه هذه العين للموا
عوض المذموم عليه او لم يجز ان في ما سواها وادعى عليه كذا في الكافي بالله ما هذا اعليك ولا قبلك هذا المال الذي اذناه وهو اذنا
منه وفي النور يخلفه بالله ليس بغير هذه الودعة التي يكره ولا شيء منها ولا له قبلك حق منها لان المذموم
كان استخلف النور بجهة او دسارقه عليها لا تكون في يده ويكون ضامنا لها فيخلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى

قاضي خان ثم التخليف على الفاصل في الامور التي هي حقة ولا كانت شيئا ترفع برافع وان كان في يده
ترك النظر للمذموم في حقيقته على التخليف على كذا في الكافي ان يدعى بموتة نفقة والزوج من لا يراها
او ادعى بنفقة بالجواز او المنة ترى من لا يراها بان كان شاهدا كذا في الكافي وعن ابو يوسف ان المذموم
اذ ادعى ما لا يخلط على الفاصل لا يستخلف على الفاصل كذا في الكافي بالله ما استخلف منه هذا
المال او بالله ما اغتصبته منه هذا المال او بالله ما لا يخلط على الفاصل لا يستخلف على الفاصل كذا في الكافي بالله ما استخلف منه هذا
هذا الوجه فان الرجل قد يستخلف من لا يخلط على الفاصل كذا في الكافي بالله ما استخلف منه هذا
منه فاذ ادعى هذا العقد حقيقته يخلفه على الفاصل وفيه اخذ بعض المشايخ وقالوا يستخلف الامة
المكولة ينظر الخواص المذموم عليه وقد عوى المذموم انكر المذموم عليه الاستخفاف والغصب فقالوا استخلف منه
منه شيئا ولا غصبته منه شيئا يخلف على السبب بالله ما استخلف منه وان قال المذموم عليه في الجواب ليس له على
هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه يخلف على الفاصل بالله ما هذا اعليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه
قال رحمه الله وسواء هذا الوجهين الا في رواية اخرى وفيه اكثر الغفلة رحمه الله كذا في فتاوى قاضي خان
وان كان سببا لا يرتفع برافع فالتخليف على السبب بالاجماع كالعهد المسلم اذ ادعى العتق على مولا له بخلاف الاخر
والعهد الكافر لانه يتكرر الرق عليه بالردة والعتاق وعليه بنفقة العتق والعتاق ولا يتكرر على المسلم
كذا في الهداية المشتري اذا ادعى النسيئة فان ذكر نفي الثمن خلف المذموم عليه بالله ما هذا العتق وما عاكس المذموم
ولا شيء منه بالسبب كذا في اذناه ولا يخلف بالله ما بعث كذا في الفصول العبادية وان شاع تخليفه بالله ما بينك
وبين هذا بيع قابر الساعة فيما ادعى وقال بالله ما هذه الدار شرها هذه النسيئة بما ادعى من العتق او بالله ما
هذا البيع الكذبة على عيلى في هذه الدار قابر ما فيها الساعة بهذه النسيئة على ما ادعى وان شاع تخليفه ما عاكس
تستلهم هذه الضيقة اليه بهذه البيع الذي يدعى يسوع المذموم عليه الفاضي او لم يخرجه كذا في شرح اذ ب
القاضي للحقاني وان لم يذكر المشتري نفي الثمن يقال له لعنه الله فان ادعى ان الحقير التزم تخليفه القاضي
بالله ما عاكس قبض هذا الثمن ونسليمه هذه العتق الذي ادعى وان شاع تخليفه بالله ما بينك وبين
هذا مشتري قابر الساعة كذا في الفصول العبادية اذا ادعى البيع والبيع وانكر المشتري ان ادعى انه سلم المبيع
ولم يقبض الثمن يخلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا عتقها وان ادعى انه لم يقبض المبيع ولم يقبض الثمن
يخلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عاكس كذا في تحصيل الشكس ويستخلف على العين والثمن
جميعا كما في دعوى الشراء كذا في فصول العبادية ويستخلف بالله في النكاح ما ليس كماله كذا في الكافي
هكذا في الهداية اذا ادعت النكاح والصدق في ظاهر الرواية عتقها يخلف على الفاصل بالله ما هذا من زناك بهذا
النكاح التي قد دعي لها عليك هذا الصدق الذي ادعت ويكره اذنا ولا شيء منه وان كان المذموم هذا الرجل
تستخلف المرأة بالله ما هذا الرجل على ما يدعى كذا في فتاوى قاضي خان ادعت بغير حجة تخلفه زوجية
يخلف بالله ما على طالق منك النسيئة وان ادعت البائن في طلاقه من الزنا يخلف بالله ما على طالق منك النسيئة
بالحجة او ثلاث على حسب الدعوى او بالله ما طلقنا البائن والثلاث في هذا النكاح المذموم ولا يخلف ما طلقنا
ثلاثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي وكذلك اذ تزعم المرأة ذلك وتكره شهادتها عند القاضي شاحدا واحد
عذر لاجتماعه من القساق بذلك لان حرمه الفرج حق الشروع فلا على القاضي الاعتباط في مثله بالاستخلاف
كذا في المحيط ادعت انها ما طلق الطلاق فقال لها امر بك بك فلحسارت بذلك التوقيف نفسها احرمت
عليه فانكر الزوج الامر والاختيار لا يخلط على الفاصل ولا يخلط على السبب ويحاط فيه له ويخلف بالله
ما جعلت امرها بيدك ما هذا من زواج تزوجتها بعد سؤاها الطلاق واعلمت انها اختارت نفسها بذلك
التوقيف في مجلس التوقيف كذا في الوجيز للكردي وان ادعى بالامر وانكر اختارها نفسها لم يخلف الزوج
بالله ما جعلت امرها بيدك اختارت نفسها من زواجها واختارت نفسها لم يخلف بالله ما
جعلت امرها بيدك اختارت نفسها من زواجها واختارت نفسها لم يخلف بالله ما جعلت امرها بيدك
على زوجها انه الما ومقت مدة الايلا ووقعت الفرق بيننا وطلعت من القاضي تخليفه وقال القاضي
انه من يرى ان تولى بوقت بعد الربعة الا شيء يخلف انها ليست بباين منه ولا يثبت تخلفه القاضي على
السبب بالله ما قلت لها والله لا تزني كذا في الكافي ما ادعت وان كل من اليمين اباها منه بتطليقه
سرا في ان كان في يد سواها الفرج كذا في تحصيل الشكس فان ادعى الزوج بالايلا فادعى انه فاه
البيات في المدة وتكررت بيني وبين في المدة فاعطى قولا عام اليمين وتخذ على الفاصل من رحمه الله فتخلف
بالله لمسته باخره له اليوم بالسبب الذي يدعى ولا يخلف بالله لم ينفذ اليك قبل ان ينفذ الربعة الا شهر وكتاب

لأن الصبي يؤخذ في حاله والمشتري يتحقق في حاله لا في حاله المبيع...
بالمادة من مال له كذا في حصة الشريكة...
المحجور كالمال الذي لا يملكه...
العتق كذا في النكاح...
للمكره...
ادعى المالك...
وقال الصانع...
دينا وقدمه...
رجل ادعى...
فلان الغلام...
المالك...
حتى لو حضر الغائب...
فقال المدعي...
يقضي ذلك...
فبعد ذلك...
لم يكن له...
بما قلنا...
وان لم يكن...
هذا المالك...
انتم الامر...
بيته على...
نكل صا...
خمس...
البيته...
رجلا...
دوم...
ذلك...
الوكالة...
خمس...
افق...
في شريح...
ادى...
واي...
فان...
بالعقب...
ويجوز...
المدعيون...
ادعى...
المفتنين...
وقرر...

يعبر

يقضي بمقتضى الاقرار...
بيته...
وان قول...
وحجته...
دفعته...
بان قال...
وان قال...
لوا دعى...
المال...
القاضي...
وقال...
بشرط...
اذ ادعى...
المال...
ام يقبل...
او حتى...
موضع...
فالبينة...
انه استهلك...
قوة...
لا يجيب...
واذا...
الاستحقاق...
للقوة...
له...
ان حلف...
حجة...
هذا اذا...
محتج...
التمس...
فقال...
فانقول...
كتاب...
قال...
قياسا...
ببينة...
ما قضت...
دعى...
رحمه...
الدين...
والجواب...
وهبت...
للموسر...

والأما الثاني فمعرفة أن جعل ذلك اليمين على وجهه حكمه بالشفقة على البائع
والشراي ولقد التزم وضعه على يد قاضي كان المشتري معاشرة بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
حكم المشتري بالشفقة وجعل العدة على المشتري وقطع الشئ البينة كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
أما إذا اشترى المزارع فبقيها في الشفعة وإذا كان يارحة المزارع بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
ولا يثبت له حق في الموكل ولو كان المشتري بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
الموكل ووكيله وصحة البائع أو وكيله بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
حقه الموكل للشفقة المشتري بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
عقبه من المشتري بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
لواشترى بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
فالحق هو المشتري والافضل هو المشتري كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
تقديرا للمشتري كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
يعاينه كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
جارية بالثمن ودرهم ولا يثبت لها حق في الموكل بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
وقاب المشتري الأول وحضر بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
ان الامر كان قسما للبائع الاول وكان المشتري الثاني كان كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
الثاني البائع الاول وقابل له البائع الاول او باطل فلا خصومة بينهما حتى يجزى
المشتري الاول كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
لا يثبت له حق في الموكل بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
اكثر من قسامين العبد وان عتقه هذا العبد فبقي بائنه كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
ولو اقام البيعة انه قسامين يردون له تغيبا واداة البرودون للقاضي ليس بشرا ولا العبد الذي
حتى لو كان حاصلا يجب اراة القاضي انه قسامين ان لا قاضا الرجل بالبرودون متفق المعين وقال
البرودون له لم يفتقر له بالارض البيعة يقيمها على الملك وان المدة عليه قسامين وهو مبدل في
بالحذر ارض العين فان اقامه بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
الاول البيعة على انه لا يثبت له قسامين فيكون البيعة كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
المقتين كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
او هو له بثلث ماله وحده الوارث ذلك القاضي يسمع بيمينته على الوارث ويقضي بيمينته فان دفع الوارث
الثلث الى المومي له شرعا وجعل اقامته بيمينته ان المية او قتل بثلث ماله فدفعه الوارث والحضر
للمومي لا القاضي القاضي بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
الى المدة كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
واذا ان يخذ منه بمعنى ما يده بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
للمومي له الثاني ان يخذ من الوارث حتى ما يده بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
ما اخذ قاضا الحذر كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
القاضي الذي قضى الاول والي قاضا اخر سواء لو كان المومي له الاول هو الغايب واحضر الثاني
الوارث فالقاضي يقضي على الوارث ويكون القضا على الوارث قضا على المومي له الاول فان كانت
القاضي بيمينته الاول ولم يدفع اليه شيئا حتى خاصة الثاني والوارث غايب فان خاصة بذلك
القاضي بيمينته جعله خصما وان خاصه الي قاضا اخر جعله خصما ولو كان المومي له الاول والوارث
خصم للمومي له وان خاصه الثاني قاضا اخر جعله اكله اذا اقر المومي له الاول بالمال الذي يده
بحكم الوصية من المية او كان ذلك معلوما للقاضي اما ان المية من ماله او لا فيقول هذا
ما يورثه من ابي والمية ما اوصى به وما اخذت من ماله شيئا فانه يكون خصم للمية الثاني
فان قال هذا الماله ودية عند من جهة فلان المية الذي يده الثاني الوصية من جهة
او قال عتبه منه فلا خصومة بينهما وان قال هو ودية عند من جهة لرجل اخر غير المومي

او قال عتبه منه فلا خصومة بينهما وان قال هو ودية عند من جهة لرجل اخر غير المومي
ولقد اقام رجل بيمينته ان له على الميت الف درهم دين ففحق القاضي له على الوارث ودفع اليه الف
درهم وغاب الوارث فحضر من بغيره احد للميت وادعى عليه الف درهم فان الغريم الاول لا يكون
خصما للغريم الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغايب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصما له ثم اقام
فحق القاضي على الوارث وقدم على ما اخذه الوارث من الغريم الثاني على الغريم الاول فاحضر منه بعد
ما قضى بيمينته الوارث بما بقي له من الاول والا فاحضر ما كان موصى به بالثلث وقبضه لغايب
الوارث فاقام رجل البيعة ان له على الميت دين فاحضر منه ليس بيمينته كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
بيعة على انه وارث ميت اقامه عليه بعد الجارية بيمينته بثلث ماله ففحق القاضي بثلث ماله فقام
اليه وقاب الوارث ثم اقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
فحق القاضي بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
على الوارث فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
الجارية الى الاول او المومي له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
القاضي الاول او المومي له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
فان خاصه فيها الى القاضي الاول او المومي له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
مع بيمينته الثاني على الوارث وهذا الفصل فحق القاضي بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
عن الاداء ولم يشهدوا على الرجوع فان احضره الاول فان اتحاد الثاني البيعة على الرجوع اخذ الكل والا
اخذ خصما وان اقامه الاول بيمينته او هو له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
على الاول ان الميت رجوع عن الوصية الاول او هو له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
ويردعه الى الثاني ولو كان الوارث هو المامي فحق القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية
الاولى ولو كان الاول مومي له بجدة بيمينته والعبد مدفوع اليه بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
كان الوارث خصما للثالث كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
في يد الغايب والمومي فاقام رجل البيعة ان صاحب المال في كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يجزى او اوصيا فان قال الذي يديه المال هذا امك ولا يسمع عندي
من مال الميت شي صار خصما للمومي فحق القاضي بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
التي درهم غير هذا الا ان الوارث قبض ذلك فحضره بيمينته القاضي للمومي له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
بعد ذلك وقال له قبض من مال الميت ثلثا لم يثبت له الحق ولو كان ماله المومي له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
الميت لم يكن الذي قبضه الماله خصما سواء كان صاحب اليد بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
ان فلا ثمانية ولا يزيد وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بيمينته ولم يثبت من المية وصيا ولا من المية ان
بيمينته البيعة فله بثلث ماله فان اقر ذلك فحق القاضي بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
الى الغريم ان كان الذي قبضه الماله بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
مات ولم يردع كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
قبل الماله بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
وارث للميت او هو له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
مات وله اثنتان احد ما غايب فادعى المامرات له على ابيه الف درهم دين ولا مال للميت غير الف درهم على
رجل فاقا قبل بيمينته الا ان المامرات اثبات المية لا يسمع بيمينته على ابيه بدينه ولا فحق له
من الاثنتان فحق القاضي على المامرات بشرا وفقه الا ان حق بيمينته كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
ان فلان الغايب اشترى منك لاجل ومعه ذو اليد المبيع فقبل بيمينته المدة على المومي له بثلث ماله فقام اخر البيعة على المومي له ان الميت او هو له بثلث ماله فقام
حاضر ان يكر الشرا او ماله بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
منك وكره دعوى المشتري قال ابو يوسف رحمه الله لو قال ذ والي قد كنت بعتما من فلان الذي تزعم انك
وكلت بالشر ان ذ وفلان غايب فلا خصومة بينهما وبين ذ والي وكذا لو قال ذ كنت بعتما من فلان الذي
تزعرك انك اشترىتهما منه وفي يدي حق يدع الشئ او قال او عتبهما فلا خصومة بينهما كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره
رجل بائنه بغيره كذا في المتن المذكور في الوكيل بغيره

هذا الرجل يقصد منه عبده وودعه اليه وصدقته بذلك المقر له وكذلك ان الخزان فلان امر عبده
ببيع امته له فباعها ولم يقبل الثمن وصدقته بذلك لم يقبل الثمن لان المقر له ان يصدق به فان قدر الغايب وانكر
ان كان المال فباعها في يد المقر له كان مستندلا فلا مقر له ان يصدق به فان قدر الغايب وانكر
ان يكون عبدا فلان او ان يكون غيب فلا شي كان المقر له ان يصدق به فان قدر الغايب وانكر
يقصد به فلهذا سرح المقر على المقر له ففعل ما اذن المقر له من المقر الارش والمقر بقرم الغايب وانكر
ان يكون المقر له سرح وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط ولوقال المقر في جميع هذه المسائل ما اذري
الغايب هو عبد لك امر لا يقبل بيعة المولى ان الغايب عبده ولا يقبل له على المقر لئلا يحضر العبد
ولا يشتغل المدي عليه على ما ادعى المولى من ملك الغايب ويستغنى في البيعة والمقر بالله ما له
قبل ما يدعى من الجناية والمقر لا يقصد منه هذا منه فاستمكك فان ادعى هذا وقال المدي عليه قد اقرتني
هذه او اخذت العاقبة فاقصدت هذا منه فاستمكك فان ادعى هذا وقال المدي عليه قد اقرتني
فلان او قد غصبته من فلان العاقبة فاستمككك وملا دعيه هو عبده هذا امر ليس فانه لا يقصد منه ما له
قبل هذا الذي يدعى فان قال رجل لاخر هذه الالف التي في يدي ذلك لا غصبته من عبدك وان
عبدك ذلك او كان عبدك او دعيته او قال المولى لالقر له لم يقصد من عبدك فانه ياخذها الا ان يقصد
المقر له من على الغصب والوديعة فان لم تكن له بيعة وقصد المقر له المولى الما لم يقصد من عبدك فانكر ان يكون
عبد المقر له ولحق المولى بيعة حين المقر لعبد الغايب ان كان اقرب الغصب وان كان اقرب الوديعة لم يقصد
شئ من قوله يوسف وقال استمككك في وجهين جميعا وان كان الذي في يديه الما قال هذه
الالف او دعيته امه لا او غصبها منه وسلك لان ما له عبدك ذلك فان المولى ياخذها بعد ما يجلف باله
تغلا ما بعد ان فلان او دعيته وان غصبها من فلان فان قدر الغايب وانكر ان يكون عبد الغايب فانه
ياخذ الالف من المولى ويقال للمولى اخر البيعة بحق ان كان لك ولا يقصد المقر شئ ولوقال المقر هذه
الالف لعبدك فلان في يدي غصبها او وديعة وقال المولى فلان عتدي ودهه الالف لم ياخذها منه ولم
يكن عليه سبيل الا ان يقبل البيعة وان ادعى رجل قبل رجل سهرامة او جناية على عبده او وديعة
لعبد في يديه او غصبها او غير ذلك فادعى ان العبد قد مات وصدق المدي عليه فحق بدفع ذلك اليه فان
قال المدي عليه على العبد بن لم يفتت ذلك وكذا ان لم يقبل المدي عليه بشئ من المداق المولى
البيعة على ذلك كذا في مختصر الباع الكبير باب ما يكون الرجل فيه خصا من عبده رجل في يديه مال
قال رجل لاصحاب اليد غصبني بدين هذا المال فاودعها اليك وقال اصحاب اليد متكفون لكنه لا ردها عليك
لان اخاف ان يخذل العبد ان يكون عبدي لم يفتت الى قوله ويجوز على دفع الالف اليه فان اذ قد اليه ثم
حضر الغايب فانكر ان يكون عبدا المقر كان المقر له قوله وقضى القاضي له بما لا ردها لاخته المقر له وجده
قائما الا ان يقصد المقر له للمال البيعة ان المال له وان كان المقر له استمككك ذلك الما الذي اخذه فان
الغايب ان يقصد المقر الذي كان المال في يديه كان له ذلك ولوقال المقر هذا الما او دعيته عبدا فلان
ولا ادري امه لا فان اقام المدي بيعة ان المال له فان القاضي يقبل منه هذه البيعة ويضع للمال اليه
فان حضر الغايب وانكر ان يكون عبدا المقر اخذ ما له ويقال للمدي اعد بيعة لك والاف حق لك وان قال
المقر وهو التكتة يديه الما هذه الما او دعيته فلان وفلان ليس بعبدي فاقام المدي بيعة ان فلان عبدا
لم يكن بيعة خصومة ولم يقبل بيعة كذا في المحيط من رجل له عبد رجل شيئا ثم اذا الرجوع ومولى العبد
غايب فان كان العبد حاد وثا يقصد بالرجوع وان كان محبوسا لا يقصد بالرجوع ما لم يجز المولى فان
قال العبد انا محبوس وقال الوهاب لا بل انت ما ذون فاقول قول الوهاب مع عبده وان اقام العبد بيعة
اي محبوسا لا يقبل بيعة فان كان المولى حاد وثا يقصد بالرجوع فان كان الوهاب يدين العبد لم يكن المولى
خصما وان كان في يد المولى من خصم كذا في خلاصة المفتين وان قال او عتدي هذه البيعة فلان
ولا ادري او غصبته امه لا فان اقام المدي بيعة على العتدي فاقضى القاضي بما اذريه الوهاب
فقبضها الوهاب وزاد في يديه البيعة يد الوهاب ثم حضر الموصي له وانكر ان يكون عبدا فاقول قوله
وكان له ان ياخذ الجارية ثم ليس للوهاب ان يرجع اليه كذا فان كانت الجارية قد ماتت في يد الوهاب
كان الموصي له ان يبارك ان شاعني الموصي وان شاعني الوهاب فقبضها فان حق الوهاب لا يرجع الموصي
لما حق وان حق الموصي لا يرجع على الوهاب مما حق الوهاب فان قال المولى قد علمت انك وحيته الذي
او دعيته الا انه ليس بعبدا فاقام المدي بيعة على ان فلان الغايب عبده لا يقبل هذه البيعة لان

العتبة حيا وان قال الوهاب ليس بيعة في بيعة وطالب بيمين الوصع باهية ان الغايب ليس بعبده لا يخلف
القاضي فان خلف برى عن الخصومة وان خلف لزمه الخصومة ولوقال المدي على ثبوت على انراو
المولى فلان عبده يقبل بيعة وقضى الرجوع وان اقام المدي بيعة على ان الغايب عبدا هذا الرجل
وانه قد مات قبلت بيعة وقضى الرجوع وان اقام المدي بيعة على ان الغايب كان عبدا
وانه قد باعه من فلان بالدرهم وقبضه فلان منه لم يقبل بيعة ولا يرجع في البيعة وان اقام
بيعة على انراو الذي في يديه الجارية اذ قد باع فلان الغايب من فلان ولم يقصد البيعة على انراو
وان الغايب عبده فان القاضي لا يقبل هذه البيعة فلا يجعل الذي في يديه خصما كذا في المحيط
في يديه عبد يقرب الرق فادعى العبد ان فلان الغايب اغتراه من قراه هذا باله ونقده الثمن لا
يقبل قوله وان ادعى ان فلان الغايب اغتراه من قراه ووكاله بالخصومة ويقصد نفسه من صاحب
اليه قبلت بيعة لان العبد يقصد نفسه كذا في مختصر يوسف ولوقال العبد كذا عبد الغايب فباعني
منك بالدرهم وكلفه يقصد الثمن واما المدي بيعة بكذا قبلت بيعة لان لولان ان ينعقد من
الخصومة وان لم ينعقد فالوكان لزم جارية وله ان يقصد الثمن ويرى منه المولى ولوقال العبد
فلان قد كلفه خصومة منك في نفسي واما المدي بيعة قبلت بيعة كذا في مختصر يوسف
الباب السادس فيما يدعى به دعوى المدي وما لا يدعى به رجل ادعى على رجل حقا ان يتا واوام
البيعة فقال المدي عليه في مختصر عن دعواه امه الما القاضي الى المجلس الثالث ولا يقصد عليه وكذا انه هذا
لا يكون اقرا منه المدي على انراو انراو انراو عتدي وينبغي للقاضي ان يسأله عن دفعه ان كان معها
امه القاضي وان كان فاسد لا يملك ولا يفتت البيعة كذا في مختصر يوسف ولوقال العبد
يد رجل انه قد قتله والبد من فلان الغايب وديعة عنديا وعاديه او جارة او من او غصب
واقام على ذلك البيعة واقامه والبد بيعة ان المدي اقر انه لفلان انذفت خصومة المدي عنده
وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان ذ والبد من فلان يندفع عنه الخصومة اذا اقام البيعة وان كان
معروفا بالمجمل لم يندفع الخصومة عنه باقامة البيعة رجح البعدين ايمى بالقضا وعرف احوال
الناس فقال المختار انراو سرق قد ياخذ ما لا يملكه فاعيا ثم يرد من المولى يرد ان يغيب عن
البيلة فحق يودعه بشهادة الشهود كذا في المختار انراو ان يثبت ملكه فيبيعه والبد بيعة
على ان فلان او دعيته في بيعة حقة ويصدق خصومة المالك كذا في الكاية وان لم يقصد البيعة فهو حرم
في ظاهر الرواية عن امتهان من جهة كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين فلو قضي
القاضي للمدي وحضر الغايب واقام بيعة على انه ملكه دفعه صاحب اليد وديعة فان القاضي يقضي للمدي
حضر حقا في المحيط في النوع الثاني فيما يدعى المدي مع دعوى الملك المطلق فعلا ولوان القاضي لم
يقصد المدي بيعة حتى تقرر المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي
لمدي بالعبه بثلث البيعة كان مضافا على قلب اليه فان اقام المقر له بيعة على المدي امه
عبده كان او دعيته من صاحب اليد قبلت بيعة ويقصد العبد له وسطلا سنة المدي حقا ذكر محمد في
الباع وحكم القاضي او المدي عن الفتاة الثلاثة ان ما ذكره الجواب ليس بصحيح والصحيح انه يقضي
بالعبه بين الذي حضر وتبين المدي تصان قال القاضي ابو الهيثم ان ابن ساعدة كتب الى محمد بن هذره
المسيلة فكتب اليه محمد رحمه الله ان يقضي بالعبه بينهما ثم اذا اقام المقر له بيعة على دعواه
فيطلق بيعة المدي فان القاضي يقضي للمدي اعد بيعة على الذي حضر والا فلا حق لك كذا في المحيط
في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل ان اقال شهود ذي اليد او دعيته لا يعرف امه لا فان القاضي
لا يقبل شهادتهم ولا يندفع خصومة المدي عن صاحب اليد بالا جماع كذا في الكاية وان قال الوهاب
الموع بوجهه ولا يشره باسمه ولتجد جازت شهادة من قرأ الحقيقة ولا يوسف رحمه الله
كذا في مختصر يوسف في فصل الدور والاراضي ولوقال شهود المدي عليه يعرف الوصع باسمه ونسب
ولا يعرفه بوجهه هذا فصل لم يذكره محمد وقد اختلف المصنف فيه بعضهم قالوا لا يندفع الخصومة
من ذي اليد وبعضهم قالوا تنتفع وهكذا ذكره الا فتية ان القاضي يسأل المدي هل هو هذا الاسم
والنسب فان اقال لا علم له غير الموع كذا في المحيط وقال محمد لا يندفع في المحرفة من الطرق الثلاث
وتقوى الامية على قوله لا يجوز كذا في الوجه المذكور ولوقال الذي في يديه او دعيته فلان لرجل
غير وف وشهد شهوده ان رجلا او دعيته اياه قالوا لا يقبل من الشهادة كذا في المحيط ولوقال

حتى

الخلاصة **ادعى كرماد** يد رجل ميراث عن جده اليه وقال انما جدي واسم امرئ حر وبها جدي من الممارات
ابن سارح فاقام المدعى عليه بيته ان المدعى كان زعم قبل هذا انه ابن عايشة بنت علي بن الحسين وكان
متمسك الاسلام الا وزجني محمد الله تعالى بيته جدي هذه انه لا بد من دعوى المدعى لا تقبل بيته المدعى عليه
عليه السلام فانا بعد في ذلك بقدر المشايخ زمانه وبدا كان يعنى ظهره الميراث في بيتنا في بيتنا في بيتنا
هكذا في القبول العاديه **والجواب** في الدعوى **فقال** ان المدعى كان لا بد من دعوى المدعى عليه
ابن محمد محمد الله عليه السلام فانا بعد في ذلك بقدر المشايخ زمانه وبدا كان يعنى ظهره الميراث في بيتنا في بيتنا في بيتنا
وقال المدعى عليه انه سبطي هذه الدعوى لانه زعم ان والده القاسم جدي ووالده القاسم جدي ووالده القاسم جدي
دعوى المدعى عليه في ما هو اختياره من الاسلام وقدر المشايخ زمانه ولا يقبل بيته المدعى عليه وذلك والمستدل
كانت واقعة الفتوى كذا في الجواب **ادعى** على اخيه شركته في دار في يده بحق الميراث عن ابيه وانكر المدعى عليه
دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعى عليه انه كان اشتري هذه الدار من ابيه
وادعى ان اياه قد اقر له بها فدعواه حقيقة وبيته مستور **وان قال** لم يكن لابي في هذه الدار حق
يكن لا فنه الحق قتل لم يسمع دعواه الشرا من ابيه كذا في الدعوى **ادعى** ان اياه في يدي رجل ميراث
من ابيه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى عليه اشتريته هذه الدار في حال صغر كماله في القاضي
فقد ادفع صحيح اذا ثبت في البيع كان الحاجة القصور او نقصان الميت كذا في الجواب **ادعى** فاقول
فقال المدعى عليه اشتريته هذه الدار من ابيه في حال صغر كذا **ولم يسمع** الوصل قال لان فلانا
باع ميمه هذه الدار لطلالاق القاضي في حال صغر كذا ولم يسمع القاضي هل يسمع وهل يكون
دعوى في حال اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى ولو سمي الوصل والقاضي بانه بالاتفاق كذا في القصور
العادية **ان قال** المدعى في دعوى الميراث لا وارث له عوي فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان
لللقا او اختا وقد قلت لا وارث له عوي حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الا وزجني
رحمة الله تعالى المدعى لو اقر بذلك يطل المدعى والسفاهة جميعا **ولما** لو اراد المدعى عليه
اثباته بالبيته لا تسمع بيته وفي كتابنا لينا يات انه تسمع كذا في الدعوى **وفي** فتاوى رشيد الدين
رشيد الدين رحمه الله تعالى ادعى دارا ميراثا عن ابيه واقام بيته واقام المدعى عليه بيته ان اباك
افرحا حيا انه انما ملكه بسمع هذا الدفع **فلو** اقام المدعى بيته انك اقررت ان هذه الدار ملكك
وحقه يقبل بيته المدعى ايضا وقد تقرر في الدفان يقبل بيته الامم بلامعاض **فلو** ان المدعى
عليه ذكرنا في اقرار المورث والمدعى لم يرد كذا في الدعوى **فلو** اقام المدعى عليه تقبل بيته المدعى
كذا في القصور العادية **رجل** ادعى على اخيه في دعوى الميراث عن ابيه له ولا حية الغالب فلان فقال
المدعى عليه في دفع دعوى المدعى عليه مورثا فلانا قد اقرت في حياته ان هذا المورث وملكه فقد قبل هذا
دفع وهو الاصح هكذا في الدعوى **والجواب** في الدعوى **ادعى** في دعوى المدعى عليه المدعى عليه اخيه وقال المدعى عليه
افرحا حيا انه ان هذا المورث وملكه نكره ابينا قد ادفع لدعوى المدعى عليه ولو كان المدعى عليه من البيت الميراث اقرار
المورث يكون اما الذي اقرار المورث المدعى يكون المورث وملكه المدعى عليه ولحقا في حال اختلاف ابينا على
قول بعض المشايخ رحمهم الله تعالى هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب ان يكون المستدعي في التقاضي ان قال انك
اقرت يكون المورث وملكه انا صلتنا في دفع **وان** لم يقر لنا صلتنا في دفع **وان** حذر اللغ الغائب
وادعى المدعى عليه قد اقرت بقولنا بيته ان هذا المورث وملكه ابينا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في الجواب
ادعت امرأة انها ابنت هذا الميت وان لم يات تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت انت مبطله وهذه
الدعوى لما انك قد اقرت بعد وفاة هذا الميت وقلت بنده ابن حوره يودم وى مراد انك
است لا يسمع هذا الدفع كذا في الدعوى **رجل** ادعى على رجل انك اشتريته بيته في بيتنا
مكرها على البيع والتسليم واقام على ذلك بيته واراد استرداد الضيقة فقال المدعى عليه كان
الامر كما قلت الا ان بعد ما زال الاكرام بعثت هذه البيع مبيكة اعني طوع وحرر واقام على ذلك
بيته فالقاضي يفتي ببيته المدعى عليه ويندفع دعوى المدعى عليه لا يكون للبايع حق الاسترداد
كذا في الجواب **رجل** ادعى على اخيه ضيقة بسبب المشرا منه وقال في اياه وهكذا اقر المدعى عليه بالبيع
منه واقام المدعى عليه البيته انه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يسمع الدفع كذا في الخلاصة ويمكن
يقول الامام طهيز الدين المرعشي في رحمه الله تعالى وكان يتولى جدي ان كان طابعا في البيع مكرها في الاقرار
والاقرار بالبيع مكرها لا يوجب خلا في البيع طابعا في البيع طابعا في البيع طابعا في البيع طابعا في البيع

جميعا كان المدعى صحيحا كذا في الجواب **ادعى** الاكرام على السبع والتسليم فقال المدعى عليه في دفع دعواه
انك اشتريته البيته من طابعا او ادعى الاكرام على البيته فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك اشتريته البيته
هبة على طابعا فقد ادفع صحيح هكذا في الدعوى **وفي** جميع النوازل في بيع السلم عطا بن حرر
السعدى رحمه الله عن رجل انبت على رجل بالبيته انه اقر له في طابعا واقام المدعى عليه في دفع ذلك
بيته ان اقراره بذلك كان باكره هل يكون ذلك دفع البيته للمدعى في دفع البيته الاكرام او لم يكن
بالقبول كذا في الجواب **رجل** ادعى على اخيه دينه فقال وقال هكذا في دفع البيته كذا في دفع البيته
صحيح الدفع ولا يشترط ذكر الميراث ونسبته كذا في الخلاصة **ولو** ادعى المدعى عليه في دفع البيته
انه كان ذلك الاقرار هذه الشايع من اكرامه فالبيته بيته المدعى عليه وان لم يورثها اما خلا في المقارنات
فالبيته كذا في الجواب **رجل** ادعى على اخيه دينه فقال وقال هكذا في دفع البيته كذا في دفع البيته
بامره او بغيره في دفع البيته كذا في الجواب **رجل** ادعى على اخيه دينه فقال وقال هكذا في دفع البيته كذا في دفع البيته
اما لو ادعى الكفيل ان الامير الذي هذا المال باكره المدعى كذا في الخلاصة **كذلك** عن اخيه في دفع البيته
الكفيل البيته ان الان الفاضل على المكفول منه من غير ان يفتي في ذلك من الكفيل وان اقام البيته
على اقرار المكفول له بذلك المكفول لم يفتي في ذلك لا يقبل بيته **ولو** ادعى المدعى عليه في دفع البيته
اليه ولو كان الكفيل ادى للمال واذا ان يرحم على المكفول عنه والطالب قايص فقال المكفول كذا في المال
فقال او ممن حرمه البيته او ما اشبه ذلك واذا ان يفتي البيته على الكفيل لا يقبل بيته ويومر باذا
المال الكفيل فيقال له اطلب حقه وخامه فان حرم الطالب قبل ان ياخذ المال من الكفيل فافر الطالب
عند القاضي ان المال كان ممن حرمه او ما اشبه ذلك لا يفتي في ذلك من الكفيل حرمه كذا في القصور العادية
ادعى المدعى عليه في دفع دعواه ان ابا جدي المدعى فقال له القاضي الدفع يكون بالاب او بالابن فاجابته
قال الكفيل ما هو كذا في دفع دعواه من الشرايخ الامام رحمه الدين الشافعي في دفع دعواه انك اقرت
بين وجهه التوفيق وجهه التوفيق ان يقول او قيت بقصد كذا في دفع دعواه او قيت بقصد كذا في دفع دعواه
ففتشفت اليه فابراي او يقول كان ابري في دفع دعواه او قيت بقصد كذا في دفع دعواه او قيت بقصد كذا في دفع دعواه
وان لم يوفق كذا في الدعوى **ادعى** المدعى عليه في دفع دعواه انك اقرت في دفع دعواه او قيت بقصد كذا في دفع دعواه
الورثة في دفع دعواه انك اقرت في دفع دعواه او قيت بقصد كذا في دفع دعواه او قيت بقصد كذا في دفع دعواه
مدعى المستوي بينهما تنافر فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في الجواب **وفي** فتاوى رشيد الدين
اشقت الميراث ورثة زوجها وادعت الورثة للخلع بعد ما ارسل النكاح لا يسمع كذا في القصور العادية
رجل ادعى على اخيه في دفع دعواه المدعى عليه ما كان له على شي فادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى
البيته على المال فادعى المدعى عليه الايضا والابن اشترى فاقام المدعى عليه بيته ونكر قال ما كان لك
على شي فادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه ما كان له على شي فادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى
كذا في الخلاصة **ادعى** على غيره دينه فادعى المدعى عليه ذلك فاقام المدعى عليه بيته على انك استمعت لفتي
هذا المال مدة عشرة ايام وذلك اقراره بعد المال فادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه
عن هذا المال مدة عشرة ايام وادعى المدعى عليه ذلك فادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه
عشرة دنا تبر فقال المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه
الدفع كذا في الخلاصة **رجل** ادعى على اخيه دينه فقال المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه
المدعى في دفع ذلك فادعى المدعى عليه البيته انه دفع الى المدعى حشيشا فادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى
يشهد انه دفع البيته او فخر هذه البيته الذي يدعى كذا في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه المدعى
تدعى على ما لا القار او ممن اشترى **ولو** ادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه المدعى
دينا او درهم فادعى المدعى عليه الايضا فبما يشهد وادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه
من الدرهم ولكن لا لادري باي حجة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل يندفع بها دعوى المدعى
من بعض شايخنا انه يقبل ويندفع بها دعوى المدعى وهو الاشبه والاقرب الى الصواب هكذا في الجواب
رجل ادعى على رجل درهم فقال المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه
في دفع ذلك فادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه
فقال او فخر هذا **رجل** ادعى على رجل درهم فقال المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه المدعى
واقام على ذلك بيته فادعى المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه المدعى عليه في دفع دعواه

الميتين **سواء اقام صلح اليد البيعة على دعواه قبل القضاء بها الخارج او بعدة كذا في المحرر** ولو اقام الخارج
البيعة انه عليه امتة فلا والله ولا والله **وكذا لو اقام خارج البيعة على امتة انما امتة من خلاف**
الخروج والله في ملكه فحق اليد اليه **وكذا لو اقام خارج البيعة على امتة بايعة واقام ذو اليد البيعة**
على الخارج في ملكه فبيعتة ذاك اليه **وكذا لو اقام البيعة على وارثه وقصيده انه عليه مقبوضة من**
تخلو والله في ملكه ذلك الرجل كذا في المحرر **هنا في يد رجل اقام رجل البيعة الفاشاة ولدت**
في ملكه فاقام رجل البيعة اليه **هنا في يد رجل اقام رجل البيعة الفاشاة ولدت**
منه فحق الصلح اليه **وكذا في الذخيرة** **ذكر في الاصل ان القاضي يقتضي القضاء على الشا في وقتي الاول** وهو
المصحح هكذا في المحرر **ولو اقام رجل البيعة على الملك والخارج على الخارج فاصح له التنازع** الحق ايها كان
وكما كان المصحح **في خارجين فبيعتة التنازع الحق ولو وقع في الخارج في ملكه فاقام رجل البيعة على التنازع**
يقتضي الا ان يبيعتة اليد البيعة على التنازع كذا في الكافي **فان البيعة في اليد الفاشاة البيعة وحق القاضي**
بالبيعة للشا في وقتي الاول **ولو اقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع** فاقام رجل البيعة على التنازع
من الاربع فان اقام البيعة انه عليه ولد في ملكه فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
ملكه لم يقبل البيعة لانه قد قبض عليه مرة فلا يقبل بيعة على احد بعد ذلك وهذا قول في الوقت
ويحكي رحمه الله وهو في قول الحنفية رحمه الله هكذا في المحرر **ولو اقام رجل البيعة على التنازع**
عنده ولد في ملكه فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
بيعتة من ملكه فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
دون الاخر فحق المصنف الذي في يد رجل البيعة فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
الاخر الذي لم يجد البيعة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي اقام بيعة فان وجه المصنف عليه
الاول وهو الذي كان العبد في يده فبيعتة ان العبد ملكه وله في ملكها واقام بيعة القاضي وحق القاضي بالبيعة
لانه اقام بيعة فبيعتة على ذلك كان ثوابه فكذا اذا اقام بيعة بعد ذلك في الذخيرة لو ادعى ذو
اليدين الخارج الملك المطلق ورضيها وحق في يد اليد الملك ثوابه الذي اقام البيعة على التنازع
على التنازع فحق القاضي في القضاء الاول كذا في الكافي **عبد في يد رجل اقام البيعة انه عليه امتة**
ويملكه فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
وذلك لان اقام البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
ثالث فاحكمها في التنازع ايضا لان بيعة التنازع مع العتق كذا في الكافي **ولو اقام رجل البيعة على التنازع**
بيعتة عليه اصلا وبيعتة ذاك اليه فثبت للملك على وجهه في وقتي الاول فكذا في الذخيرة
ولو ادعى الخارج التنازع في وقتي الاول فحق في يد اليد الملك ثوابه الذي اقام البيعة على التنازع
رواية ابو سليمان انه يقضي بالخارج ويجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية اخرى انه يقضي له اليد ويجعله
بمنزلة الكفاية كذا في المحرر **ولو اقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع**
بأنه حق اولي ولو ادعى ذو اليد التنازع او الاستيلاء دفع التنازع ايضا وذو اليد دفع التنازع
في محيط المرحوم **اد ادعى واليد التنازع وانما الخارج انه عليه امتة من ذاك كانت بيعة الخارج اولي**
وكذا اذا ادعى واليد التنازع وانما الخارج انه عليه امتة او ادعى امتة او اعارة منه كانت بيعة الخارج
اولي كذا في المحرر **امانة في يد رجل اقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع**
ويديده واقام ذو اليد بيعة انما امتة ولدت في ملكه فان شهد بشهود الدعي انه فحق له امتة مشهود
شهدوا عنه انما اشترها من ذاك البيعة وهدية وهدية من ذاك البيعة عليه او شهدوا عنه انما فحق له امتة
له المديون ولم يثبتوا شيئا فحق القاضي في ذلك القضاء ايضا ويحكم في الامانة **وان شهدوا عنه**
بها له وبشهادة مشهود شهدوا عنه انما او امانا بعت منه فالحق في ذلك القضاء ايضا عند
الحقيقة والحقيقة من جهة الله ينقذه وان شهدوا ان قاضي يملكه كذا في الذخيرة فحق للمدعي في المارة
بشهادة مشهود شهدوا عنه انما او امانا بعت منه **ذكر في الاستسقاء رحمه الله ان القاضي الذي يقتضي**
ذلك بالاجماع هكذا في الذخيرة **اذا كانت المارة في يد رجل اقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع**
اليه هذا او لم يثبتوا شيئا فحق القاضي في ذلك القضاء ايضا **وان اقام رجل البيعة على التنازع**
قاضي يملكه فحق له امتة مشهود شهدوا عنه انما او امانا بعت منه فالحق في ذلك القضاء ايضا

عندهما وعند محمد رحمه الله صاحب التنازع اولي كذا في المحرر **اذا اقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع**
العبد في ملكه فاقام ذو اليد بيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
بها المديون حرم يستحق العتق فكذا في الفصول العارضة **اذا اقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع**
يد المديون عليه الفاشاة **وانه جرمه الوضو في ملكه منها واقام ذو اليد بيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع**
لمدعي كذا في الذخيرة **لو ان عبد له يد رجل اقام رجل البيعة انه عليه امتة من ذاك كانت بيعة الخارج**
البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
الاخر وعنده فحق في يد العبد لصلح اليد في الملك والنسب جميعا كذا في المحرر **عبد في يد رجل اقام رجل**
البيعة انه عليه امتة ولدت في ملكه من ذاك كانت بيعة هذا واقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
يقتضي العتق بين العتقين بكون الامن من العتقين والامنين جميعا كذا في فتاوى قاضي خان **عبد**
في يد رجل اقام رجل البيعة انه عليه ولد في ملكه ولم يثبتوا الامنة واقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
من امتة هذه فانه يقتضي العتق الذي احد في يده فان اقام صاحب اليد بيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
امنة هذه غير امنة اخرى فحق في يد اليد كذا في المحرر **ولو اقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع**
واحدتهما البيعة ان الشاة التي في يده تملكه مشاة ولدت من شاة التي في يده **ذكر في دعوى الاصل**
بيعتة فحق في يد رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
تقتضي البيعتة اذا كان امتان الشاة مشاة ويحتمل ان يكون كل واحد منهما امنا للاخر في بعض
واما اذا كانت احدهما لا تملك الاخر فلا تقبل ولو اقام بيعة على الشاة التي في يده
عانة ولدت في ملكه وان شاة صلبه له ولدت من شاة عتقه واقام للاخر على مثله فحق لكل واحد منهما
الحق في يده كذا في المحرر **كل سبب لا يترك دفعه في معنى التنازع وذلك كالسبب في الشايب التي لا**
تسبب الامن كسبب الشايب الطهينة وعزل القطر وحلب اللبن واختار الجبل واللبد والمزعى وجز
المعروف وان كان سببا يتكدر لا يكون في معنى التنازع فيقتضي بالخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل
الجمل والبنا والغرس وزراعة المنطقة والمهوب فان اشكل مرجع اليها لغيره كذا في الكافي **اذا ادعى ذوا**
في يده رجل انه عليه امتة من ذاك كانت بيعة هذا واقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
صلح اليد بيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
واحدة فحق في يد صاحب اليد **وان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النعل ينسج ويعزب منقوع بعد**
اخر فانه يقضي بيعة الخارج **وان اشكل على القاضي ذلك شاة اهل العلم من ذلك يريده العزل**
منقوع ويحكم على قهره الواحد منكم في الاثنان اعطوا **ولو اختلفوا العلم بذلك فحق في بيعة**
حتى يفي مشكلا فحق في رواية يقضي بالخارج هكذا في المحرر **وكذا اذا اختلف اهل المنطقة**
كذا في الذخيرة **ولو اقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع**
العزل في يدها كذا في فتاوى قاضي خان **لو كان مكانه غرض فخره فالحق في يدها كذا في المحرر**
تنازعا في ثوب يروي في يد احدتهما اقام احدتهما البيعة انه عليه امتة من ذاك كانت بيعة هذا واقام رجل البيعة على التنازع
لحقه **قال محمد رحمه الله ان كان يعرف النصفان فالحق في يد صاحب النصف الذي يشهد** **وان لم يعرف**
فحق للخارج كذا في فتاوى قاضي خان **اذا ادعى صوفى في يد رجل انه صوفى من عتقه واقام على ذلك**
بيعة فاقام صاحب اليد البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
او من ستمه في يد رجل انه له عترة وسلا واقام على ذلك بيعة فاقام صاحب اليد بيعة على التنازع
فحق في يد صاحب اليد **وكذا الدقيق والسرو في كذا في المحرر** **اذا تنازعا في ثوبين واقام الخارج وذو اليد**
كل واحد منهما بيعة انه جرمه متعده في ملكه فولي اليد **وكذا اذا اقام كل واحد منهما البيعة ان اللبن**
حلب في يده وفي ملكه فحق في يد كذا في الكافي **لو اقام كل واحد منهما بيعة ان اللبن الذي صنع منه هذا**
لبن كان له يقضي بالخارج **ولو اقام كل واحد منهما البيعة ان اللبن حلب من شاة وفي ملكه وصنع منه هذا**
لبن فانه يقضي الجبل لذو اليد **ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع**
منه هذا اللبن ملكه فحق به المديون **ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع**
منه هذا اللبن ولدت من شاة فحق الجبل لذو اليد كذا في المحرر **لو قال للمدعي هذا اللبن لصقتك من لبن**
شاة هذه واقام للخارج البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع فاقام رجل البيعة على التنازع
لو ادعى جليا انه له صاغة في ملكه لم يكن هذا دعوى التنازع وكذا لو ادعى خطاة اماله وزعمها بنفسه كذا في

م

لا يقبل الاغنياء كذا في الخلاصة ملوهم جارا وبنينا ما احدهما انتقلت والاخر لا يطبق للنفقة ويقول
انما اخرج على الجدة او حصة قلنا ان يرجع على شريكه بنصف ما انتفق وان لم يضع غيره الوكيل المملوك كذا في
الفتاوى الصغرى ان خافه وقوع الحياض وهدم واحد من الابواب المملوك على البنا وان كان له الحياض
صحيحا فهدم واحد من ابوابه المملوك لا ينفك عنه بغير اذنه على البنا ان اراد الاخر البنا لم يهدم
وان هدم بغير اذنه المملوك ان لم يكن له الميراث فقيمة ولا يرد الا لارضى قيمة بغير الحياض فانه يضمن
قيمة نصيب شريكه الحياض بالقيمة ما بلغت وان كان للابوين قيمة يرضى قيمة الميراث نصيب شريكه
انما يختار ان يرضى الميراث عليه وفيضمنه قيمة نصيبه بخلافه لا يرضى منه وقد روي قيمة نصيبه من الميراث
وان كانت الارض تنزله اذ قيمة بغير الحياض يقوم الحياض بانه وبنائه يرضى عنه قدر الارض يرضى
البنا فيضمن نصيبه المملوك ما بقي من بنائه كذا في الخلاصة جدي ابي رجايل لكل واحد منهما حصة
حصولات فوهن لغيره فوهن واحد من ابوابه المملوك لا ينفك عنه وسبق الاخرى وضع الحمولات على ما كان عليه
في الفتوى قال الفقيد ابو بكر الاسكندر رحمه الله تعالى في نظر ان كان غرض من الجدة ارجاعه الى
قسمه بينهما اصاب كل واحد منهما ما مرقع يمكن ان يرضى عليه كما يطالب بحولانه على ما كان عليه في
الاصول كان الباقي متبرعا في البنا ليس له ان يبيع ماله من وضع الحمولات على هذه البنا وان كان
بحال لو قسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله ان يبيع شريكه من وضع الحمولات على هذه البنا او
حيث يرضى له نصف ما انتفق في البنا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الجباري رحمه الله
تعالى يرجع عليه بنصف ما انتفق ان يتاخر من القامى وبنصف قيمة البنا ان يتاخر من القامى
كقاي فتاوى قاضيه في شروط الوفاة قال ابو بكر رحمه الله تعالى في جدي ابي رجايل
بيت احدهما استقلال وبيت الاخر على قدر ذراع او ذراعين فانه قد رفق صاحب البيت صاحب
الاستقلال ابن جدي ابي رجايل فمضى جميعا ليس له ذلك بل يرضى به جميعا من استعماله اعلاه قال
الفتاوى ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان بيت احدهما استقلال ياربعة اذرع او نحو ذلك مقدار ما
يمكن ان يتقدم بيتا فانه لا يملك صاحب الاستقلال حق يتقدم البيت الاخر لانه يتركة
الحياض من استقلال وقيل يرضى ان الكل وهو قول الشيخ القاسم رحمه الله تعالى ثم رجع وقال
الحيث ملكه عليه فوعد ذلك يرضى ان كان في العتق كالعادية صاحب استقلال لو كان له يهدم
استقلاله ليس له ذلك وان كان الاستقلال لم يملكه حق لو باع الاستقلال كان الثمن كله له كذا في المحيط
في كتاب الحياض علو رجل وسفل اخر ليس لصاحب الاستقلال ان يهدم ولا ان يفتح كوة لغير
رعي صاحب الحياض عتبا في حقيقة رحمه الله تعالى لا يضع فيه ما لا يضر بالعلو هكذا في الكافي في باب
منزلة كتاب ادب القامى علو رجل وسفل اخر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ليس
لصاحب العلوان يرضى بالعلو بنا او يهدم ونذا ابرضا صاحب السفل والفتاوى الصغرى ان اضر
بالاستقلال يرضى وان لم يرض لا يبيع وعند الاشتباه والاشكال يبيع كذا في فتاوى قاضيه في باب
الحياض ان اضر السفل والعلو لا يجبر صاحب السفل على البنا ولصاحب العلو بنا السفل ويمنع عليه
من السكينة حتى يعطيه قيمة البنا بملك البنا عليه وعن الطحاوي رحمه الله تعالى من حثي يعطيه
ويمنع صاحب السفل من السكينة حتى يعطيه قيمة كذا في الفتاوى الصغرى انما انتفق في السفل واستحسن بعض
المتأخرين رحمه الله تعالى وقالوا ان يرضى باثر القامى رجع بما انتفق وان يرضى بغيره ارجع
بقيمة البنا وعلية الفتوى كذا في محيط السرخسي ثم اذا كان لصاحب العلوان يبيع صاحب السفل عن
الانتفاع بسفله حق يرجع عليه بقيمة البنا على ظاهر الرواية واستحسن صاحب السفل من اداء القيمة لا يرضى
عليه كذا في المحيط وان كان صاحب السفل من الذي هدمه كذا عمادة بخلاف ما اذا هدم اجنب السفل
لا يجبر على البنا بغير قيمته صاحب العلو والسفل اذا اختصما في الميزان السفل والهرادي والبواوي
والطين والارجح فهو لصاحب السفل ولصاحب العلو الوطا والقراري على ذلك فانه تنازعا في السفل
وفي الحياض الذي فوق السفل اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قيل يكون لصاحب السفل
وقيل لا يجبر بالحياض لصاحب السفل وبه يفتي ولو كان في السفل روض ولصاحب العلو عليه طريق
فلنقتضيه في الروض كان لصاحب السفل ولصاحب العلو على طريق ومروكة في محيط السرخسي ثلاثة
نفر رجل سفل والاخر عليه علو والاخر على العلو علو فانه لا يملك لكل واحد منهم لصاحبه
الاستقلال الذي هو الحياض فان كان لغير واحد منهم بيعة يفتي ببيعته وان كان لثلاث منهم بيعة يفتي

بيعتهم

بيعتهم ويقضى بالعلو بجملة الارض بينهما نصقان وان لم يكن لواحد منهم بيعة اصلا يخلف كل
واحد منهم لصاحبه ثم قلوا في كيفية الاستقالات وقال صاحب كتاب العيظان بجلد كل واحد منهم
بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا الاستقلال الذي يجب له انما علوه وقال غيره من اصحابنا
رحمهم الله تعالى يخلف بالله الذي لا اله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك ولا يجب عليك بنائها
قال المقدس الشريف رحمه الله تعالى وبهذا يفتي والمصحيح عندنا ذكر الامام الغنوي رحمه الله تعالى
انه يخلف كل واحد على غيره بالارض ماله قبل ذلك حق بنا العلو على سفلك لو كان فانه لا يخلو يقال لكل
واحد منهم ان تثبت ان تثبت السفل فابن وتبين عليه العلو وتنتع صاحبك من الانتفاع به الحيات يدفع
لك ما انتفعت وان تثبت فرع هكذا في الفتاوى الصغرى **باب** **الحاوي عشر**
في دعوى الطريق والمسبل لو ادعى على اخر حق المرور وسفينة الطريق في داره فالقول قول صاحب الدار
ولو اقام المدعي البيعة انه كان يمر بهذه الدار لم يثبت حق هذا انشيا كذا في الخلاصة ولو شهد
الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يجد الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رحمه الله تعالى في بعض الروايات انها لم تقبل تالميريين موضع الطريق انه في مقدم الدار وفي مخرجها
وبعد طول الطريق فمعه قال وهو المصحيح وما ذكره بعض الروايات انه يقبل وان لم يجد الطريق يجوز
حاليا اذا شهدوا على اخر ادعى عليه الطريق وذكره في الامانة السرخسي رحمه الله تعالى المصحيح انها تقبل
وان لم يرد كدعوى موضع الطريق ومقداره ان لا يملك له انما تمنع قبول الشهادة اذا تعدد القضاة بها وبهذا لا
يتعذر فان عزم الباب المظني يجعل حكمه بمعرفة العلوي هكذا في فتاوى قاضيه في باب العيظان والاصح
ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا في المحيط ولو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له
جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيه في باب مقتضى من داره على حياضه في رجايل انكر اهل
الزقاق ان يكون له حق المرور في رجايل فانه لا يملك له ان تمنع بيعة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في
المحيط ما اذا كانت الميراث منسوب الى دار رجل واختلعا في حق احد الميراث واسا لانه كان في حال عدم
جريان الميراث لا يثبت حق احد الميراث واستا لانه لا يثبت حق هذا في حياض السرخسي وليس لصاحب الدار ايضا ان
يقطع الميراث كذا في المحيط وحكي الفتاوى ابو الليث رحمه الله تعالى انهم استحسنوا ان الميراث اذا كان قريبا
وكان منسوب الى داره وعلوان التصويب قد يرضى ويمنع من جعل له حق التمسيل وان اختلفا في
حال جريان الميراث الموقوف لصاحب الميراث ولا يثبت حق احد الميراث الا في البيعة يرضى ان له حق
التمسيل ويتنوا ان الميراث هذا الميراث فهو لما اظهر ليس له ان يسيل بالافتقار والوقوف قد كانت
بيعتهم انما لا يثبت حق الاخر وهو قول الفقهاء ان يسيل بالمطالبة وان قالوا له فيها حق مسيل
ما لم يرضى بها المطالبة وغيره من القول للرب الدار مع بيعة انما للمطالبة والوفاء والفتاوى وقال
مشيختنا رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة في المسبل وفي المطرف يقبل كذا في محيط السرخسي ولو لم
يكن للمدعي بيعة اصلا استخلفت ملكه الدار ونفقي فيه بالتمسك كذا في الفتاوى في فوائد هشام قال شاة
محمد ارحم الله تعالى رجل ادعى على رجل ان يجرى ما به في مسنانه ولزكن المباحا في يوم لعتقه فتمت هذه
شاهدانه كان جارا الى بيتان هذا الميراث كان ابو يوسف رحمه الله تعالى يحرم هذه الشهادة
وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجزها ما لم يرضها واله بالملك او لغيره لغيره رحمه الله تعالى
ولو شهدوا على اخر ادعى عليه في الحياض فوهن واحد من ابوابه المملوك لا ينفك عنه وسبق الاخرى وضع الحمولات على ما كان عليه
في الفتوى قال الفقيد ابو بكر الاسكندر رحمه الله تعالى في نظر ان كان غرض من الجدة ارجاعه الى
قسمه بينهما اصاب كل واحد منهما ما مرقع يمكن ان يرضى عليه كما يطالب بحولانه على ما كان عليه في
الاصول كان الباقي متبرعا في البنا ليس له ان يبيع ماله من وضع الحمولات على هذه البنا وان كان
بحال لو قسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله ان يبيع شريكه من وضع الحمولات على هذه البنا او
حيث يرضى له نصف ما انتفق في البنا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الجباري رحمه الله
تعالى يرجع عليه بنصف ما انتفق ان يتاخر من القامى وبنصف قيمة البنا ان يتاخر من القامى
كقاي فتاوى قاضيه في شروط الوفاة قال ابو بكر رحمه الله تعالى في جدي ابي رجايل
بيت احدهما استقلال وبيت الاخر على قدر ذراع او ذراعين فانه قد رفق صاحب البيت صاحب
الاستقلال ابن جدي ابي رجايل فمضى جميعا ليس له ذلك بل يرضى به جميعا من استعماله اعلاه قال
الفتاوى ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان بيت احدهما استقلال ياربعة اذرع او نحو ذلك مقدار ما
يمكن ان يتقدم بيتا فانه لا يملك صاحب الاستقلال حق يتقدم البيت الاخر لانه يتركة
الحياض من استقلال وقيل يرضى ان الكل وهو قول الشيخ القاسم رحمه الله تعالى ثم رجع وقال
الحيث ملكه عليه فوعد ذلك يرضى ان كان في العتق كالعادية صاحب استقلال لو كان له يهدم
استقلاله ليس له ذلك وان كان الاستقلال لم يملكه حق لو باع الاستقلال كان الثمن كله له كذا في المحيط
في كتاب الحياض علو رجل وسفل اخر ليس لصاحب الاستقلال ان يهدم ولا ان يفتح كوة لغير
رعي صاحب الحياض عتبا في حقيقة رحمه الله تعالى لا يضع فيه ما لا يضر بالعلو هكذا في الكافي في باب
منزلة كتاب ادب القامى علو رجل وسفل اخر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ليس
لصاحب العلوان يرضى بالعلو بنا او يهدم ونذا ابرضا صاحب السفل والفتاوى الصغرى ان اضر
بالاستقلال يرضى وان لم يرض لا يبيع وعند الاشتباه والاشكال يبيع كذا في فتاوى قاضيه في باب
الحياض ان اضر السفل والعلو لا يجبر صاحب السفل على البنا ولصاحب العلو بنا السفل ويمنع عليه
من السكينة حتى يعطيه قيمة البنا بملك البنا عليه وعن الطحاوي رحمه الله تعالى من حثي يعطيه
ويمنع صاحب السفل من السكينة حتى يعطيه قيمة كذا في الفتاوى الصغرى انما انتفق في السفل واستحسن بعض
المتأخرين رحمه الله تعالى وقالوا ان يرضى باثر القامى رجع بما انتفق وان يرضى بغيره ارجع
بقيمة البنا وعلية الفتوى كذا في محيط السرخسي ثم اذا كان لصاحب العلوان يبيع صاحب السفل عن
الانتفاع بسفله حق يرجع عليه بقيمة البنا على ظاهر الرواية واستحسن صاحب السفل من اداء القيمة لا يرضى
عليه كذا في المحيط وان كان صاحب السفل من الذي هدمه كذا عمادة بخلاف ما اذا هدم اجنب السفل
لا يجبر على البنا بغير قيمته صاحب العلو والسفل اذا اختصما في الميزان السفل والهرادي والبواوي
والطين والارجح فهو لصاحب السفل ولصاحب العلو الوطا والقراري على ذلك فانه تنازعا في السفل
وفي الحياض الذي فوق السفل اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قيل يكون لصاحب السفل
وقيل لا يجبر بالحياض لصاحب السفل وبه يفتي ولو كان في السفل روض ولصاحب العلو عليه طريق
فلنقتضيه في الروض كان لصاحب السفل ولصاحب العلو على طريق ومروكة في محيط السرخسي ثلاثة
نفر رجل سفل والاخر عليه علو والاخر على العلو علو فانه لا يملك لكل واحد منهم لصاحبه
الاستقلال الذي هو الحياض فان كان لغير واحد منهم بيعة يفتي ببيعته وان كان لثلاث منهم بيعة يفتي

عا

منه من الرجل ويقبض العين التي في يده وقد قد صاحب الدين انه يوم يتسلم العين والدين اليه
جميعا كذا في شرح ادب القاصي للمصنف. ولو اقام امانة على مدعيون مدعيون لا يقبل ولا يملك الخ
الدين منه ما اذا اثبتت الدين في تركته عند القاصي واخر رجل عند القاصي ان المبيت عليه بين كذا يام
بالدين الى رب الدين وفي العين لو فحق هذا الذي عليه المبيت الف درهم الا انه لا يقبل المبيت والمبيت وهي
غير امه كماله عند الله تعالى لان كان قاصي فحق هذا الذي عليه المبيت جاز وان لم يقبل
ذلك لكن فحقه الا انه على المبيت فهو متبرع كذا في الخلاصة. اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فافترسوا
بالدين على الاب محتاج الغريم الى اقامة المبيته ليمتثل دينه في حق الصغار كذا في القصول العارضة.
رجل ادعى دينه على ميت بمحضه وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من مجلس هذا الدين في يد
الوارث ما به وقا بالدين واقام مبيته على ذلك لا شك ان هذا لا يقبل لانه لا يملك الميراث باحتراز المال
حيث يشهد الشهود بمحضه الميراث ان هذا ما لا يملك ولو امكن في هذا القدر للمقتضى الميراث كان جائزا كذا في
فتاوى قاضي خان. بر من على دين على الميت وعلى التركة لا بد من بيان التركة فلو كان غفارا لا بد
من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوراثة لاحتاج الى بيان التركة ولا يصح ان يقبل ببيان التركة
وعليه الفتوى واستوى ويرى على الوفاة بين التركة بشر من غير احتراز لاحتاج الى اثنان التركة.
والوقايه خلافه وان انكر الوارث دين القدر السابق وصدة القدر الاول ولا يشا ولا الاول لا قدره
بالشركة كذا في الوجيز للكردي. لو ان رجلا توفي فجاءه قومه الى القاصي وقالوا ان فلانا توفي ولنا عليه
اموال وقد نزلنا اموالا وقد ورثته على قاله وهم يعرفونه ويستلوث القاصي ان يارجل التركة.
موقوفة حتى يثبتوا منه حقوقه فانه لا يجب للقاصي ان يثبت من الورثة بما في ايديهم فان قالوا انما
نشهد وصية فقيمها في اخر المجلس او في المجلس الثاني والوارث من يمان عليه الاتلاف والاشراك
او اشترى ان فلانا مات غلاما وعرف القاصي ميراثه لم يملك بالصلاح او لا يقبله الى اخره فادق والورثة
من يتجاف عليه الاتلاف والاشراك في الاستحقاق لا بأس بل يفتقد اياها وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت
كذا في شرح ادب القاصي للمصنف رحمه الله تعالى اذا كان بين ثلاثة مشترك كذا في التنازل فتاوى قاضي خان
الثالث فطلب نصيبه بغير المدعيون على الدف كذا والقصول العارضة. لو ان رجلا قدم رجلا
الى القاصي وقال ان فلانا مات ولم يترك وارثا غيري ولد علي هذا كذا وكذا من المال فان القاصي يثبت
المدعي عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعى صح اقراره وامر بتسليم الدين والدين فاما ان انكر فان اقام
المدعي سنة قبلت بيته وامر للمدعي عليه بتسليم الدين والدين جميعا وان لم يكن للمدعي بيته واراد ان
يجعل المدعي عليه على ما ادعى كذا في القصول العارضة. لو ادعى من بعض اصحابنا انه لا يجلس قال المصنف فيها قوله
اخره جعله كذا في الوجيز. رب الدين اذا اقام المبيته على ان الورثة باعوا عبد امير التركة والتركة مستغرقة
فكانت الورثة ان اياها باع هذه العبد حال حياته ولحقه الميراث واقاموا المبيته في بيته رب الدين
او في كذا في خزانة المفتين. التركة اذا كانت مستغرقة بالدين بجائزها حر او اذن اثبات دينه
بالبيته فاما قبلت بيته على الوارث لا على غيره احر ولكن لا يجلس الوارث هذا هو المذكور في مسابير
الكتب ولزمه كذا في من الكتب انه هل يصح اقراره هذه الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر له ميت مالا اخر
لمستوفى دين هذا القدر من نصيب الوارث المقتضى ان يصح ولكن لا يجلس هذه القايمة التوبة كذا في
المجيب. كذا في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت مستغرقة والقدر الميراث ثبت الدين على واحد من
الورثة ببيع احر نصيبه ويفق ما يحصنه من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليعق الدين. ولو
كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضا الغريم كذا في القصول العارضة. لو كانت التركة ثلاثة لاق
والدين الف وقد قسمت بين ثلاثة بين باخذت الدين من كل واحد منهم ثلث الف لو طرقتهم جملة
عند القاصي امانات اطلق باخذهم فانه ياخذ منه جميع ما في يده كذا في خزانة المفتين. ولو ورثة
حق استخلاص التركة فمقتضى الدين وكذا الاخذ الورثة اذا امتنع الباقرين ولو امتنع الكل من الاستسلام
وعن فتاوى الدين لا يجبرون ولكن القاصي ليس وصا كذا في الخلاصة. ادعى على واحد من ورثة ميت دين
واثبته والتركة في يد اجنبي فله المدعي عليه ان يطلب التركة من الاجنبي كذا في الفتاوى. رجل مات في بلدة
وحاله وتولى حيث توفي وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقا واموالا فان كان البلد الذي فيه
الورثة سقط ما من هذه البلدة فجعل له القاصي وصيا فثبتوا ديونهم عليه وان لم يكن سقط ما لم
يجعل القاصي له وصيا لكن يبيع شهود المدعيين ويكتب لهم بما صح عنده من اموالهم الى قاضي بلدة الورثة

ليفتق

ليفتق. ذكر كذا في القاصي الى الكاتب ليمتثل التركة اليهم كذا في السراجية في متفرقات كتاب الدعوى
ان لم يكن الميت او امره رجل وكان ورثته صغارا ليس لهم دين فمقتضى حجة القاصي ان يجعل لهم وصيا
يقوم بامرهم فان اثبت الغريم حقوقه لم يفتق من هذا الوصي وسالوا القاصي ان يامر به فعد اليهم من مال
الميت فينبغي للقاصي ان لا يفتق كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئا بالله ما فتمت شيئا من هذا المال
الذي ثبت له من فلان ولا من احد اياه الميراث ولا يقبض ذلك باقي يامر به ولا يورثه منه ولا من يني
منه ولا احوال قبل ذلك ولا يفتق من فلان الميت ولا من يفتق من ذلك ولا يفتق من رهن من فلان وان
لم يدع الوصي ذلك فاذا احل امره بالدين وان لكل رجل حقه بشيئا يامر بالدين وكذلك ان مات رجل
ولم يورث الميراث ولا يفتق وارثا وادعى عليه قومه ما لا يحق فافان القاصي يجعل له وصيا ثم يدعوه بميتنا
على ما يدعون بخفض هذا الوصي فاذا اثبت القاصي المدعي على الوصي كذا في شرح ادب القاصي للمصنف
رحمه الله تعالى يرى على ان له كذا على الميت يجعله على ما استوفاه ولا يشا. وان لم يدع الورثة الا
الاستوفى وقا القاصي وان الى الورثة الفضل كذا في الوجيز للكردي. لو ان رجلا على رجل الف
درهم وما شريكان فيدين وامر بدين بخمسة الدين فمقتضى حجة القاصي ان يامر بالدين والشرى الاخذ
غايب ذكر في المنتقى على قول المصنف حجة القاصي على القاصي حجة القاصية واذا حضر القاصي كلف
باقامة المبيته ولا يجلس القاصي حصة من الغايب في وجه من الوجوه الا ان يكون الا في مائة من شخص
واحد وان حضر الغايب ولم يقدر على اعادة البيته دخل مع شريكه في الحصة التفتق الشريك في
فتاوى قاضي خان. رجل ادعى على رجلين مالا في حصة اقام البيته وله مالا اخر غايب والآخر
يجعل يفتق على المالا من نصيب المالا على المختار الا ان يكون كفيلا من الغايب يامر فانه يفتق عليه جميع المالا
كتا في خزانة المفتين. رجل ادعى على رجلين مالا في حصة اقام البيته وله مالا اخر غايب والآخر
الوكيلين ومقتضى على الوكيل الاخر جاز وكذا الوفاة شاهد على الموكل وشاهد على الوكيل اواقام المدعي
عليه شاهدا على وصيه او وارثه شاهدا وكان للميت وصيان فاقام المدعي على واحد ما شاهدا على الآخر
شاهدا جاز كذا في فتاوى قاضي خان. الوصي اذا ادعى بيته التركة فالقاصي ينصب وصيا اخر له عليه
كذا في القصول العارضة. رجل مات وتولى بيتا فادعى احد من اولادها على هذا الرجل القدر من ميراثه
بيع وادعى الاخر انه كان مرفق فاقام كل واحد منهما البيته على ما ادعى فانه يفتق لكل واحد منهما بحصة
وليس لاحد منهما ان يشا ذكر صاحبه فيما يفتق كذا في فتاوى قاضي خان. في قتل قايما يفتق بالكل والمهر
من كذا بالمدعي كذا بالاملا من محمد رحمه الله تعالى في ميراثه وتتركه بالية رجل ليس بدارم او ناير
او عقدا او فتيقا او غير ذلك فادعى رجل ان ذلك الدين له او رعه الميت او غصب منه الميت وهذا قد
الذي يدين يدينه المالا لبيته لكانه لا يعلم الميت تتركه لاشا صغارا وتتركه وارثا غايبا فان القاصي لا يدفع
الى المدعي شيئا باقرار الذي يدينه ويجعل في بيت المالا بعد التورم والاستقرار كذا في القصول العارضة
اذا ادعى بغير المفتين من الورثة دين على الميت واقام مبيته فقبلت ويقتضى الفتنة ولم يكن الفتنة
ابرا من الدين بخلافه لو ادعى جيران عيانت التركة حيث لا يقبل دعواه كذا في القصول العارضة.
الفصل العاشر في دعوى الوكالة والوكالة رجل من وكلا باب القاصي ادعى قبل القاصي على
رجل انه وكيل من جهة فلان من فلان الغايب باثبات حقوقه وديونه على الناس والغايب على عشرة
دكا هر قرن مرص حتى يثبت له في كل واحد من وكلا من وكلا باب القاصي بحجة المدعي عليه اجاب
وقال ان موكله يقول ليس هذه العشرة وليس له على هذه الوكالة فاقام الوكيل شاهدين على التوكيل
وطالب للمكر من القاصي ففتق القاصي بشيئة وكالة والمدعي عليه ساكت لم يحجب املا وتوكيل الوكيل من المدعي
عليه ليس بباية هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قبل لا وبه كان يفتق الا ما ظهر من الدين وفي واقعة
العامة فلتفتق كذا في المجيب. رجل ادعى على وكيل فلان باسنتيها الدين من رجل واحد من مجلس الحكم
فادى المدعيون الا بالاولا ايضا فقال الوكيل عزلي الوكيل ان كان الوكيل بالتمسك بالحصر لاشنع هذا
الدعوى لانه لا يملك عزله. وان كان الوكيل بغير التماس من جهة فتفتق ولكن غاي يثبت اذا اقام
المبيته على القدر ما ابدى من البيته فلا ولو لم يقبل هكذا وكذا في الفتاوى بكتب وصدة الخصم لا
يصح وارشده انه لو صالح مع الخصم ثم قال للميت بوكيل واذا استوفى ما دفع وصدة الخصم لا يصح
كذا في الخلاصة. وكذا يقبض دينه او ديونه وصدة الموضع او القدر ويرجع ذلك من الوكيل على كذا
له ذلك فاقبضه فاقبضه ان احكم بوكا له في هذه القامر بالمبيته ثم احضره من اجل الاحتياج الى امانة

نهر

2.

A circular, heavily worn metal coin or medallion with intricate, illegible markings, possibly a seal or stamp. The surface is dark and textured, with some lighter areas where the metal has been rubbed away. The markings appear to be a combination of stylized letters and symbols, but they are too faded and worn to be read accurately. The overall shape is roughly circular, with some irregularities at the edges.

حيثما يجز على البيان فانه ثبات قبل البيان اجتمعوا على ان النسب لا يثبت حتى لا يثبت ولا يثبت من الميت والحي
على ان امر الاولاد لا يثبت حتى لا يثبت من الميت والحي قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل واحد منهم ولد
ويستحق في كل شيء فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ويقتض من الاكبر نصفه وسعي في نصفه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الحيوان كان يزوج من الحيوان فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
قوله في رجل واحد منهم ولد فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الحديث اذا ولدت امه ولدان غير زوج ولزوجه المولى في كل واحد من الاكبر من كل واحد من الاولاد
لزم على المولى الحد ما فاقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ونسب في امه في نصفه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
دولت ابنتها بنتا فقال المولى في نصفه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
كلما وكذا في المولى فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ابنهم غير زوج ثم ولدت بنتا فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الاكبر والحد فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
فرضا الاكبر ويقتض في نصفه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
امه واما قولنا في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
اي يفتقر من الاكبر نصفه من الاصل فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الحيوان كان يزوج من الحيوان فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
كذا في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
متناهية في الميت اقران هذا الولد الاكبر ولد من هذه فتوا بانه الاوسط والاعظم من ولد امه فان قال
الشهود فثبتت ان اقران هذا الولد الاكبر ولد من هذه فتوا بانه الاوسط والاعظم من ولد امه فان قال
بعد اقران المولى الاكبر لسنه اشهر فصارت له الولد وان كانت به لا قبل من وقتها فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
السر في باب البينة على دعوى النسب اذا كان للرجل من كونه حرة وامه جلت كل واحدة منهما بغير
سرمات المتكسرة والامه فقال الرجل احد من ابني ولا عرق من موافاة لا يثبت نسب له من امه
لكن يثبت من كل واحد منهما نصفه كذا في الحديث وكذا في رجل واحد منهم ولد فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
يثبت نسب له من كل واحد منهما نصفه كذا في الحديث وكذا في رجل واحد منهم ولد فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
كنا في الميسر امه ولدت اولاد في بطون مختلفة فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ولدت الاكبر اقران المولى ان امه وولدت الثاني منها حرة ولدت الثاني اقران المولى ان امه وولدت الثالث ان
اقران الثالث والمولى في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
لم الولد وان لم يثبت نسب له فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الفصل العاشر في دعوى الرجل بعد الاقرار ان له امه اذا كانت لامه في رجل
ولدت من امه فاقترن من المولى لان هذه الغلام من زوج حرة وولدت من امه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ان صحت المقر في كل ذلك لا ينعى دعوى المولى لنفسه بعد ذلك ولكن ينعى الغلام عليه باقراره وكذا اذا
لم يصدق المقر في ذلك لم ينعى دعوى امه املا فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
حتى لم يصدق المقر في ذلك ولا ينعى دعوى المولى واما ان اكدت المقر في اقراره من امه في المولى لنفسه
قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل واحد منهم ولد فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
فان هذه الولد اقران المولى في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
منقول قولنا في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الديني يد بها ابنتها منه والزوج يحكم بذلك وولدت من امه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
بنسب من الاسباب وان كان احد الشاهدين ادي ذلك العيب لنفسه لا ينعى دعوى امه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
هكذا في النسخة ولو شهدت امه في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الشاهدين ان العيب ابنتها فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
يجوز للشاهدين في حق القاضي بنسب من امه كذا في الميسر امه ولدت من امه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
واقام الرجل شاهدين ولم ينعى القاضي بشهادة امه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت

امراة واقام شاهدين فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
واقامت عينا للشاهدين بنسب من امه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
موايين منها كاح وبنيته فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الديني يد بها ابنتها فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ثم شهدوا واقران ابن رجل واحد منهم ولد فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ثم اقران ابن رجل واحد منهم ولد فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
انهما من زوج فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ولم تكن المولى بعد اقراره الاول فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الاخر من المولى فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
تولد بعد قوله لسنه اشهر فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
فقال احد من ابني وقال الاخر ان امه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
بلا خلاف ولذا قال الاول فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
حريته وتكون له الميراث وكذا في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
من شهوده لا يلازم حشره ووارثه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
رجلا وادعي عليه حقا لا يثبت والميراث عليه لئلا يثبت الحق مقربا او متحدا له فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
شهوده بحصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
بمستقيما الميراث او النصفه في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
لزوج بنسبها ما لا يملك اثبات الاخوة ولذا قال الميراث عليه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
او ميت وكذا الوارث ان جده او اباه والامه فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
خصائص الغائب كذا في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ولا حقا لم ينعى كذا في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
او ادعت امراة على رجل ان له زوجا فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
عبد الله وانه اعقده او ادعي لا المولات والديني يد بها ابنتها فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
هذه الاشياء ما لا ينعى كذا في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
فان الميراث من الميراث فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
هنا وهكذا ان كرم في الجاه وما ذكره كذا في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
في يد رجل يعبر عن نفسه ورجل الذي في يديه انه النصفه واقامت للمرأة الحق الاصل فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
لا ينعى فاما حصة لها فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
وبلغ النسبة بجماعها فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
ثلاثة اعقده وتزوجا اذا قاموا من الميراث فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الثلاث فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الشاهدين فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
المشرك او وقع ما اشترى من رجل وقاب المشرك فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
الاخر ووارثه لا وارث له غيره فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
بالثلاث الذي ينعى به للاخر من تركه الميت الاخران فان القاضي الذي وقع عنده دعوى الاصل فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
فقال الاخ لا ينعى الميت فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
فقال الاخ لا ينعى الميت فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
بان كان يدعي المشتري الميت فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
كونه نودعا فان القاضي ينعى الاصل بنسب الاصل لا ينعى الاصل بنسب الميت فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
في حصة من حصة الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت
نابذها اذا كان الاصل الميت فثبتت وفقا لحدود الله فيعتق الاصل كانه ويقتض من الاوسط نصفه وسعي في نصفه فثبت

العتق فانه اذا عتق ثبتت نسبته منه سواء كانت مدخولا في الميراث او لم تكن وصارت الجارية ام ولد له فاما اذا عتق
الزوج ان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت العتق لا يثبت نسبته ولا لعان بينهما ويجب هذا العتق وان جازت
به ليستة اشهر من وقت العتق فان ثبتت النسبة بالولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حكم في الزوج. وان جازت بالولد ليستة
اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان اذى الزوج نسبته بالولد يثبت نسبته منه سواء كانت المدة مدخولا في الميراث او
غير مدخولا في الميراث وان عتق فانه كانت المدة غير مدخولا في الميراث لا يثبت منه ولا لعان ولا حكم في الزوج. وان كانت المدة مدخولا
في الميراث ونقاه اوله ينفذ ولا يبرح ولا يملك اشتقاقا فيه فاني ابو يوسف لا يثبت نسبته بالولد في الميراث ولا لعان الا في
وقال محمد رحمه الله يثبت النسبة للزوج ويبرح له انما في. وان جازت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق اذ عتق الزوج
يثبت نسبته منه وان نقاه لا يثبت نسبته منه عندم ولو باعها من غيره فترجى بان لا يولد من سنة اشهر من وقت
مكوث الزوج اياها يثبت نسبته منه اذ عتق ولو سكت بطل البيع ويحرم في الزوج. وان نقاه لا يثبت نسبته ايضا
وان جازت بالولد ليستة اشهر فقط من وقت اشتراك الزوج فان نقاه الزوج فكل من فيه كالجواب فيما اذا جازت بالولد لاكثر
من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج. وان جازت بالولد لاكثر من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج ان جازت به لاكثر من سنة
اشهر من وقت البيع الزوج وان عتق فانه ثبتت نسبته بالولد من غير وقت في الميراث بطل البيع. وان نقاه الزوج في هذه
الفتوة لا يثبت نسبته وبقي البيع كالحال. وان جازت بالولد ليستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وان عتق
فانه كانت المدة غير مدخولا في الميراث لا يثبت نسبته ولا لعان ولا يملك اشتقاقا فيه. وان سكت بطل البيع يثبت النسبة بطل
البيع. وان كانت المدة مدخولا في الميراث بطل البيع لا يثبت نسبته ولا لعان ولا يملك اشتقاقا فيه. وان سكت بطل البيع يثبت النسبة بطل
ويقر محمد رحمه الله انه متى اذ عتق وان نقاه لا يثبت نسبته عندم جميعا وان جازت بالولد لاكثر من سنتين
من وقت البيع ان اذ عتق الزوج لا يثبت نسبته بالولد في الميراث بطل البيع. وان نقاه لا يثبت نسبته عندم
جميعا هكذا في المحيط. ولو كان المشتري لاخر فذات الحق بالولد في الميراث لا يثبت نسبته بالولد لاكثر من سنة اشهر من وقت
بعد الشراء الا ان لم يبرح به لا قبل من سنة اشهر من وقت البيع دعوتهم بطل البيع فيثبت النسبة بطل. وكذلك لو
اعتق المشتري لاخر لا امرع الولد بطل البيع والعتق بينهما هكذا في المحيط. وان لم يكن المشتري يملك الولد
لكن الحق الامر فان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج من وقت دعوتهم حق الامر والولد جميعا. وان
جازت به ليستة اشهر فصاعدا من وقت اشتراك الزوج فان كان لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت النسبة بالولد
واذا ادعى دعوتهم في حق الولد لم يقع دعوتهم في حق الامر وان جازت بالولد لاكثر من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
فانه لا يقع دعوتهم في حق الولد في الميراث بطل البيع. وان عتق الزوج وعنده محمد يبيع دعوتهم في سنتين من غير
نقص في المشتري ان كانت مدخولا في الميراث لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنتين من وقت اشتراك الزوج
جازت به لا قبل من سنتين او لاكثر من سنتين من وقت اشتراك الزوج لا يقع دعوتهم في حق الامر والميراث الا ان
جازت بالولد ليستة اشهر من وقت البيع. وقد قد المشتري لا يثبت نسبته بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا
يثبت نسبته بالولد. هكذا في المحيط. رجل طلق امرأته مطلقا باينة وبجامة ثم عتقها فجازت بالولد الى سنتين
من وقت الطلاق لا يثبت نسبته بالولد لا يثبت نسبته ويبرح له الحد ولا الولد لغير الامر. ولو مات الاب جازت بالولد
ما بينه وبين سنتين وقد تمتعت بعله بيوم فالولد قابلية النسبة والولد لا يولي الامر كما في المبسوط. اذا كانت
امراة الرجل امه فولدت منه ولدت اخا اشتراكا الزوج واعتقها وتزوجها ام ولد له ولدت له امراة من سنة اشهر
فصاعدا من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
اشتركا في القامح بينهما ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
ليست منه له بعد طلاق الولد كما في المحيط. ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
نقاه مربي المدة كما في المبسوط. **الفصل الرابع عشر** في دعوى العتق والتاخر والكتاب
اذا اشتري العبد المأذون امه فوطئها فولدت فادعى ولدها ثبتت نسبته منه وبطل العتق ببيع الولد والامر
هكذا في المحيط. ولو زوج المولى هذه الامه من عبده في النكاح كالمزوج فادعى امه افرج ويثبت نسبته من اذ ولدت
وكذلك لو تزوجها بغير ان المولى يثبت نسبته بالولد من اذ اخرج في المبسوط. المأذون اذا كان مدخولا في الميراث فاشترى
امه فوطئها ولدت له ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
ان المولى يملكها له وكذا به المولى كذا في المحيط. ان ادعى ولدها من امه فوطئها ولدت له ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
احكامه له او تزوجها اياه فان كذب المولى في ذلك لم يثبت النسبة منه الا ان اعترف فملك يثبت النسبة
منه في دعوى النكاح جازا وشا واستحقاقا وفي دعوى الاختلاص استحقاقا فان صدق المولى فادعى في ذلك يثبت

النسب

النسب منه الا ان يدعى النكاح يحتاج الى القصد في خاصة. وفي دعوى الاختلاص يحتاج الى التصديق في شهادته وان كان
واضا قلدت منه كذا في المبسوط. ولو ادعى ولدا من امه فوطئها ولدت له ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
سنة كذا في المحيط. عبد ادعى لغيره ان ابنه من زوجته هذه الامه فوطئها ولدت له ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
عبد وابنه لم يولد له ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
في الميراث كذا في المحيط. ان ادعى لغيره ان ابنه من زوجته هذه الامه فوطئها ولدت له ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
كذا في المحيط. وان انفردت فلان اولدت امه المكاتب ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
المولى المكاتب في دعوتهم او كذب فيها ويبيع هذا الولد مكاتب لا يبيع الابن ولا الامه كذا في المحيط. في فضل
دعوى النسب لو ادعى المكاتب ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
ولو ادعى المكاتب ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
يوما ثبتت نسبته منه هكذا في المبسوط. اذا اشتري المكاتب امه فولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
المكاتب تحت دعوتهم ولو كانت المكاتب عبدا ما ذمها ولا نفق وعقود كذا في المحيط. وان ادعى المكاتب امه فولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لو ادعى المكاتب امه فولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
بحالها لا تقع دعوتهم كذا في المحيط. وان ادعى المكاتب امه فولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
كذبه الا ان كان في المبسوط. فان عتق المكاتب ومثل هذا الابن يورث من الميراث ويثبت نسبته بالولد
سنة ومما في الجارية ام ولد له وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته او كان للمكاتب قد اشترى فولدت
امه هذا الابن ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
الولد المولود في الكتابة والولد المشتري يورث من الميراث ويثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
مكاتبته يثبت نسبته منه صدقة امراة ولا مكاتب في الميراث فيثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج فان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
مشتات مقتن في الكتابة وان مشتات منعت كذا في المحيط. وان كان لا لعان في دعوتهم الزوج وقد قد الولد ولا
يثبت النسبة كذا في محيط السبعين. وان ادعى ولدا من امه فوطئها ولدت له ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
في ظاهر الوقاية فان صدقت المكاتبه ثبتت نسبته منه وكان الولد حرا بالقبلة ويورث من الميراث ويثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
ويورث من الميراث المكاتبه ايضا ويعتبر قيمة الولد ويورث من الميراث ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
من وقت اشتراك الزوج فان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
بكره الكتابة منعت وعتق الولد لم يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
المكاتب وان ثبت الحق له في وجود النكاح في يوم الدعوى من اليه التصديق ويعتبر قيمة الولد ويورث من الميراث
المكاتبه. ولو كذب المكاتبه ومنعت المكاتب لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
الكتابة حقا وان عجزت فردت والرق يثبت النسبة من المولى وان ولد له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج فيعتبر قيمة الولد ويورث من الميراث ولدت له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
قيمة الولد من ولادة موان جازت به سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
نسب الولد ويورث من الميراث لان مكاتبه يثبت النسبة من المولى وان ولد له امراة من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
المكاتب لا يثبت النسبة وان صدقها يثبت النسبة من المولى. فان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
منه كاتبة للمكاتب حتى كان الخلوق في ملك المكاتب كان الولد حرا بالقبلة وقيمة الولد للمكاتب ويعتبر
قيمة يوم الولادة وان جازت به سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
تجوز بعد فان عجزت المولى المولى بالقيمة يوم العتق فان ادعى المكاتبه كذبته المكاتبه حتى كذب
لم يثبت النسبة ولم تجز المكاتبه بعد ذلك فكل مكاتب بكرا المكاتبه دعوتهم فان كانت المكاتبه جازت
بالولد لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج لا يثبت نسبته بالولد. وان جازت به لا قبل من سنة اشهر من وقت اشتراك الزوج
كان الولد صغيرا لا يعتز من نفسه وان كان قد كبر لم يبرح له المولى ابنه ومنعت المولى المكاتبه فالولد حور ورجح ينفق

نقطة

لا يفعل ان كان كالموت وان قلنا ان الميراث يورثه القودقيا سالا ولا قود عليه
استحقاقا لا كالموت السجني **باب** في حيل بين رجلين قال احدهما لصاحبه بتمت انا فانت او قاراد برتها
انت فانا اذنا لا بدنا هاهنا فانت قد ما حبه في ذلك فمذيرة لها فان كان بدها حبه في ذلك فمذيرة
متمر لتجارتها بين رجلين بتمتها احداهما ولكم عنة ان عندنا حقة حاملة للشركاء فانت حقة
ان شاد بقرضيه وان شاد بقرضيه على حاله وان شاد بقرضيه كان موسلا وان شاد بقرضيه الجارية
ان كان الميراث سالا وان شاد بقرضيه فان من القران في الميراثية نفسها مذيرة لقرضيه والحق الآخر
موقوف فموقوف لقرضيه وموقوف بوما فان عاد الشريك الى عقد في الميراثية مذيرة فيهما ورد على الميراث
ما اخذ من الميراث وان لم يرع الميراثية حقا ما اخذ منها ولم يكن لها مال سوى الجارية فان كان الميراث
صه فميراثا جارية فيما قاله سالا في ثلثي قيمتها لورثة الميراثية وانما اذا كذبت الجارية الميراثية
فيما اقرنا ما تشبه الميراثية في جميع قيمتها وان كذبت الجارية فيما اقرنا ما تشبه الميراثية في نصف
قيمتهما وذلك في حقه حقه ولم تشبه في غير ذلك وانما اذا ما تاجر بها احداهما قبل الاخر فانت
الميراثية ولا تملك الجارية صه في الميراثية اذ في الميراثية قبل موت الميراثية بين الميراثية الذي
موقوف الميراثية في الميراثية في ثلثي ذلك الميراثية وانما اذا كذبت الجارية في الميراثية
في نصيب الميراثية وانما اذا كذبت الجارية في نصيب الميراثية في ثلثي ذلك الميراثية وانما اذا كذبت
اذ اذا تركة الميراثية في الثلث فيستحقها ثلث جميع الرقبة وتشتري في ثلثي جميع الرقبة وان كذبت
الجارية كذبت الميراثية اقرنا في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
للميراثية اقرنا في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
ذكر كذا في الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
موت الميراثية ومشتاها ذكر كذا في الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
فلا ينبغي بموت الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
الميراثية كلها مذكورة باقرنا الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
وان كذبت من الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
موقوف الى ان يورث الشريك في الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
بعد حيا فان الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
او كذبت في ثلثي قيمتها بعد حيا فان الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
ليحل بعتك عتيدي هذا الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
ملك هذا فلم تقبل فقال البائع قد قبلت قال الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
اذ اقر الرجل انه باع عبدا من امره فلان وقصر الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
كانت هبة الجوز ولو سمي ثلثا وقال الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
والبيعة قبل الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
سمى البيع فلم يسم ثلثا فان حدد الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
ان تقصر البيعة على مقرر والميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
فقد الاقرار باطل وكذا ان اقر انه باع عبدا من امره فلان وقصر الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
لوا اقر انه باع عبدا من امره فلان وقصر الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
بشخص البائع يلازمه الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
هبة الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
قال كذا في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
كان حين حيا الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
لم يلازمه البيع ولم يقبل منه ببيعة في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
على الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
فاحدهما اذا اقر به بتمتها في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
منه بالذم وتقدمت الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها

اقام البيعة على ذلك كله في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
فان تقصر البيعة على مقرر والميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
فقد الاقرار باطل وكذا ان اقر انه باع عبدا من امره فلان وقصر الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
لوا اقر انه باع عبدا من امره فلان وقصر الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
بشخص البائع يلازمه الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
هبة الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
قال كذا في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
كان حين حيا الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
لم يلازمه البيع ولم يقبل منه ببيعة في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
على الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
فاحدهما اذا اقر به بتمتها في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها
منه بالذم وتقدمت الميراثية في ثلثي قيمتها وانما اذا كذبت الجارية في ثلثي قيمتها

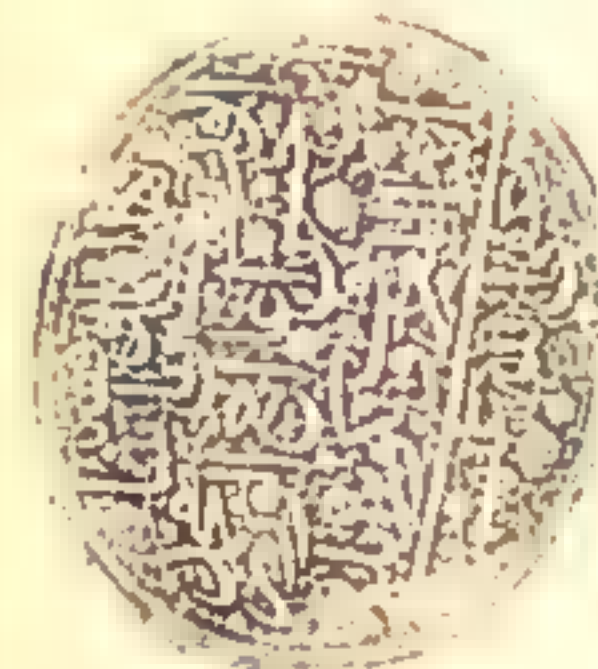
ي

في اقرار الوصي بالقبض قال لا يحذر محمد الله ولا مثل اذا اقر وصي الميت انه قد استوفى جميع ما للميت
عليه فلا بد من قلة ولا يرسم كبره ونحوه قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال لا يرسم كان لعل علي
الذو درهم وقد قبضها الوصي بنماها فان كان الدين واجبا باءا انما للميت واقرار الوصي بالاستيفاء
جميع ما عليه ثم قال وفي ما يدينه موقوف لا يحذر من اقراره ثم اقر الغريم بعد ذلك ان الدين الذي كان عليه الذو درهم
وقد استوفى منه الذو درهم والغريم يدينني الالف حتى لم يكن للوصي ان يقره بشي والقول قول الوصي مع
يمينه انه قبض ما يدين ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن فنعما يدين للوارث بسبب الجحود فلا قامت
الميتة بيمينه على ان الدين على الغريم كان الذو درهم بان اقرار الوارث الميتة او غير الميتة كان الغريم
يوبا عن جميع الالف حتى لم يكن للوصي ان يقره بالغريم يدينني الالف حتى لم يكن للوصي ان يقره بالغريم
الغريم او لان الدين الذو درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال وفي ما يدينه موقوف لا يحذر من اقراره
يكون الغريم يوبا عن جميع الالف باقرار الوصي ويضمن الوصي بنماها يدين للورثة بالجوهر الذي ذكرنا ان
قال الوصي وفي ما يدينه موقوف لا يحذر من اقراره ما اذا اقر الوصي بالالف موقوف لا يحذر من اقراره ما للميت
وي ما يدينه وقال الغريم لا يملك ان الذو درهم فالوصي يدينني في هذا البيات حتى كان للوصي ان يدين الغريم
بنماها يدينه والوصي فيما اذا اقر الغريم او لا يدين الذو درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وصي
مائة كالجزا في اقرار الوصي بالاستيفاء او لا هذا اذا اوجب الدين باءا انما للميت فاما اذا اوجب الدين
باءا انما للميت ان اقر الوصي بالاستيفاء او لا ثم قال في موقوف لا يحذر من اقراره الغريم ان الدين كان العا
يرى الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقوله الغريم وان قامت الميتة على ان الدين
كان الذو درهم يكون الغريم يوبا عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة بنماها يدينه موقوف لا يحذر من اقراره
لا يرايه وان اقر الغريم او لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وفي ما يدينه موقوف لا يحذر من اقراره
اقراره يكون الغريم يوبا عن جميع ما عليه لا اقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة بنماها يدينه موقوف لا يحذر من اقراره
بان قال استوفيت جميع ما عليه وي ما يدينه ثم قال الغريم كان الدين على الذو درهم وقد قبضتها فان الغريم
يكون يوبا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يدينه بقوله الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وفي ما يدينه موقوف لا يحذر من اقراره
استيفاءه وان اقر الغريم او لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وي ما يدينه موقوف لا يحذر من اقراره
يربا عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة بنماها يدينه موقوف لا يحذر من اقراره فاستشهد
استوفى جميع مائة وهو ما يدينه فقال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال لا يرسم كبره ونحوه قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال لا يرسم كان لعل علي
ولو اقر الوصي انه استوفى مائة وموجب الثمن وقا المشتري الثمن مائة ومحمول فلو لم يقبض الثمن
المقتول وكذا لو باع مال نفسه كذا في حجة السريسي ولو اقر الوصي انه قد استوفى جميع ما للميت فلا بد
كروما يدينه درهم فقامت الميتة انه كان له عليه ما يدينه ثم قال الغريم يدينني الالف فقامت الميتة ولا يصدق
الوصي على ابطالها كذا في المبسوط اذا اقر الوصي انه استوفى ما للفلان الميت فقامت الميتة ولا يصدق
لو شركة او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء او لا ثم قال
تصدق لك قبضت مائة وقال المظلوب كان الذو درهم وقد قبضها فان الوصي لا يدين اكثر من قبضه يكون
المطلوب يوبا عن جميع ما للميت وان اقام الميتة ان كان عند المظلوب الذو درهم فقام الوصي فاضرك
ولا يضمن المظلوب هذا ان اقر المظلوب فاما ان اقر المظلوب ان ما عند المظلوب ان ما عند المظلوب كان الذو درهم
فان المظلوب قد اقر الوصي بان قبضه مائة ولا يضمن المظلوب بشي بخلافه لو كان هذا في الدين فانه يدين المظلوب
بالبلية وان اقر المظلوب او لا ان الامانة عند الوصي ثم اقر الوصي الاستوفى جميع ما عليه
وي ما يدينه فان قاله فصار ضامنا للكل وان قاله فصار ضامنا للكل وان قاله فصار ضامنا للكل وان قاله فصار ضامنا للكل
بشي بخلافه كذا في المبسوط وان اقر الوصي انه قبض كل دين للفلان على ما يدينه ثم اقر الوصي بالاستيفاء او لا ثم قال
قد قبضت اليك كذا اقرار الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت انه لفلان عليك شيئا قال الغريم اقر الوصي
الغريم بذلك ولو قامت الميتة على اصل هذا الدين لم يدين الوصي مائة لانه لم يقبض شيئا من رجل
بعينه وكذا لو قال قبضت كل دين للفلان بالهبة وكذا لو قيل بالقبض كذا في المبسوط وان اقر الوصي
استوفى ما للفلان الميتة على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت الميتة ان الميتة على رجل
الذو درهم فقال الوصي ليست هذه قيمها قبضت فاما يدين الوصي كذا في المبسوط فان اقر الوصي انه
استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم كان له على الذو درهم وقال الغريم كذا في المبسوط
دريم ولكن لا عطيته مائة في جنازة الميت وخمسة مائة دفعها الى بعد موتة وقال الغريم اقر الوصي

الكل اليك قبضت الوصي الذو درهم ولكن يستوفى الورثة كذا وعنده كذا في المبسوط ولو اقر الوصي انه قبض
جميع ما يدينه فلان الميتة ثم تملكه وميراثه ثم قال بعد ذلك مائة درهم وخمسة اثنان لاقام
الورثة الميتة انه كان في منزل فلان لورثته الذو درهم ومائة ثوب لم يدين الوصي اكثر مما اقر بحجب
يستوفى انه قبضه كذا في الحواشي ولو اقر انه قبض مائة فميتة فلان من طعام او مائة غنم هذا من ميراثه
وان قبض ذب هذه الارض ثم قال هو كذا في الوارث اكثر منه واقام الميتة انه كان في هذه الضبعة
كذا وكذا لم يدين الوصي ذبا ذبا على ما اقر قبضه حتى يستوفى الالف قبضه كذا في المبسوط ولو اقر الوصي
ان المكانة على المكاتب والذو فبقبض الميتة منها لشعنا بدينه قبضت انا منها مائة بعد موتة وقال
المكاتب قبضت الالف كلها وقامت الميتة ان الوصي اقر انما استوفى جميع ما كان على المكاتب لزم الوصي بالالف
كلها بعد حلف الورثة انهم لا يعلمون قبض الميتة كذا في حجة السريسي ان اقر الوصي انه قد استوفى ما على
مكاتب فلان الميتة ومائة ومكاتب معروف يدعي ذلك ويقر قبضت من الذو درهم ويضمن مكاتبين
قال الغريم قول الوصي والمائة فيلزم المكاتب بنماها يدين وان اقر الوصي بقبض المكاتب مائة ولم يسم شيئا
عنى المكاتب فان قامت الميتة ان اصل المكاتب الذو درهم وان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض
فالوصي من جميع الالف كذا في المبسوط **الباب الحادي والعشرون** فيمن يدين
يديه مال الميت اذا اقر لوارث او وصي رجل في يديه مال لا تملكه غريب ومات الغريب في رجل وادعي انه
ابنه ومعه قد ذل النكاح فان القايح يتلوم سواه قال ان الميت وارثا اخر او لم يقبل فان ظهر له وارث اخر والادفع
المال اليه في كل موضع فادعي ان يدينه ويتلوم القايح بكون ذلك موقفا اليه يعني يتحقق انه لو كان له وارث
اخر لم يرضى مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى وكتاب الاعلاد العوي ولا ملا من محمد رحمه الله رجل
توفي وترك مالا في يدي رجل فادعي رجل انه ابن الميت وادعت امرأته انها زوجة الميت وقال الذي في يديه
للمال صدقة فادعي له وارثا غير كذا وكذا بطل وحدهما عليه ما قايح يتلوم زمانا ثم يعطى الابن كمال
ماله بعد ما يستوفى من ماله على دعوي المرأة وكذا لو كان الميت امرأة فادعي رجل انه زوجها ثم يترك
المرأة في ذلك وكذا لو اقر الذي في يديه المالا بزوج او زوجة اذ اخرج لمرأة ومعه اذ اخرج له اذ اخرج له
وتوفي القايح بتمتلكه المتكسب في هذا فاذا ادعت المرأة انها ابنة الميت لادعي رجل انه عتق الميت وقال
الذي في يديه المال صدقة فادعي له وارثا هذه ابنته وهذا ابنته فادعي له وارثا فادعي له وارثا فادعي له وارثا
بينهما فضمان وان كانا متكافئين بينهما ومولى المولاة بتمتلكه الزوجين ولو كان الذي في يديه المالا امرأة
وهذا المال لرجل فقال له المرأة التي في يديها المالا انما زوجة الميت وهذه المرأة زوجة الميت وهذا الرجل
مولى الميت فكذا ان سلم الميت على يديه وولاه وقال له تملك المالا انا زوجة دونك وهذا مولى المولاة
انا وارثه وادعي له وارثا فادعي له وارثا فادعي له وارثا فادعي له وارثا فادعي له وارثا فادعي له وارثا فادعي له وارثا
هذا البند وقال لادري الله وارث اخر اقره القايح يتلوم ويخطر فان وارث اخر والادفع للمال اليه
وان قال لا اعرف وارثا اخر لا يتلوم بل يدعي الميت المالا كذا في حجة السريسي في الباب
الثاني والتسعين في اثبات العتق قال محمد رحمه الله ان اقر الذي في يديه المال لرجل ان اخوه ابيه
وامه ولادري الله وارث اخر يحجب عن الميراث وقال الذي في يديه المالا اخوه ابيه وامه ووارثه لادعي له وارثا
لم يكن للاخ ميراث حتى يعلم انه لا وارث له غيره ونحو قال الذي في يديه المالا امته اخوه ابيه وامه ووارثه لادعي له وارثا
اخر لا يدينه وامه وانما وارثه جميعا لا شريك له وارثا غير كما وقال الذي في يديه المالا اخوه ابيه وامه ووارثه لادعي له وارثا
له غيري فان القايح يتلوي في ذلك فان وارثا اخر والادفع للمال اليه هذا المالا الذي في يديه المالا في حجة السريسي
رجل وادعي ان الميت متبذره وان المال ما عتقه فادعي له وارثا غير كما وقال الذي في يديه المالا اخوه ابيه وامه ووارثه لادعي له وارثا
يملكه فقال حواءه وارثه والذي في يديه المالا بتمتلكه الميتة عليه وكذا في حجة السريسي في الباب
للميت دون الابن كذا في حجة السريسي لو ادعي انه اخو الغائب وان مات وهو وارثه ولا وارث له غير اذ اخرج
ابنه وابوه او امه او مولاة افقته او كانت امرأة فادعتا بنماعة الميتة او خالته او بنت اخيه وقال
لا وارث له غيري وادعي له وارثا الميتة او لم يجمع المالا او ثلث المالا ومعه قدام الوارث وقال لادري الميتة
وارث غير كما ان لا يمكن لدعوى الوصية بشي بحكم بعد الاقرار ولا يدعي القايح المالا اليه هكذا في المبسوط
في كتاب الدعوي والزوجان ومولى المولاة او لم يجمع المالا في حجة السريسي لو اقر الذي في يديه المالا
مات وان له الرجل عليه القاسم القايح اترك وارثا فان قال الغريم لم يجعل لهما حصرة وان قال لا
تأني القايح في ذلك فان لم يجر وارث جعل للميت وعيها فان قبض الذي دفعه الى الغريم والادفع في

انه وهب هذا القيد له وقصد العبد في الوهاب والواهب بحد ذلك فاصطفا على ان يكون له العبد
المردعي ونقص العبد للمردعي عليه جاز هذا الصلح فان اقام المردعي بحد هذا القيد على العبد والقبض لا يقبل
بقيته حتى لا يباح من المدعي عليه المقتضى الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك احد ما كان الاخر ذكرا لم يوجب
وان شرط ان يكون جميع العبد لا حدهما ويصلح له ما كان جازا ايضا وان ادعى المردعي ان يكون له العبد
واخر انه لم يقبضه وشكر الوهاب فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا بالحل وان شرط مع
هذا الاحد ما دام ان شرط الوهاب لا يجوز وان شرط المردعي لا يجوز وان شرط الوهاب لا يجوز وان
اصطفا ان يكون العبد للمردعي لا حدهما ويصلح له ما كان جازا ايضا وان ادعى المردعي ان يكون له العبد
كان باطلا وان شرط المردعي لا يجوز وان شرط الوهاب لا يجوز وان شرط الوهاب لا يجوز
احد ما دام ولا خلاف ان شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب احوالها وان شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب
واحد الاخر جازا على قول من يفتقر القضاة بواضحة بينهما في صلح شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب
ايضا لان الصلح عند خاتمة امره على العبد باطلا فان شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب
بشرط ان يكون من جوار العبد بطل الصلح ويحلها هبة بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
لاب غير انه لم يقبضه من جوار العبد فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
صحة من احوالها لا يوجب احوالها فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
على المناصفة او على اقل من ذلك او اكثر كذا في المبسوط لو ادعى الوهاب له نصف هذه الدار وشاعا ولم
يقبضه منه وشكر الوهاب فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
الدار في يد رجل واحد وان شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب احوالها وان شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب
فيها فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
اقرار الذي يريده انما هبة بعد الصلح او هبة كدب الدار العبد والقدرة جميعا فبطل الصلح فهو عيب ما ذكرنا
وكذلك لو شرط على ان تكون الدار بينهما بالتسوية على ان يكون الذي يريده الدار ما دام في يد المردعي
جازا ولا يطلعه من المشيوع كذا في المبسوط استباح جوار العبد فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
لان للخطاة اذا كانت معينة فهي مبيحة وبيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز كذا في المحققين في الاستيعاب
من احوالها لا يوجب احوالها فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
اشهر بمشورة دكانه فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
ثلاثة اشهر على ان زاده الاجر درهمين كان هذا جازا ايضا ولو شرط على ان يكون العبد بينهما
زاده فقبضه او قبضه بعد ان يكون موقوف في الزمة كان جازا ايضا ولو شرط على ان يكون العبد بينهما
شهرين على ان زاده الاجر درهمين كان هذا جازا ايضا ولو شرط على ان يكون العبد بينهما
المساكين ان يتنظروا في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سوا كانت الزيادة من جانب الاجر ومن جانب المسافر
حق لو شرط على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
على ان زاده الاجر درهمين كان هذا جازا ايضا ولو شرط على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
سوا كانت الزيادة من جانب الاجر ومن جانب المسافر كان جازا ايضا ولو شرط على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
استباح لا يجوز وان كانت من خلافه جازا ولو شرط على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
ارضا بعينه جازا ان شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب احوالها وان شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب
كفيلاه وشرطي ذلك الكفيل فهو جازا وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب
المسكين ركوب دابة الموضع كذا جازا وكذا لو زاد خذ من هذا مائة ولو زاد المسافر سكرين واد
معه روفة شهرين كذا في المبسوط لو استباح جوار العبد فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
اكثر من ذلك وادعى المستباح جوار العبد فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
المستباح من الصلح جازا ولو شرط على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
المستباح من الصلح جازا ولو شرط على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
بعد ان شرطه في ذلك رتب الدابة فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
الفا تارخا نية اذ ادعى رجله بعد ان يريده جازا انه رهنه اياه بما دام كان له عليه ففقد الذي في يده
العبد العبد عتق ويؤا بالية على العبد فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
ويترك المدعي الحقونة في القيد فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما

بدر لا يتحقق الصلح ولو كان القيد في يد المردعي ففقد المردعيه من مائة في عليك وقا المردعي لك على ما يند
الا ان شرطه في القيد منك فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
بالمائة والتمسك في هذا الصلح جازا ويصير العبد رهنه بالمائة والمائة في القيد وان شرطه في القيد منك فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
منه المردعي حبيب وشرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
هبة والمردعي ان يرجع في رهنه ولو شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
رهنه بالمائة في القيد ففقد المردعيه من مائة في عليك وقا المردعي لك على ما يند
ايامه وان شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
عنده وشرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
رهنه عتده فهو جازا وكذا لو شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
الحل والزيادة فانه جازا ايضا فان لم يرد في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
كذا في المحققين ولو شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب احوالها وان شرط ما كانت فيه من احوالها لا يوجب
ما هلك فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
لجواب اذ ادعى المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
ولم يترك فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
والدين حابة ففقد المردعيه من مائة في عليك وقا المردعي لك على ما يند
بما دام في يد المردعي ففقد المردعيه من مائة في عليك وقا المردعي لك على ما يند
المردعي حبيب وشرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
فصاع الورقة على ان يردوه وعلى ان يرد عليهم حبيب وشرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
المردعي حبيب وشرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
ليبرهنه فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
الخامس في القيد في القيد والسرقة والاكراه والتمهيد لو ادعى المردعي ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
جازا الصلح كذا في المبسوط عتق ثوبا قيمته مائة فان شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
بطل القيد على قيمته بما لا يتجاوز فيه والمعهض مذهبنا في حقيقته من مائة جازا وان شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
اذا كان المردعي عتق ثوبا قيمته مائة فان شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
يوسف وشرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
المعبد وما اذا كان مسنونا فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما فاصطفا على ان يكون العبد بينهما
لحق الدين فانه في شرح المصنف وكذا في الخلاصة ان عتق ثوبا قيمته مائة فان شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
شرافا من القاصبة البيهية على ان قيمته اقل مما عليه لم يقبل البيهية في قولنا حبيبته وقال ابو يوسف
وتحريمه يقبل البيهية ويرد زيادة القيد بها القاصبة كذا في غاية البيان شرح الهنائي اجماعا على انه لو هلكه
على من جازا سوا كان كثير القبضة او قليل القبضة وجماعا على انه لو هلكه على من جازا سوا كان كثير القبضة او قليل القبضة
على اكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة قال محمد رحمه الله ان المردعي عتق ثوبا قيمته مائة فان شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
مسماة هالة او الما جازا ولو شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
ولكن فبطله في المجلس جازا وان كان بغير عتقه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز ان لو كان مستهدا حقيقته
ولو كان العبد قايما بعينه في يده ففقد المردعيه من مائة في عليك وقا المردعي لك على ما يند
وكذا ما كان لبيع ما لو اختلف الغاصب والمقصود منه ففقد المردعيه من مائة في عليك وقا المردعي لك على ما يند
قول الغاصب فانه قال في يد جازا الصلح على جميع ما ذكرنا خلافا لادعائه وان قال في يد جازا
الصلح على ادمه كان كذا او موكلة في الموكلة جازا الصلح خلافا لادعائه وان قال في يد جازا
وادعاه فبطله في المجلس جازا ولو شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
جازا ويرجع الا في المستهدا في قيمته وقصد في الفضل ان لم يباح الا وكذا في حقيقته من مائة جازا وان شرطه في القيد ان يجعل المردعي رهنه بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمردعي ان يرجع في
قبضته جازا ويكون برة الاول ولا يقصد في الاخر بشرط ان يرضى ما على الاخر لم يكن له ان يرجع على الاول في كذا في
الحاوي لو عتق كرحطة رهنه على ادمه مسماة كالة او موكلة والكر قايما بعينه جازا الصلح وكذا لو
لوصلة على ذهب سمي كالا او موكلة وكذا في العتق على سائر الموزنية ولو وصلة على كمل موكلة لا يجوز
سوا صلحه على خطبة او غيرها وان كان انكرت هلكه ففقد المردعيه من مائة في عليك وقا المردعي لك على ما يند



[illegible]

كان جازرا ويدعى المشركه فنفقت الامة او بعد يوم نفقت الدية فلم يجعل اخنوخ في الدية في بعض اخنوخا
والكل في دية نبتة الكتاب وفي رواية الجاهل في القوق في المشرق في الاختيار الدية في نصيبه عندهما
اختيارا في نصيبهما في القوق وتلك الرواية صحيحة وتاويلها ما ذكره هنا ان احدهما ماله في ذلك
الامة وذلك دون حقته من حجة المولى ان يقول للاهرا اما اختارت الدية في نصيبه لا يجوز بدونه
حقه فانت لا تخرج بذلك فلا يلزم من ذلك لتكليفهم جميعا من الامة ولكن الخيارات في نصيبه لا يجوز
كذلك احدهما على نفقة الامة كان اختيارا مستلدا للدين في نصيب الاخر كما في المبسوط ان قتل المذنب
قتلا خطأ فاصح من تولاه بالذم وتغيرت قتل الحيازة وان قتل المذنب بعد ذلك قتل خطأ
وكان على المولى قية احرى وان كان الاو خطأ فاصح من تولاه عند بالذم وتغيرت قتل المذنب
قتلا خطأ فان المولى لا يفتن قية احرى بربها والساك الا في القية هكذا في المحيطة ان قتل
المذنب قتل خطأ وتغيرت قية احرى من تولاه قية بينهما اثنان فان صاحبه المولى صاحب العيز على
سابقة ذم وقية منه قية مائة وقية مائة وقية مائة وقية مائة وقية مائة وقية مائة
اثنان قلة قية مائة فان ابراه عن المائة الاخرى بعد القية لا تقدر تلك القية وان صاحبه على
سابقة وابرأ عما يجي قبل القية والقية فذل المائة تقسم بينهما اثنا عشر خمسة لصلب العين
واربعة احسانه لولاهم وان قضي المائة من ابراه عن المائة الاخرى قبل القية ففي قول ابي
يوسف رحمه الله تقسم هذه المائة بينهما اثنان ثم يرجع قتال لصلب العين خمس المقوم وهو قول
محمد رحمه الله هكذا في المبسوط ان قتل المذنب قتل خطأ وتغيرت قية احرى من تولاه قية
دفعه اليها ثم جازر فان اختلفا قتل لكل واحد منهما انا صلي الله ولا يفتن لولاهم قلة
بينهما فتعاقب فان قال المولى المذنب قتل خطأ وفي القية وتاويلها ان صاحب العين فاقول
مع يمينه كما في المحيطة اذا اقر المذنب بقتل عمه فاقول جازر كما قررنا في قول صاحب مولا عند
احد وليي المذنب عليه قية جازر ولا خلاف في قية المذنب على المولى ان قامت له يمينه او اقر المولى به
وان لم يقر له يمينه لم يكن له يمين كما في المبسوط ان يخرج الرجل اترانه جرحه فقتله فمات على اختلاف
منه بنو الجرح فانت هذا وقدر اختلافه على الجرح لا غير فان برأت من الجرح فالحق جازر والنسبة
جازرة ويكون ارسلها بدل الخلع ويكون الطلاق باينا سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع او بغيره
وهذا كله اذا برأت من الجرح فانت هذا وقدر اختلافه على الجرح لا غير فان برأت من الجرح فالحق جازر والنسبة
لا يجب عليها المهر وان ستمت في الخلع الجرح فانت هذا وقدر اختلافه على الجرح لا غير فان برأت من الجرح فالحق جازر والنسبة
جازر والنسبة باطله عند ابي حنيفة رحمه الله واذا بطلت النسبة عند ابي حنيفة رحمه الله فالغياش
ان يجب الفداء في الاستحقاق يجب الدية في مال الزوج ثم ينظر ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون باينا
وان وقع بلفظ الصحيح يكون مرجعا فاما على قول ابي يوسف رحمه الله فان الخلع يقع مجازا حتى لا يجب
عليه الزرع الدية ويكون قتل ثم ينظر الى الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون باينا وان وقع بالهجر ذكر في
رواية ابي سليمان انه يكون مرجعا وذكرنا رواية ابي حنيفة انه يكون باينا هذا الذي ذكرنا ان اختلفا على
الجرح لا يفتن فاما ان اختلفا على الجرح فانت هذا وقدر اختلافه على الجرح لا غير فان برأت من الجرح فالحق جازر والنسبة
على الجرح لا يفتن فاما ان اختلفا على الجرح فانت هذا وقدر اختلافه على الجرح لا غير فان برأت من الجرح فالحق جازر والنسبة
الجرح لا يفتن وقد برأت من ذلك وبقي لنا ان نرى الخلع جازر والنسبة جازرة ويكون الواقع باينا وان
برأت من الزرع لفا اشر وق الطلاق مجازا ولا يدرهما ذلك والمزوانا نت من ذلك فاجواب فيه عند ابي
حنيفة كاجواب فيما اذا برأت من الجرح فانت هذا وقدر اختلافه على الجرح لا غير فان برأت من الجرح فالحق جازر والنسبة
جازر والنسبة جازرة ولولاها على الجرح فانت هذا وقدر اختلافه على الجرح لا غير فان برأت من الجرح فالحق جازر والنسبة
النسبة مصيبة ويكون الطلاق باينا وان وقع بلفظ الخلع او بلفظ الصريح ورفع عما قلنا ولا يغير ذلك تلك
المال ان اختلفت بعد ما كانت صاحبة فاشترى عند بعض المشايخ واختلفت والغالب من ذلك الجرح الموت
فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث ما لها كان وصية للعاقلة بخارته وان كان لا يخرج جميع بدل الخلع من
ثلث ما لها فيقتصر ما يخرج من الثلث يقع من العاقلة ويؤدق الباقية الجوزة وبغيرها جميع المال
ان اختلفت قتل ان نصير صاحبته فاشترى عند بعض المشايخ او لم يكن العالي من ذلك الجرح الموت عند
بعض المشايخ وكل جواب عرفت فيما اذا اختلفا على الجرح فانت هذا وقدر اختلافه على الجرح لا غير فان برأت من الجرح فالحق جازر والنسبة
النسبة او على القطع او على اليد وان اختلفا على الجرح فانت هذا وقدر اختلافه على الجرح لا غير فان برأت من الجرح فالحق جازر والنسبة

القاضي علم بان الرجل كان امر غيلة قبل القطع بانه ليس عليه شيء قبل القطع فكذا القاضى حكمه بالمرئى لا قرار
بعد القطع هكذا في جميع الشئ اذ في غيلة الفانما ذكره فموجب على كل من يترى من المديعي عليه على الابطال والامر لا يقبل
وان ادعى عليه الفان ادعى المنقضا والامر اقصو على شئ من يترى من المديعي عليه على احد ما يقبل ويرى بالبدل لكنه ان
المرئى لم يترى **لو ادعى** اذا اراد يدعى رجل فقل للمدعى في الف درهم فلان يستلم ما اذ اليد ثم اقامه واليد البيينة
انها له او كانت لفلان اشترىها منه او كانت لابنة فلان ماتت ونزحها كغيره من له فليس له ان يدعى في الف درهم فبالله ولو
اقامه البيينة **انه** اشترىها من فلان الطالب قبل القطع قبلت بيئته وقبل القطع ولو لم يقم البيينة على الشئ
ولكن اقامه البيينة على صلح عليه اذ قبل هذه **المصنف** القطع الاول وابطالت الثاني كذا في جميع الشئ
قال كل صلح وقع بعد صلح فالاول يصح والثاني باطل وكذا كل صلح وقع بعد الشئ انما باطل وان كان شئ
بعد ذلك **شذو** قال الشئ الثاني احق **وان** كان صلحا ثم اشترى بعد ذلك اجزأنا الشئ او ابطاله القطع
كنا في المحيط **ادعى** ان الذي يدعى رجل فادعى المديعي عليه القطع قبل ذلك ولم يقم عليه في البيينة ففعل الصالح
بالدار للمدعى وباعها المديعي من رجل ثم ان المديعي عليه الدار اذ انما يحلف المديعي بالدار ما صلح حتى يدعى
في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك **فان** احلفه وكل من البيين كان للمدعى عليه اختيار ان شاء اجاز الصلح
واختار الشئ وان شفا عنه كذا في الدعوى **انه** ادعى الاول يدعى رجل ارشاه في بيته من اقله ما ينبغي ان
المديعي عليه اقامه البيينة انه كان اشترى على الدار من عبد المديعي بالخباية او اقامه البيينة انه كان اشترىها من
فلان وفلان كان اشترىها من اب هذا المديعي لا يقبل بيئته كذا في المحيط **لو ادعى** عليه الفاد كان فصل للمدعى
دعواه على مائة درهم ثم ارشاه المديعي بانه اخذ مما كانت للمديعي عليه فالصلح جائز عن البائة ولا يرجع المدعى عليه
ينبغي وكذا لو اقام المديعي البيينة بعد القطع على الف والدار من صلحها فالله باطله وكان على بيئته في الدار
يجلأنا ما هو الذي قد اامة فصلح منها ما هو ما ارشاه اقامه البيينة عليه ما صح وما للمدعي في الذي عليه الف
دعواه وان فصل للمدعى من ذلك على المدعى ثم ارشاه اقامه البيينة على نفس الف ونصف الدار لم يكن له منها شئ
ولو اقامه البيينة على المدعى ثم ونصف الدار كانت الف قضيا بالف فاحقه فصل الدار ولو لم تحقق الدار
من يترى المديعي عليه لم يرجع عن الف انما يشك في صحة الشئ **ادعى** رجل دار في يد رجل فصل للمدعى عليه
على عهد وقبضه واقامه العبد البيينة انما هو ففعل القاضى بحريته بطل القطع **وكذا** لو اقامه البيينة انه قد
او مكاتب او كانت امه فاقامه بيئته انها امه ولو اقامها مكاتبه او مدبرة وقيل الفان في بيئتها بطل
الصلح كذا في المحيط **قال** ابو يوسف رجل لرجل الف درهم فاقام الطالب البيينة انه صلح منها
على مائة درهم وهذا الثوب فاقام المطلوب البيينة انه لا يراه منها فالبيينة بئته **الصلح** ولو اقام الطالب
البيينة انه صلح منها على مائة فقط كانت بيئته البراءة اذ في كذا في جميع الشئ **المديون** بالالف يترى على
ان الطالب صلح على اربعة ايمان او دينا البينة والبراني البائة وقال الطالب ان ابراهم ختمت اية ففعلت
على ختمت اية وبرهنا وقتا وقتا ولعلنا او وقتين اذ يوقتا فالبيينة المطلوب في جمع ذلك كذا في العجز
للمدعى **لو كان** المدعى فيما موزع وان الامثال نحو كحلة او كرسى ففعل على بقدر ما اقامه المديعي
للمبينة فكذا ان جمع ذلك له لا يبيع دعواه ولا يتهم بئته كذا في المحيط **ولو ادعى** رجل دار والف درهم
فصلح على خمسين ونصف الدار ثم اقامه البيينة على خمسينه والدار لا يقبله بئته في الف ويقضي بئته
الدار وان اقامه البيينة على جميع الدار ففعلت الخمسينه لا يقضى له بشئ كذا في جميع الشئ **الصلح** ان وقع
من فية المشتك به في دعواه او فانيه فاقامه المشتك به البيينة ان الفينة كانت اقل من الذي وقع عليه
الصلح بعجز فاحشر بالبيينة في مقبولة منه وعندها ما يقبل كذا في الشان وخالفه اذا ادعى رجل
في دار رجل دعوى فاقام الذي في يديه الدار شاهدين على انه صلح في شئ فزعي منه وقبضه البينة فوجب
وان لم يسمها مقدرا ما وقع عليه الصلح **وكذا** لو سلمت دارا فسلم ولم يسم الاخر شيئا وشهدا جميعا انه
استحق في جميع ما صلح عليه ثم جاز ولو شهد صاحب الدار وادعى الطالب الصلح وجاب شاهدين شهدا احدهما
على دارهم وشهد الاخر على شئ غير مسما او تركا جميعا فتسمة اليد لم تقبل الشهادة فاداه شهد
شاهد على صلح بمائة حكوا راءهم وشهادة وشهادة الاخر على الاقرار بذلك فوجب ان لا يقبل
واذا ادعى رجل في دار رجل دعوى ففعلت المتشاهدان في نقد او المسمى شهدة احداهما انه صلح على مائة
وشهد الاخر على مائة وخمسين فان كان المدعى للصلح هو المدعى لدار وقبضه هذا الشهادة اذا كان المدعى
يدعى اكثر المالين وان كان المدعى من المدعى عليه لدار لا يقبل هذه الشهادة سدا شهدا لغير المدعى ولم يشهد
هكذا ايضا في المحيط **الباب التاسع عشر** في مسائل القطع المتعلقة بالاقرار **ادعى** رجل على

[illegible]

حتى وقد الزيادة وان كانت نصيبه من المخرج اكثر من الزيادة التي تمام نصيبه من المخرج وان كان ذلك
المال امره بالنفقة على نفقة غيره وقد رآه حبيب ذلك من مال رب المال في الحيلة وان كان استوفى
فيما اتفق على الرقيق فاما نصيبه من المخرج من ذلك النفقة مثله كذا في المبسوط وكبيل النفقة
ان يتنص من المخرج ان كان وان لم يكن في نصيبه من المخرج من مال النفقة جاز حاله في الامتياز في الهلاك ان يميز
او لا الى الزرع كذا في المحيطة فان اتفق المضاربين على النفقة او اشتراكا على المضاومة في مال المضاربة
بذله لله ويعد ابرار من المال ثم يثبت بالنفقة ثم يثبت بالخرج وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال
بشيء كذا في الذخيرة فان اتفق بين المضاربين على النفقة قبل ان يتنص في مال المضاربة فانه لا يثبت في مال المضاربة
ماله بملكه كذا في المحيطة المحيطة اذا اشتراكا في مال المضاربة او اشتراكا في مال المضاربة
فمنع المال قبل ان ينفق فانه يرجع به للمضاربين ولو اشتراكا في مال المضاربة وكسوته ووجده
او استأجره بغيره فمضارب المال لا يرجع به للمضاربين في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
بالنفقة وقطعه فيها بغيره فمضارب المال لا يرجع به للمضاربين في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
فان ادخل البقرة كانت نفقته على نفسه وان ادخلها من مال المضاربة فنفقته على مال المضاربة
في سفره ولو كان هذا المضارب بالنفقة فمضارب المال لا يرجع به للمضاربين في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
تنفقة في سفره في البقرة ويرجع على مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة اذا دفع الرجل الميراث الف
درهم مضاربة وما بالنفقة فليست النفقة وطنا المضارب فنفقته المضارب فان امرا بالنفقة فنفقته
فانما يشترط في مال المضاربة نفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما بالنفقة فنفقته
النفقة في مال المضاربة ان سافر في حق كذا في المحيطة فان تروى امرأة في مال المضاربة فنفقته
من مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة اذا دفع المضارب مال المضاربة او اشتراكا في مال المضاربة
فانما في ذلك الميراث يشترط في مال المضاربة فنفقته المضارب فان تروى امرأة في مال المضاربة فنفقته
المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة وامر بان يتنص في مال المضاربة او اشتراكا في مال المضاربة
فمنع من الاخر بالمال المضارب في نفقته على المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
نوى المضارب لا فاقامة في مصر الا مضارب فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
مصر او في غيرها فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
ولو اضعه المضارب في مال المضاربة فنفقته المضارب في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
كذا في المبسوط المضارب اذا سافر في مال المضاربة وما لنفسه في مال المضاربة على مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
او لم يخط قال الرب مال المضارب في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
اختلما بين مضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
الا ان يكون صاحبها اذن له كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
مضاربة بالنفقة فنفقته المضارب في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
على رب المال ولا يثبت على المضارب نفقة حقة وكسوته والنفقة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
المال والمضارب على قدر ملكه كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
خليفة وادبوسف رحمه الله تعالى ان النفقة على كل من له مال في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
وعلى من الاختلاف اذا ايقن الفارسية وروى في الخلاف في النفقة عند ابي حنيفة رحمه الله
فانما في جرح العبد من المضاربة ويجوز كل واحد منهما ان يبيع حقه من العمل ويبيع عن ابي حنيفة رحمه الله
ان لا يثبت بالنفقة في مال المضاربة ويثبت بين المضاربين في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
والا فهو نصيبه في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
لا يعلو في مال المضاربة فنفقته المضارب في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
البيع لبقائها في حق البيع كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
لم يكن عليه فان كان نفقته في سفره حتى يثبت في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
في الطريق فنفقته رب المال برسول في السفر او مات فلا ان يثبت في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
فانما ان كان مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
رب المال فنفقته المضارب بغير مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة

في الامتيازات لانها عليه ونفقته حتى يبلغ مقر رب المال في المضاربة وكذا لو كان في مال المضاربة
البيع برسولها من الشراء والبيع في يده منافع يخرج به المضارب المال فانه لا ينفق ما هلك من المتاع
في سفره واجعل نفقته في مال المضاربة ولو كانت المضاربة في يد المضارب او في يد غيره فان رب المال لا ينفق
في سفره او كان رب المال حيا فارتد اليه ومثله في البيع والشراء فاقبل المضارب بالمال المضارب
في مال المضاربة فلا ينفق عليه فان سلم حتى قدم وقد اتفق منه في نفسه في سفره فنفقته كذا في
المبسوط ان كان مال المضاربة فنفقته في مال المضارب في السفر او في الطريق يخرج به المضارب في مال المضارب كذا في المحيطة المحيطة
المسرحي اذا اشترى بالمال المضاربة وبالدن من غيره فنفقته في مال المضارب في السفر او في الطريق يخرج به المضارب في مال المضارب كذا في المحيطة المحيطة
فانما بالنفقة عليه فنفقته في مال المضارب في السفر او في الطريق يخرج به المضارب في مال المضارب كذا في المحيطة المحيطة
من الخلاف المضارب وبين رب المال ان الحكم بالنفقة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
في مال المضاربة فانما دفع الميراث لا مضاربة فانما دفع الميراث لا مضاربة فانما دفع الميراث لا مضاربة
نفقته كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة فانما دفع الميراث لا مضاربة فانما دفع الميراث لا مضاربة
كتابته في دعوى نفقة ولذا نقض المضارب في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
المضاربة او في دعوى نفقة في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
نفقته فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
فانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
مضى فان جنتين فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
ليس بعد غيره ولا يعتبر برأس المال شيئا فيها فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
العبد جازا فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة
كذا في المحيطة وان كان في قبة العبد فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
في دفع كذا في المحيطة المحيطة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
برأس مال مضارب المضارب من العبد قد سبى به وخسفت دمه فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
والعبد لم يكن يوم اعتق ولا ينفق من مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
المال فيها كانت ثلاثا فانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
وحسبها ان تملك ويكون الولد كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
الاستسقاء في العبد في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
اسم خمسة اسم رب المال وثلاثة اسم المضارب وانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
العبد خمسة اسم رب المضارب وخمس اسم المضارب وانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
شالته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
استسقاء في العبد في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
له من الزيادة ويكون الولد في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
تعالى فانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
والمضارب بغيره في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
القانون ينفق وخمس به المضارب في العبد وان كان مضارب فانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
وما ينفق وخمس ويكون الولد كذا في المحيطة المحيطة فانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
منها بغيره فانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
في المبسوط ولو اختلفت المضارب في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
ولا سعة في العبد وان اعتق احد ما بعد عتقه عتق الاول له وله له ويقع في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
في محيطة المسرحي وانما دفع الميراث لا مضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
اعتقها مائة او مئتين او مئتين فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
دعوه ويصح اعتنا في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
العبد في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة
المال في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة كذا في المحيطة المحيطة

رب

المقالة قبلت صارت الامر ملة فبقيتم باقتبول اولوه يقال الخلق ذلك لا يصحوا لامر ملة كذا في الظهيرية
وذكر في الزيادة ان انا الجماعة من المسلمين هذا المال لكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضي خان رجل
قال لاخذ هذه الامار واعز في مستقبل الله عز وجل فموقوف كذا في الظهيرية ولو قال وهبت لك هذه
الغرازة المحظنة وهذه المزرعة المنقوش دخل تحت هذه الهبة لفظه ودون الغرازة والمسن دون المزرعة
ولو قال وهبت لك غرازة المحظنة وزرع المسن دخل تحتها الغرازة والمزرعة دون المحظنة والمستن كذا في
الظهيرية ولو قال اجمع ما لي وما لك فقلت فهو هبة كذا في الاختيار وشرح المختار ولو قال اجمع
ما امالك فقلت يكون هذه القول هبة حتى لا يجوز بدون التبرع ولو قال اجمع ما يرضيها ويشتب الي
فقلت هو اقتران كذا في فتاوى قاضي خان ابو الصغير عرس شجر او كذا في الحظنة لا يبي فهو هبة
ولو قال جعلته بانتم اي فقلت لا هذا هو الاظهر وعليه اكثر مشايخنا رحمه الله تعالى كذا في الفتاوى
القيانية **وان لم يرد الهبة** يصدق كذا في الملقطة ولو قال افرسته بانتم اي لا يكون هبة كذا في فتاوى
قاضي خان **فالاب** يجمع ما يرضي وملك فهو ملك لوكي هذا الصغير فلهذا كرامة لا عليك بخلاف ما اوعيه
فقال حانفي الذي امك او داركي لا يبي الصغير فهو هبة وقسم كونا في بد الاب كذا في القنية رجل قال
جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الذي لولدي الصغير فلان تجاوز وينتزع غير ذلك كذا في
التاثيرا خاتبة **قال** لا يند ابن مال نرا كرم او قال لا ينام نو كرم او ان نو كرم او نكلم بكلام يجري مجراه
فانه خليع كذا في الامارة **او** جواهر الاخلاط **رجل** قال لرجل قد منعك هذه الثوب وبهذا الدراهم فقبحها
فهي هبة **وكذا** لو قال لامرأة قد تزني وجماعا غير مكره مستحق قدم منعك بهذا الثياب وبهذه الدراهم
فهي هبة كذا في محيط المرخي **من** محمد رحمه الله تعالى ما اذا كان في دي رجل ثوب وديعة لرجل فقال
لصاحب الثوب اعطنيها فقال اعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية **وان** كان في دي صاحبه ثوب وديعة كذا في
الحديث لو قال منعتك هذه الارض او هذه الدراهم **رجل** قال لا اذ انك الهبة ولو قال منعتك
هذا الطعام او هذه الدراهم او هذه الله ما يرضي فكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقا هبته فان اصابها
الما يمكن الانتفاع به مع قيامه حدثا على العادة لانها لا يبي **وان** اصابها او لا يمكن الانتفاع بالاباخذ
كذا في محيط المرخي **ورقنا** واداموسيل من دابة مشتركة بينهما خال احد ما من حصته خودا بنوا ثانی
ما تستمر قال لا يكون هبة كذا في التاثيرا خاتبة **ولو** قال لرجل الهبة لاجارة كل شاهد بغيره اذ قال
اجارة رقبة في اجارة كذا في محيط المرخي **رجل** قال لآخر مقبض هذا الشيء فقال لغيري ثوب او قال
انفرد به يعنى لرجل هبة كذا في المسترجعية **رجل** قال لامرأة ابي كذا كذا خويش من تحت قفالة وراي
ثوب او لغيره ملك للزوج **رجل** قال لامرأة هي يا بركة انا غلام من تحت ثوب او كذا كذا قال ان قد ربح فبيعت
لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى **ذكر** لك في المنة ان كان لرجل ثوب في يدي رجل قال المودع لولي العبد
هبة في ثوبك فقال لا اقبل فهو هبة كذا في المحيط **امراة** ماتت وتركته ابي من زوج اخر فقال
احد ما عند قريها وهبت لزوج ابي المهر الذي كان عليه لاي فقيل لا لان امر ما تقول انت فقال ويحيى بنات
يا لك بنوك وبرايا زاور لا يكون هبة للمهر ولا لبرا فان طلبه بحتهم من ذلك لا يكون اذ كذا في جواهر
الفتاوى **قال** منفق ما صرفه هذه الخشبة التي كتبك فهو هبة والصرف الى القلب مشورة كذا في القنية **ذكر**
محمد السمر الكبير رجل قال انمور قد وهبت جارتي فلما حادتها ما شافناها صار رجل يكرهه رجل دفع ثوب
الى رجل فقال ايما شئت لك والاخر لا يملك فلان فابن الذي له قبل ان ينفق جارها وان لم يبي لم يجز كذا في محيط
المرخي **الباب الثاني** فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز ويصح ويجوز مفرغ عن املاك
الواهب ومنقود ومشاع لا يقتسم ولا يبي من متقاربة بعد الفسقة من جسد الانتفاع التي كان قبل الفسقة
كالبيت الصغير والحمار الصغير ولا يبيع في مشاع فيقسم ويصح منقاربة قبل الفسقة ويبرها كذا في الكافي
ويقتصر ان يكون الموقوف مقسوما ومفرا وقت الفسقة لا وقت الهبة **في** لانه لو وهبت له ثوبت اذ
شايقا ولم يسلم حتى وهب المقت الاخر لم يملك يجوز كذا في الظهيرية **ولو** وهبت نصف الدار لرجل وسلم
لزوجته المقت ابناء وسلم لا يجوز وكل ما فاسد فاسد كذا في التاثيرا **ولا** يصح حكم الهبة المقتونة وبيعت
فيه الاجير والاولاد ان كان بالعاصم في المحيط **والقبول** الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها بالتقيد ان
انما لك والاذن تارة يثبت فقها وصريحا وتارة يثبت دلالة فالصريح لا يبرق لا يقصد ان كان المورث
كاهن او المجامر ويقود هبة واقبها اذا كان غايها عن المجلس نرا اذا كان المورث كاهن او المجامر
اقتضه تقصده في المجلس وبيد الافتراق من المجلس صح قبضه وملكها بتماما واستحقاقا ولو هبته

[illegible]

الذي يمتد ولو استأجرها الى سجدان قطعت المائة في نصف الطريق والى الثاني انما يقسم الكراة على السجدة والآخر
لانه رب فرسخ كراه ودم وربع فرسخ كراه ودرمان كراه في السجدة الثانية ولما استأجر كراة لم يكن في موضع كراهها
وجاها يعلو حافت فمكثت ثم رجع واراد في غيره بجناح من الذهاب ونقص اجر مثل الرجوع لان في الرجوع
صار غاصبا في النصف والى النصف فاستد ولو هلك من نصف قيمته المائة وان كان يجب ذلك مما يلي من الاجر
كذا في العتابة ولو استأجرها اليها لمكان متباعد فمكثت في مكانها اذا هلكت وان كان الثاني اقرب
من الاول فمكثت في الثاني واذا استأجر كراة ليهب في مكان كذا فذهب في مكان اخر وسكنت الدابة او هلكت فلا
اجر عليه ولا حصل في غير هذا المتنازع ان استأجره في مكان اخر وجب الاجر على المستأجر اذا تمكن المستأجر من كسبه
فما هو المقصود عليه اما اذا لم يتمكن فلا الاجر ان استأجر من اخر ثوبا بعتبه ليكتسبه ونقص هذا المستأجر من هذا
الاجر ثوبا اخر من ان المستأجر ليس الثوب المقصود دون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على
المستأجر في الثوب المستأجر وان لم يكن متمكنا بان عصب رجل الثوب المستأجر من المستأجر لا اجر له المستأجر الا اذا
في النسخة استأجر دابة ليجعل عليها حلا معين الموضع معين وكره في مخرقة او استأجرها لاجل متاع في طريق ايده
فاحذر في طريق اخر يسلكه الناس فمكثت او التنازع لم يمتد وان بلغ حله الاجر لان الطريق لما انتقاه لم يمتد
لغيره حتى لو اخذ طريقا لا يسلكونه او هو موقوف ضمن لان تعيينه مفيد ولو حمل في الطريق لان الكراة فيه غالب
وان بلغ فله الاجر ولا عبرة الخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في المضاعة كذا في النسخة في رجل استأجرها
ليجعل عليها في المدة ثم حمل عليه ونشأ في طريق المدة ثم تخلف في الطريق لولا وغايبا واستأجره في المدة
مع غيره فذهب لكراة فمكثت ان لم يقبل لكراة من غيره لا يمتد وان غاب عن كراة في قسما وكما كان استأجر
دابة من القرية قال في الموضع صاحب الدابة رجلا من النسخة جرحته على المبعوث في الطريق بامر من الامور فذهب
المستأجر فذهب بالدابة فضاغت في يد ملازمان على الجبل المبعوث كذا في النسخة المتفق وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى فيمن استأجر دابة الى مكان بعتبه فلا سار بعض الطريق انما كان لنفسه وحده استأجرها
وصاحبها يدعي الاجارة على نفسه من كونه فلا ضمان عليه ولو نكثت قبل الركوب من ولو انكثت المتأجر فذهب
ليدها ما ملأها فمكثت في غير ذلك فذهب من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
وسقطت عنه اجره ما ملأها فذهب من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
والا يملك المستأجر حقا والعتبة المستأجر عند من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
الا يملكه لانه فان المقصود عليه كذا في النسخة المطاوعة في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
المدة من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
التوازي لجلد في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
نكس في الطريق قال في النسخة ابو يوسف رحمه الله تعالى ان باع البعير في موضع لا يملكه في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
لا ضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان كان في موضع يملكه ان يستطاع لساكه او يستطاع رده احرى فو حواس
لغيره كذا في النسخة وسيل عن الجرد ابق من اخر ليعمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب من ثمن الدابة
لكن استأجره ليدفعه صاحب الدابة ثمنه بوجه بها وقال لما رجع بها الى موضع العير فوصل الى الموضع
المقصود ورجعت العير فمكثت هذا الاجر فاستأجر هذه الدابة اياها في عمل فمكثت ثم رجع بها مع غير احرى
فاعبر على هذه الدابة فمكثت من الاجر فقال نعم لانه اجره خالف حين استأجرها فمكثت ولا اجر له ان خالف له
مما دلى الوفاق لا يبرر لغيره في ثمنه لانه تعالى في قوله الاخر وثوقه الى يوسف رحمه الله تعالى
فان لم يمتد لغيره لم يمتد وان لم يرجع مع العير لا يملكه لانه قال في الموضع العير ولم يقبل هذه العير فوجب اجره
على خلافه وقد رجع مع العير فلا يمتد كذا في قسما ووقا من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
عليها حنطة من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
ثانيا يبرر للمائة قطعت يمتد قيمة الدابة وقيل يمتد ان لم تكن العادة فلو كانت عادت في الركوب لا يمتد
وتموت الحنطة عند المائتين ورحم الله تعالى في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
التراب الى حده درهم وله في ارضه لغيره كما عاد حمل عليه وقدر من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
ولا اجر له وان سلم حقا ثم العمل فمكثت ثمن الاجر كذا في الوجوه المذكورة في استأجرها لاجل الاجرة احرى
فزاو على ما سمي وحمل المولى الى مكانها وجعلها لغيره فضاغت قبل رده الى صاحبها ثم زاد في قيمته من
قيمة الحمار بذلك القدر هكذا في الكبري وسيل عن استأجرها لاجل الاجرة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
ضعيف وقال المستأجر انه لا يملك الحمار وقال الاجر بل يقوي واحمل عليه حمل سلك فذهب ما كان راحله

أقفة قال لا يمتد كراة في ثمنه واما المستأجر رحمه الله تعالى في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
فاستأجره في الدابة ليلينه بعشرة قطعت في ذلك من وان لم يملك في ذلك الحقة كذا في النسخة قطعت
فيها فلا ضمان ولا يمتد هذا اذا استأجر دابة الى مكان معلوم فضاغت في ذلك المكان كذا في
الاجرة في قسما واما في المائتين رحمة الله تعالى في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
فمكثت في قسما في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
بامر صاحب الدابة فمكثت الدابة فلا ضمان على القبط لانه ما دون في ذلك كذا في النسخة وسيل عن
انتقد دكراهم رجل باجر قات افيها في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
الاجر اهر واما في بعض القراء وهو غير المتفق ومن الاجر فمكثت في ذلك الحقة لولا ان يكون لكل
الاجر فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
ما انتقد في قسما في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
حقه ابا يستأجره الجيا فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
درهم لا يقبل قوله كذا في قسما في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
ويقتله ويشتريه بكذا ويجهده فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
ذلك في كل وقت فالدابة بالخير ان شاء الله واعطاه احد مثله ولا جوار وبه المستأجر وان شارب عليه
واخذ ما اعطاه وان كان في بعض دونه البعير اعطاه حقه فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
كذا في الجواب ولو امر رجلا ليصنع ثوبا بالزعران او بالبقرة فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
ان يعتمد في ثمنه ثوبه يبيع وتلك الثوب عليه وان شارب عليه واعطاه احد مثله لا يبرر له على المستأجر
وان صنفه ما امر به الا ان خالف في الوصف بان امره ان يصنفه بربح فقير عصف فقير عصف فقير عصف
واقبله لك بغير الثوب فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
واعطاه ثانيا من الثوب فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
وامره ان يفتقر اسده في النسخة فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
وان شارب عليه واعطاه احد مثله لا يبرر له على المستأجر وكذا اذا وقع الجناح دابة وامر ان يفتقره انتقل
غير ما امره فلا ضمان وان كان في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
يشتاقه في ثمنه ثوبه يبيع وتلك الثوب عليه وان شارب عليه واعطاه احد مثله لا يبرر له على المستأجر
البيع المذكور في البيت كذا في المدة في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
منافسة وان شارب عليه واعطاه ثانيا من الثوب فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
واقا في ثمنه ثوبه يبيع وتلك الثوب عليه وان شارب عليه واعطاه احد مثله لا يبرر له على المستأجر
الاجتماع فلا ضمان ولا اجر كذا في النسخة في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
نقصها ولا اجر عليه كذا في النسخة في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
مخاطبة فارميتها فان شارب الثوب فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
لا يبرر له على المستأجر ولو خاطب سارا قيل وانقطع حق المالك الى الصغار والعصيان لانها لانه وافق امه
في اصل النسخة كذا في النسخة في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
شربا ليعبر له طشتا موصوفا فقير له كذا في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
شارب عليه واعطاه احد مثله لا يبرر له على المستأجر وانه في النسخة في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
سبعا في اربع فما كذا في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
في النسخة في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
شيئا لانه يبيع بغير امره في النسخة في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
المستأجر فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
في النسخة في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
فذهب دانا كرايا في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
وعلم صاحب الثوب بما صنفه فمكثت في ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة في المدة عند ما يوفى من ثمن الدابة تعالى عليه لجره ما قبل حمله
كولا في ثمنه ثوبه يبيع وتلك الثوب عليه وان شارب عليه واعطاه احد مثله لا يبرر له على المستأجر

الاجرة ان كانت التي ساهى بها الجرم مثله في وقت القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الاجرة المعهودة في الزنا في وقت القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
امرأة ان لا توفد الجوارح بالمال في الزنا كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
وتفقد الاجرة ولا يكون كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الاجرة المعهودة في وقت القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
فاجرهما من رجل يبيع الفاكهة كل شهر منهم فاجلهما من الاجرة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
هذه اذا كان ثمة بها او كان لا يبيعها فاجلهما من الاجرة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
وسبيل من يستاجر كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
قيمة او كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
باجرته المسمى من عند باطن ذلك فربما ان يبيع من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
ايوسف رحمه الله تعالى استاجر من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
جربا او جربا من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الحجلا جربا من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
النفقة من نفقة هذه الا من المستاجر من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
على المستاجر ايضا غير ملكه وان من الاجرة لو كانت قريبة من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
المستاجر من الاجرة نفقة الفساة ليزيد في ما يملكه من الاجرة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
كثيرا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
انما المستاجر من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
ولا ينفق على زوجته من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
هنا ما في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
ووصاياه ولم يذكر في الكتاب ولو اجر القرينة وما قاتلها في شياها من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الاجرة من عشرة اجرة وهو النصف والغير في الباطن كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
النفقة في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
رجل من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الاجرة من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
اهل المسجد في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
على اقامة البيت في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
النفقة في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
ان يسبق بها جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
قدية فيها من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
القناني ويكره لاجرة ارض مكة لقوله عليه السلام ان كل اجرة في مكة فكل اجرة في مكة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
والاستخفاف في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
المالك كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
ولم ينفق من الانتفاع فليس للمستاجر ان ينفق في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
رجل اجرة من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
عذرها وجوبها لانه ملك الا وكذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الفايز في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
التي من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
المستاجر في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
فمن كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
من المستاجر في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
فليس للمستاجر ان ينفق في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل

انما الربحية المستحقة وقت بيعه او وقت شرائه كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
مشترا من الاجرة المستحقة بعد بيعه او بعد شرائه كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
فانما المستحقة من الاجرة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
المستاجر من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
بمن كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
وان ما تاتي به البائع قبل الشراء او بعده ما تسمى بالاجرة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
لنفقة او حياطة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
ولو استاجر المستاجر لصفحة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
ويؤخذ من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
في القنية ما يستاجر من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
شاهقة من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
لنفقة او حياطة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
في اجرة الثاني من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
كل شهر يدركه من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
لنفقة او حياطة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
فمن كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
ايوسف رحمه الله تعالى استاجر من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
او امرأتين من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
يرى من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
اخوات المرأة من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
اجرة من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
المستاجر من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
كان في الاصل ايضا من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
لنفقة او حياطة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
في الاصل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
يقول بان لا ينفق لاجرة كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
ان يؤجر كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الجريح ان الحقيقة عليه كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الآخر من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
متقبل الكائن في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
واقبلها من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
من استاجر كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
تعالى من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
له الاجرة من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
نلت لو عجب تراجعه من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
احد رحمه الله تعالى من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
لا وجه من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الاجرة من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
الاجرة من كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
في الاصل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
من المستاجر في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل
فليس للمستاجر ان ينفق في كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل كذا في جوارح القتل

في

عاقلة

[illegible]

في القاتار خانة

[illegible]

وانظروا

حققة

[illegible][illegible]

[illegible]

طایفه

عليه الخياسر لانه لقب القبيح ليسبب الشركة فان تقضي القسمة عاذا الامر كما كان قبل القسمة وبينا
القسمة فيما وراء المستحق وان اجاز القسمة يرجعها صاحبه من المستحق بقوت تعيين المستحق عليه
دون المستحق ما في يد كل واحد منهم فلا ان كان المستحق وان استحق جزء من شاي من نصيب اخدم فالقسمة
لا تقسمه عند الحقيقه رحمة الله ويكون المستحق عليه الخياسر وغدا ابو يوسف رحمه الله القسمة فاستدرة
وقول احمد رحمه الله كذا في نسخ المحقق رحمه الله وذكر في نسخ المستحق ان قوله ان ابو يوسف رحمه الله لا يملكه
اشبه لما ذكره المصنف في القسمة ولا ولا مع قضاة يعاين ساعته وابي حنيفة قوله يخرج قول ابو حنيفة رحمه الله
كذا في النسخة ولو باع اخدم ما يقض ما اصابه بالقسمة لم يستحق ما بقوله فانه يرجع على صاحبه من ما في
يده عند الحقيقه ويخرج رحمه الله ولا يصح خلاف ما قبل البيع حيث يجبر ما قوله ابو يوسف رحمه الله فاعلم
بالقسمة فاستدرة كذا في القسمة كذا في كتاب الشرايط جعل المستدرة ثلثة اوجه ايضا لكن لوجه كرمته من
ان المستحق جزء من شاي من كل القدر او كرمته ما ان المستحق جميع نصيب اخدم او ذكر القسمة باطله ويقسم
الباقية وهو الذي لم يستحق بينهما ان كان قايما ليد الاخر لم يبعد وان كان باقيا فليس مما هو وعليه ان يرجع
المستحق عليه نصف قيمة ما باع وذكر ما ان المستحق جزء يعينه من نصيب اخدم وايجابان القسمة باطله
في الكلا وكذا ما ان المستحق جزء من شاي من نصيب اخدم او ذكر في المسئلة خلافا عما عساه كتبنا في المتن في قوله ان
حنيفة لا تقسم القسمة ولكن يجبر المستحق عليه ان شافا تقضي القسمة وقدر ما بقى ويده وما في يد الاخر ان كان
لاخر له من ما اصاب فيقسمان ذلك بينهما وان كان الاخر باع فقيمه لغير المستحق عليه ما بقى في يده الي
قيمة ما كان في يد الاخر فيقسمان نصيبه من كذا في النسخة و المستحق ايرده من نصيبه من ادم ثلثة اوجه وروى
دورا ثلثا ادم كل واحد دارا انما استحق نصف ادم قاض ابو حنيفة رحمه الله وهو من نصيب المستحق عليه
بالخيار ان شافا تقضي القسمة كلها واشتغلوا وان شافا السكك نصف ومعها بقدر ما يستحق من يده وان كانت
ما واحدة واقسمتها ثلثة ادم انما استحق نصف نصيب ادم قال ابو حنيفة ويخرج رحمه الله هذا الاول وقال
ابو يوسف تقسم القسمة ولا خيار للمستحق عليه ويستوفيه القسمة بحكم او يخرج حكم كذا في الحجة ان القسمة اذا
فان ادم ما ثلثها والاخر ثلثها وقيمة النصيب يسوي انما استحق شويها فلا يخرجها انما استحق جزء من نصيب
او جزء من شاي من نصيب ادم او موضع يعينه من نصيب ادم فان استحق جزء من شاي من نصيب ادم تقضي القسمة ولو
استحق نصيبا يعينه من نصيب ادم ما القسمة بايزة ولو استحق نصف ما في يد ادم ما لا تقضي القسمة لكن المستحق
عليه الخياسر ان شارح رحمه الله صاحب برهان في يد ادم انما تقضي القسمة وقدر ما في يد ادم من نصيب المستحق القسمة وهو
رواية عن محمد رحمه الله ولو باع صلب الثلث نصف ما في يده ثم استحق الباقية يرجع برهان في يد صاحبه كذا في الاستحقاق
لان جعل القسمة بل يثبت الخيار ان باع عليه يد ادم ليعلم ان ادم من ادم يرجع برهان في يد ادم لان المستحق نصف
ملكه ونصفه عوض عما تركه عند شركه فان لم يستلم له عوضه يرجع ما تركه ويبيع بما في يده من ادم من ادم تقضي القسمة
تستحق القسمة ويبقى قيمة ما باع فيقسمه ما في يد صاحبه نصيب كذا في الحجة السريضة وكذا من بين رجلين نصيب
ويماية جرب ناقصتهما على ان ادم ادم عشرين اجرة ثمانية الف والحق الاخر بقدر نصيبه جرب ثمانية
الف ورم برهان كل واحد منهما الذي ما به باق من قيمته او اكثر ثم استحق جرب من العشرة الاجرية فوالله ترى ما بقى منها
على الباقين فقياس قول الحقيقه رحمه الله من كما صاحب النصيب جربا يجيب درهم او في قوله ان يوسف رحمه الله من
النسبة الاجرية بينهما نصيبين ويصحب صاحب النصيب جربا يختص به درهم لصاحبه كذا في المسئلة وان كانت مائة مائة
بين رجلين نصيبين فاقسمتهما على اربعة ادم اربعة مائة نصيبا وروى حنيفة وروى في النسخة ثمانية مائة نصيبا
فاستحق ثمانية مائة من اربعة مائة فخرج بمسئلة وادم في مائة مائة فخرج بمسئلة ويكون القسمة بايزة فاعلم
في تحرير المستحق عليه كذا في الحجة **الباب الثاني عشر** في دعوى القسمة او على احد المتدعين
القسمة في القسمة من حيث القيمة بان ادعيهما في القسمة فان كان يستحقان في مائة فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
ولا تقبل بيئته وان كان فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
بالانفاق وان كان ثمة بنزاع المتدعين لا يقضا القاضي اذ يكره في الكتاب ويحكم في القسمة في حقه ان كان بقوله ان يوسف رحمه الله
وجه ان قيل لا يسع ذلك وجه كذا في فتاوى خاتمة في الصحيح وعليه الفتوى في كذا الحجة في الصحيح وهو من النصيب ادم
يسع كما انما لا تقضا القاضي ومو الصحيح كذا في شرح المحقق وذكره الاسيحي في خلاصة رحمه الله ان الميراث لغير
بالاستيفاء اما ان لا تقضا القاضي لا يقض دعوى القسمة كذا في الادعاء القسمة في الصحيح لا يسع دعوى كذا في الفتاوى
الصغرى ان ادعى خلافا لتقسامين قطعي مقدار الوارثين بالقسمة على وجه لا يكون دعوى القسمة بدعوى القسمة كذا في فتاوى
بين رجلين فقسما ان ادم ادم لعمامة فقسمة خمسة وحسن قطعا وانما قبضت الا خمسة واربعين فوالله

[illegible]

فهذا الصنيع حرام كما في غزواته للفقهاء **الباب الثاني** في السلام ولتخصيص العاقل أو إلى الرجل
باب كما امتنعوا بفتح الهمزة فتدققت في السلام ثم إذا دخل على كذا فلا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله
فيما اقتل الجرحى فالبعض يقولون لا يقتل الجرحى ولا يقتل الجرحى ولا يقتل الجرحى ولا يقتل الجرحى ولا يقتل الجرحى
أما يستسلم بالقطر الحماقة وكذا لا يجوز أن يفتي في التسليم ولا يقتل الجرحى ولا يقتل الجرحى ولا يقتل الجرحى ولا يقتل الجرحى
والجريح كمن لا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله
البركة كذا في الجرحى ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله
المبتدئ في سلامه عليه أو قال السلام عليه كمن لا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله
والأمر في كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
انقول في ذلك وان سلم واحد منهم كما روي عن جماعة من أصحابنا ان سلموا عليه في القتال وان تركوا الجرحى فقتلهم ثموت وان
زيد واحد منهم فقتلهم فلهذا ورد الاثر في اختيار الفقيه الحلال في رحمة الله وان سلموا عليه في القتال فقتلهم ثموت وان
أمر رجلان قوما فسلموا عليه فلهذا ورد الاثر في اختيار الفقيه الحلال في رحمة الله وان سلموا عليه في القتال فقتلهم ثموت وان
ويستحب كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
عن الذي سلم عليه المسلم ويستحب كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
في الجماعة بخطه الولد فلهذا ورد الاثر في اختيار الفقيه الحلال في رحمة الله وان سلموا عليه في القتال فقتلهم ثموت وان
من يريدون ان لا يسلموا عليه في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
انهم يريدون ان لا يسلموا عليه في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
امان فقال السلام عليه كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
في المروءة والفروى قال بعضهم في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
الماسي والقاضي القاضى والقاضي القاضى والقاضي القاضى والقاضي القاضى والقاضي القاضى والقاضي القاضى والقاضي القاضى والقاضي القاضى
من خلفك كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
في الحكم لا في الدنيا كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
ويجوز التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
الله الصالح كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
قال بعضهم لا يسلم عليه وتقول المستن وقال بعضهم التسليم عليه افضل من قول شيخ وبدا هذا الفقيه ابو الليث
ولما التسليم على اهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس بان يسلم عليهم وقال بعضهم لا يسلم عليهم وهذا اذالة
يكون التسليم حجة الى الذي كان له الحاجة فلا بأس بالتسليم لمن لا بأس به من التسليم لمن لا بأس به من التسليم لمن لا بأس به
قولهم عليك قال الفقيه ابو الليث انهم يريدون التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
منهبت قلت السلام على من اتبع الهدى في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
اولا لا تسلموا على من اتبع الهدى في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
عليهم الله وحله وسعهم ان لا يسلموا على التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
والاقامة في الصحيح انه لا يرد في هذه المواضع ايضا كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
للمكره ومن اختيار القدر الشديد وهكذا اختيار الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في كذا في الجرحى ولا يسلم على الجرحى ولا يسلم على الجرحى
الجمعة والعبد ومن استقام لهم الصلاة ليس قيم لحد لا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله ولا يفتي في قتاله
ولا ان يرد السلام على وقت الخطبة في صلاة الاثر كروي محمد رحمه الله تعالى عن ابي يوسف انه يرد في التسليم ولا يسلم على الجرحى ولا يسلم على الجرحى
العاقل ويتبين بما ذكر في صلاة الاثر ان ما ذكر في الاصل قوله محمد رحمه الله تعالى في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
الله تعالى في هذا انما ذكره في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
يو سف رحمه الله تعالى في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
من امر كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
الاما الجرحى لا يسلم عليه في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
ان لا يفتي في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
ولا يرد في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
كان مقنن ولا يفتي في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم
ولو كان لا يفتي في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم كذا في التسليم

كذلك الغنية في المتفرقات ولا بأس بالاستسلام في الذي يلعب بالشطرنج القمار وان ترك ذلك بطريق النسيان والرجوع
حتى لا يفتقدوا مثل ذلك فلا بأس به واذ كان لا يستفيد من الخطا فلا بأس بالمتسلية عليه وكتب في المستدرج له ابو حنيفة رحمه
المتسلية بالمتسلية عليه من يلعب بالشطرنج ما سكا ليشطرنج له عباس وفيه وكوه ابو يوسف رحمه الله ذلك مختصرا رحمه
كنا في الاخيرة رجل سأل عن كذا في الخلا يستغفر ويهود لا ينبغي له ان يستسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال ابو
حنيفة رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بقلبه بالقبول وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد عليه بالقلب ولا بالان
واليد الفراغ من الحاجة ايضا فقال رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة كذا في فناء وكذا في خزان واذا
سئل المرأة التي تبت عليه على رجل ان كانت محبوا والرجل عليها السلام ولمسا منه بصوت فتع كان كانت شاذة راعيلها
في نفسه والرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فليجلب في نفسه على العكس كذا في فناء وكذا في خزان واذا امر رجلا ان يقبل لاله
على فناء يبت عليه ذلك كذا في النسيان كذا في النسيان في باب الجواب عن السيرة حديثا يدعي على ان من بلغ
انسانا سائلا من غريب كان عليه ان يرد الجواب على المبلغ او لا يعرف ذلك كذا في النسيان لا يستغفر من غريب
السلام الا بالاستماع لا لا يجيب الا بالاستماع كذا في النسيان ولو كان المسكرا صديقا لم يرد عليه في نفسه وكذلك
جواب العاطمة كذا في الكبري فيكره السلام بالسبا كذا في النسيان فتعيت للعاطم واجب ان يحالها على نفسه
في ذلك مرات وبعد ذلك موخير كذا في السيرة وكتب في الجواب العاطم ان يفتت العاطم ان يكره عطاسه ويجلس
الى ذلك مرات فان عطل كثر من ذلك مرات فالعاطم يحسد الله تعالى في كل مرة حتى كان يحسد الله ان سئل في كل مرة تحسن
وان لم يستفد بعد الثلاث تحسن ايضا كذا في فناء وكذا في خزان وعن محمد بن محمد رحمه الله تعالى ان من عطل من اجل فتفت في كل
مرة فاما امر كفاة مرة واحدة كذا في النسيان خاتمة انما عطل الرجل خارج الصلاة فيضي ان يحل الله تعالى فيقول
لعمري رب العالمين او يقول لعمري عبي كذا في النسيان لا يقول غير ذلك وكتب في حقه ان يقول بوجه الله ويقول له العاطم ان
الله لنا ولكم ويقول بعد بركة الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك كذا في النسيان المرأة عطلت ان كانت محبوا والرجل عليها
وان كانت شاذة يرد عليها في نفسه كذا في النسيان واذا عطل الرجل فتفتت المرأة فان كانت محبوا والرجل عليها
وان كانت شاذة يرد عليها في نفسه كذا في النسيان واذا عطل الرجل فتفتت المرأة فان كانت محبوا والرجل عليها
حال الا اذا كان يحسد ويحسد غيره وقنا في النسيان لا يجيب كذا في النسيان ولو عطل الجواب ليرحل الله ثم قال
المعنى فتقول الله في ذلك انما جازا في نفسه ملانة كذا في فناء وكذا في خزان **الباب الثامن** في الجواب عن النظر
البشر مالا يجال وما علم منه يجال يعلم بان مسائل النظر تنقسم الى اربعة اشخاص فنظر الرجل الى الرجل فنظر المرأة الى المرأة فنظر
المرأة الى الرجل ونظر الرجل الى المرأة اما بيان قسمه الاول فنقول يجوز ان ينظر الرجل الى الرجل الا عورة كذا في النسيان والجمعة عليه السلام
كذا في الاختيار وشرح المختار في عورة ما بين سرتة حتى يخاله وركبتة كذا في النسيان وما دونه من العورة التي تعبت الشعر عورة في ظاهر
النساء في تركه العورة في الركبة اخف منه في النسيان وفي النسيان اخف منه في السوء حتى ان من رآه غيره مكشوف الركبة يكرهه برفق ولا
يؤذنه ان ينج واذا رآه مكشوف الفخذ كره عليه بعنف ولا يقربه اناج واذا رآه مكشوف السرة امره بسر العورة وابدع على
ذلك ان كذا في الملكية **في الابانة** كذا في النسيان كذا في النسيان لا بأس بالانظر الى الرجل في السرة او الى المرأة في العورة او الى المرأة في العورة
وما يباح للنظر للرجل من الرجل يباح الحركة الى الحد الذي لا بأس بالانظر الى الرجل في السرة او الى المرأة في العورة او الى المرأة في العورة
يعرف وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى في حالة العورة لا يغيرها ويتبع الرجل واحد ان يتبع في فناء كذا في النسيان
كذا في النسيان واما بيان القسم الثاني فنقول فنظر المرأة الى المرأة كذا في النسيان والجمعة عليه السلام كذا في النسيان
المرأة ان تنظر الى الرجل امره في شهوة كذا في النسيان ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاحشة لانهما فتنها من
النظر فلا تفتح جيبها ولا تلاحها **في النسيان** كذا في النسيان مؤمنة ان تنكشف عندها مشورتها او كتابتها الا ان يكون
الامر لها كذا في النسيان والجمعة عليه السلام كذا في النسيان كذا في النسيان كذا في النسيان كذا في النسيان كذا في النسيان
حسد الا ما بين سرتة حتى يجاوز ركبتة وما ذكرنا من المحاب فيما اذا كانت المرأة فتعطل قطعا وتغيبها انها لو نظرت
او تعطل ما ذكرنا من الرجل لا يقع في قلبها شهوة فاما اذا تكلم الله في قلبها شهوة او شكت وتغيب الشكر لكونه لطيف
فاحب الي ان تغيب امرها منه هكذا ذكر محمد رحمه الله في الاصل فقد ذكرنا في النسيان فيما اذا كان الخطا في الرجل الاجنبى في المرأة
وبما اذا كان الناظر الى المرأة الاجنبية من الرجل فلا يفتتن بها في كل مرة ومو ليل المنة وهو الصحيح في المصنفين جميعا وانفس
شبهه اذا كان فتنها شابا في نكاح الشهوة وانما انما انفسها الشهوة فاما الامنة فيقول لها النظر الى جميع اعضا الرجل
اجنبى سوى ما بين سرتة حتى يجاوز ركبتة ونفس جميع ذلك اذا سألنا انفسها الشهوة **في النسيان** كذا في النسيان كذا في النسيان
سألنا الا انه تغيب من رجل زوج مولانا من غير نكير منك انه يكره ان ينظر الى المرأة او الى الرجل او الى المرأة او الى الرجل
عن الرجل الى المرأة ينقسم انفسا الى خمسة فنظر الرجل الى زوجته وتمتد ونظر الرجل الى زوجته ونظر الرجل الى
مرة في النسيان ونظر الرجل الى المرأة الغير اما النظر الى زوجته وتمتد ونظر الرجل الى زوجته ونظر الرجل الى زوجته ونظر الرجل الى زوجته

५

اعتبار

باب الثاني في بيان

[illegible]

العتيد وتبعه سبعاً أبواب **الباب** الك

[illegible]

والفضل

[illegible]

حكومة محمد في الكوفة في تلك الفترة اقول في حكمة من حكمه الله تعالى في ان يمسو ط قاضي المحلة رحمه الله
في الخاب رجل قطع يمينه في قتل رجل واحد اباها من القاطع وقطع اجنبا من الاقارب البولية لقوات
المفلوكة يده الذي لم يقطع احد الا قطع الاصل في ذلك فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعا فالتوا على يقين
على قاطع اليد من يد واحدة واحدة وذلك خمسة الاف درهم بين صاحب القاطع من اخاها ولغيره من اجنبا
لقاطع اليد من الربعة الاف درهم وان اجتمع للمفلوكة ايدى ما على قطع الكف فخر اخذ دية اليد فتمت
بينها اخاها ثلاثة اجناسها الذي لم يقطع الا اباها وحسنها الذي قطع الا اباها وان يرى الاجنبا فقطع
اسمان اصابع القاطع فخر اخذ مصلحا لنفسه بعد ذلك اصبحا من اصابع القاطع اليد من مرقا والاجنبا
تقطع اصبعان اصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيان اصابع القاطع قطع الكف وعليه لاشبهان فان
القاضي يقضي على القاطع يد واحدة ربحها الذي قطع الكف وثلاثة ارباعها الذي قطع الاصل فان اجتمع
صاحب القاطع على قطع الكف مع الاصبعين فالدية الماخوذة تقتصر بينهما ارباعا ثلاثة اما انها قاطع
الاصل وللآخر خمسة ارباعا منها كذا في المحيطة وفي الامثلة حكومة عدل وانظر ان انبت كذا فلا شيء
فيه كذا في غيره وان لم يثبت قضيته حكومة عدل وان ثبت على عيب حكومة عدل وكذا في حكمة
المفتين في الرجلين كمال اكدية في الخطا في احد ارباعها فتمت كذا في المحيطة وفي يد الصغير وحمل حكومة
ان الرمش ولم يقصد ولم يجر كفا اما ان كان يجر كفا فغيرها الدية كاملة كذا في التسليح الوضاح وفي
قطع الرجل المصرا حكومة العدة كذا في تنا وكذا في خان **و** اذا قطع الرجل خطا من قففت الساق فغير الدية
لاجل القربة وحكومة العدة في فبا ورا العدة مكر اية الذخيرة وان كسر فخذه وبريت واستقامت فلا شيء
عليه في قول المختصين رحمه الله تعالى وعليه في قولنا في يوسف حكومة عدل كذا في يوسف من محمد رحمه الله
تعالى في كتابهم قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى من كسر عظام انسان يدا او رجلا او غير ذلك برء وعاد
كهيئته فليس فيه عقاب فان كان تغفل واعتصر فدية من عظمه بحسب ما تغفل عنها كذا في المحيطة وفي القتل
حكومة عدل وفي النرفة حكومة عدل كذا في الذخيرة **و** في ذل الرجل حكومة وفي حشيتي حكومة دون
الا ولجنا في الظهير يده وفي احد ثوبه المرحله ونقص ذلك كذا في المحيطة وفي ثوب المرأة الدية وكذا في حمله
من يما واحد ما وان احد ارباعها فتمت الدية ولم يوجب في الكتب الماخوذة وجوب القصاص في ثوب المرأة اذا قطعته
عند الصغير والكبيرة في ذل السوا كذا في الظهيرية وفي ثوب الخنثى في الحشيتة ما في ثوب المرأة وعند
نقص ماله من الرجل ونقص ماله في المرأة كذا في التسليح الوضاح وان ضرب على الظهر ففانت منقعة
الجماع او ضار احد بجميدية النفس كذا في قاضي خان **و** اذا لم يجد به ولم يمنع عن الجماع فان قتل امرأته
ثم رغبته حكومة عدل كذا في المحيطة وان لم يكن فيها امر المرقب فلا شيء فيه ونالاجرة الطبيب كذا في حكمة
المفتين **و** في المرأة اذا اكسرت وانقطع الما فدية الدية كذا في الذخيرة وفي المدة كذا في الدية وفي ذكر
الحشيتة حكومة عدل كذا في سواها وان يجر كذا في الذخيرة بقدر الحق على الرجل ولا يفتد ويحكم في ذكر العين واما
ذكر الشئ الكبير ان لا يفتد على الرجل ما لجواب فيه كذا في جواب في ذكر الحشيتة ذكر السب كذا في الذخيرة **و** اذا قطع
الحشيتة بجميدية كذا في الذخيرة فانما وقطع ما سبغ في الذكر فان كان قتل بخلل البرصية دية واحدة وبجميدية كذا
قطع الذخرية واحدة وان بخلل بينهما برء بجميدية كذا في الذخيرة والحشيتة حكومة العدة في البلية كذا في الظهير
وفي الانثيين كذا في الذخيرة كذا في المحيطة **و** اذا قطع الذكر الانثيين من الرجل الصحيح خطا ان يقطع الذكر
ففيه بيتان ولو بكما بالانثيين ثم بالذخرية **و** انثيين الدية كاملة وفي الذخرية حكومة عدل وان قطع ما من
جانبه الحشيتة فانه بيتان كذا في الذخيرة ولو قطع احد ارباعها فتمت الدية وان قطع ما من
بابه من الجانب به كذا في الذخيرة **و** في الانثيين ان قطع خطا كذا في الدية كذا في الحشيتة ولو قطع
برص او غيره في الذخيرة فانه بيتان كذا في المحيطة **و** لو قطع بطنه بجميدية كذا في البلية كذا في الذخيرة
ففيه الدية كذا في الحشيتة **و** لو قطع بصر او غيره في الذخيرة فلا يستمسك الطعام **و** في فدية الدية كاملة ذكر كذا
لو مر به فسلط بوله لا يستمسك البول فغيرها الدية كذا في قاضي خان **و** لو قطع نرج امرأة وسار على
لا يستمسك البول فغيره الدية كذا في الحشيتة **و** اذا قطع نرجا امرأة فماتت بما لا يستمسك وقاعها
ففيه الدية كذا في حشيتة المفتين **و** اذا ضربت امرأة فماتت مستصفاة تنتظر حولا فان برئت ولا
لا يقع **و** الدية في مستصفاة البول يجب ان تنتظر حولا اربعين يوما فان لم تستمسك فماتت مستصفاة
لا المحيطة في المستصفاة وانما في امرأة فلا تستمسك البول فغيرها الدية وان لا تستمسك فماتت مستصفاة
فيها ثلث الدية كذا في قاضي خان **و** رجل جامع صبية او اجماع مثلها فماتت ان كانت اجنبية فجب

[illegible]

پیر

بیج

دقيقة عشرية الجواب **الباب الاول** في تقسيمها واشتداد جوارها وحكمها ومرتبتها في الوصية والاعتبار
له وما يكون رجوعها فيها الابهام المتشعب تمليكاً صفات في ما بعد الموت يعرف بطريق التفرع سواء كان عيناً او منفعة
كذلك التقيين واما ركنها فقوله وصيته شككاً للفلان ووصيته الى فلان بكما كذا في غيبط الشخص والوصية
مستحبة هذه اذا لم يكن عليه حق مستحق له تعالى وان كان عليه مستحق له تعالى كالزكاة والصدقات او اش
او الصلوات التي فرض فيها فاني واجبة كذا في التقيين ويستمرط في الوصية القبول مديحاً او دلائل رد كذا في الموت
المومي له قبل القبول والد فيكون مونة فتبلا فيمرها ورثته كذا في المومي له قبل الموت رجب قبول الوصية انما يكون
بعد الموت فان قبلها من حياة المومي ورضا فذلك باطل وله القول بعد الموت كذا في الشرعية القبول
بالفعل كمتفقين وصيته او اشتراعي لو رثته او فقداً من قبله بالفقود كذا في جميع الشخصين وشرطها كون
المومي اهلاً للتدبير والمومي له اهلاً للتدبير والمومي به بعد المومي لا اهلاً للتدبير وسببها ان يملك المومي له
ملاحيه بما لا يملكها لمحة كذا في الكفاية ويستحب ان يوصي لاشئ بدون الثلث سواء كانت الورثة اغبيا او
فقرا كذا في الهداية والاعتقالات له ما لا يقلل ان لا يوصي لاشئ كذا في الائمة له ورثته ولا فضل بين له ما لا كثير الايضاح
من الثلث فيما لا وصية فيه كذا في خزانة الاعتقالات والمومي به يملك بالقبول ان قبل المومي له الوصية بعد
المومي يثبت المذكر له الوصية فيمنه ما لم يقضه وان من المومي له الوصية سقطت برده هذا كما في الكافي انه

نظم



وكل واحد من ذلك هو وجهين اما ان يكون العبد يخرج من ثلث ماله ولا يخرج من ثلث ماله فان اوصى له بثلث ماله
في سنة فبقيها ان تفتت تلك السنة بغيرها قبل ان يوصى بثلث الوصية وان مات الموصي بعد ما بقيت السنة
التي عينها بغيرها ان تفتت ذلك سنة اشهر قبل ان تفتت سنة الوصية او ان مات الموصي قبل ان يوصى له بثلث ماله
التي عينها بغيرها فبقيت تلك السنة بغيرها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله ولكن اجازت الورثة
الوصية فان لم يوصى له العبد الموصي لم يوصى له بثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله
مات قبل ان يوصى له بثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان
الورثة الوصية فان العبد يخرج من ثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله فبقيت السنة بغيرها
تلك السنة التي عينها بغيرها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله
كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج وقد اجازت الورثة ان يوصى له بثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان
شهر يرد على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم يوصى له بثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان
الورثة بثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم يوصى له بثلث ماله فبقيت السنة بغيرها
وكل جوابه عرفه فيما اذا اوصى له بثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم يوصى له بثلث ماله
اما عين السنة او اشهر بغير السنة الاخرى فان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم يوصى له بثلث ماله فبقيت السنة بغيرها
والاخر بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة
مطلقة تثبت ان تفتت سنة الموصي له بالثمنه بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة
وان لم يكن يتصل الورثة الموصي ولما اوصى بثلث ماله او العبد فان كان يوصى له بثلث ماله فبقيت السنة بغيرها ان كان
هذه في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة
كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة
الورثة ان يوصى له بثلث ماله او لا يوصى له بثلث ماله او لا يوصى له بثلث ماله او لا يوصى له بثلث ماله او لا يوصى له بثلث ماله
يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له بالثمنه بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة
من الثلث كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة
لانه ان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
باطلا ولو قال يعطيه وانه فلان كان جابرا كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة
مرجه ان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
عبد هذا القلم ولم يوصى له بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
الوصية بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
بشرحه ان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
العبد ولا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
تبعها الوصية وفي نوادرها ما يوصى له بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
فان كان فلان صغيرا خدعت حتى يدرك ان كان كبيرا فغيره بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
فالوصية باطله كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة كذا في كل سنة
له بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
وجهين اما ان يوصى له بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
تلك القصة بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
هذا اذا كان السنة انما رافية يوم الوفاة فانما اذا ارسل له في السنة انما رافية يوم الوفاة فانما اذا ارسل له في السنة
الوصية ولا تفتت الوصية الا بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة بغير السنة
ما يجرد من القمار بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
كثير من الابد فانما اذا اوصى له بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
بغير ذلك ومن المتفق ان اوصى بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
في الوصية ومن اوصى بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
مع الورثة فانما اذا اوصى له بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
ويشركون في القلم قال والورثة ان يوصى له بثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله

[illegible]

أقول في هذا المحضر يستنتج من الكفالة والقبول والافتراء والتقية في كل ما يتعلق به للمحكوم له والمحاكم
كذلك في المحضر **في دعوى دين المبتغى** يكتب محضره وأحضره في هذا المحضر الذي حضره مع مائة كان
لقد الذي حضره على فلان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
كانا وفلان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
لقد كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
في تاريخ كذا بفران ثلاثا والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
محضره وقدره مثل هذه الدنانير لهذا المحضر في تركته وخلف هذا التوراة المذكورة من التوراة إنا الصلابة وهو
الذي أحضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
المذكورة في رواية هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
من مثل هذه المال المذكورة تركته هذا التوراة المذكورة وطالبه بذلك وسال سبيلته قبل وينتظر المحضر
مع لفظة الشهادة على دفع الدعوى كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
ويشهد المحضرين في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
السلام أو لغيره ولا أو لغيره على كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
على هذا الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
المذكورة في رواية هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
ويؤقاة في كل شيء من مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
فيه في رواية في شهادة من لا الشهود المسجلين في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
تعدت مستحقها من أصل محضره وقدره في كل شيء من مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
في وجهها وعلقت المحكومية هذا إذا هذا الدين المذكور في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
حضره وينتظر المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
يفيد دعوى الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
هذا الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
أبيته المتوفى المذكور اسمه ونسبه في محضره المذكور في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
أقر بهذا الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
أقرت أنه لا دعوى له في مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
خطابا في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
و ينتظر المحضر وقد يكون دفع هذا الدعوى بزيادة المتوفى من مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
في محضره كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
الدفع من مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
الموصوف في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
المتقاضيين وجهها وينتظر المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
ولم يكن في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
النكاح وكذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
وحلاله ومحلونه بنكاح صحيح زوجته نفسها من كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
كلها لا ينفذ النكاح والحق في حجة الغير من هذا الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
المسجلين في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
هذا محضره أوليك الشهود الذين كانوا حاضرين في محضره المذكور في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
تزوجا صحيحا وقد سمع أوليك الشهود الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
التي أحضرها مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي أحضرها مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
في ذلك وفي رواية كذا وسال مسيلتها في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره

على هذه المرأة التي أحضرها مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
بالدعوى وأما كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
زوجها وأما كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
خالها بنته بنكاح الغير ومن عدة الغير بامرها رضاها بغيره الشهود المسجلين في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
وينتظر المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
ثلاث بن فلان والبلد على حقها وكذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
والد المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
بولاية الأبوة لما رآه كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
والذي المتأخر من المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
زوجها ابوها فلان والبلد على حقها وكذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
محضره الشهود المسجلين في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
أبنته هذا الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
هذه الدعوى يكتب محضره وأحضره في هذا المحضر الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
أسماء الشهود ونسبهم في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
هذا المرأة التي أحضرها مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
بولا الشهود المسجلين في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
بذلك كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
والرثة المحكومية على ما طاعة هذا الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
في دفع دعوى النكاح محضره خلاصة وأحضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
المرها ثم يقول في دعوى هذا الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
نفسها خلاصة محضره في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
بطلبه وكذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
دعوى كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
من نفسها خلاصة محضره في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
الاختلاف هذا خلاصة محضره في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
في دعوى هذا النكاح قبل ما بعد ما جرت بين هذه التي حضرته وبين هذا الذي حضرته هذه الخلاصة
المذكورة في محضره في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
الشهادة كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
بولا الشهود المسجلين في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
على الأزواج قبل الخلع وبعد من هذا الذي حضرته بطلبه وكذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
من أنفسه بالبدل المذكور في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
المتقاضيين في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
ثلاث في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
عده المرأة التي أحضرها مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
محضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
مع ذلك من المنع وطالب كل واحد منها الجواب وسال مسيلتها في كذا في المحضر **سجل هذه الدعوى** يقول القاضي فلان محضره
مرأة له المدعي ولست على طاعة ذلك المرأة هذا الآخر وأجاب الرجل الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا
دخالي وأنا الحق في منعتها من هذا الرجل الذي حضره مع مائة كان والد هذا الذي حضره مع مائة كان وكذا دينا لأزما وكذا دينا بسبب صحيح وهكذا

[illegible]



الى المبنى في العرق والمعتق من الكفاية المقتضى فيكتفي ان يكتب من الاغلاط ابلغ ما يحصل به بغير ان يكتب
ليحصل به تمام المقتضى اذا كان المعتق عليه منفذ او منفعا اخر للثمن فيكتب هذا اما المشتري فلان من
فلا من فلان ج فلان اشتري منه جميع السهم الواحد من سهمين وهذا المنصف من السهمين المذكورين
البائع هذا ان سئل من هذا من السهمين ملكه للمشتري هذا او السهم الاخر من هذا او البايع هذا الله ملكه
وحقه وفي يديه وانه يبيع هذا السهم الذي ذكرناه هو ملكه من هذا المشتري ومنع هذه الدارين
ومنع كذا خذوها كذا او الحاجة الى خذ يدي نصف المبيع فتذكرنا قبل هذا ان خذ يدي المبيع لك يبيع
يخمس بقدر يبيع ويخمس واخذنا علم ستراد واما نصيب اخوين يكتب هذا اما المشتري فلان ج فلان من اخيه فلان
ومن اخيه فلانة وهذا اولاد فلان ومن والدته فلانة بقت فلان جميع حصصهم من جميع الدارين التي هي في
منع كذا خذوها كذا اما المشتري هذا المشتري جميع حصصهم من هذه الدارين المحذورة وفيه وهي ستة وثلاثون
سهما من اربعين سهما مساعة من قوته بينهم من فلان بن فلان بن فلان من ثلثه وهي فلانة ومن ثلثها
وهي فلانة ومن ثلثها بنين وهما فلان هذا البايع وهذا المشتري ومادته تزكته بغيره على هذه السهما
لا مائة هذه الثمن والباقي بين اولاده هو لا للذكر بل خط الانثيين اصل الفريضة من ثمانية اسهم
وقسمتها على اربعين سهما الدار منها خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر وللابنة سبعة وهي يوم هذا
العقد في ايديهم غير مقسومة على هذه السهما وحققة فلان هذا المشتري وهي اربعة عشر مسلة لثمن
يده لاحقا لتساير الحققة فيها وهذا الباعة الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالثمن المذكور
على ان يكون هذا الثمن يبيعه على ستمتهم هذه فاشترى حصصهم من هذه السهما المعقودة عليها بالثمن
مشترا الدار المورثة من الورثة البايعين يكتب هذا اما المشتري فلان الفلاني من فلان وفلان وفلان
اولاد فلانة من فلان الفلاني ومن ائمه فلانة بنت فلانة من فلان اشتري منهم جميعا مسقة واحدة جميع
ما ذكره هؤلاء الباعة الاربعة الله مشترك كل شركة ميراث من فلان حين مات وخلف من حصة وهي فلانة
هذه وابنت وفلان وفلان وفلان هذا ان وابنتا وهي فلانة هذه لاورث له سهما وخلف من الشركة جميع
الدار التي في موضع كذا خذوها وصاكت هذه الدار المحذورة المورثة بغيره على اربعين سهما فلانة
هذه الثمن والباقي بين اولاد المذكورين خط الانثيين من اصل الفريضة من ثمانية وقسمتها من اربعين
سهما الدار منها خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر سهما وللابنة سبعة اسهم وهذه الدارين يوم هذا العقد
في يده هؤلاء الورثة على هذه السهما مساعة غير مقسومة وهو يبيعون ذلك كله من هذا المشتري مسقة
واحدة بالثمن المذكور وفيه على ان يكون الثمن يبيعه على هذه السهما ما في اتم والله اعلم اذا كان المعتق عليه
خاف فانيك اشتري منه جميع الخاف الذي في كونه كذا المحذورة كذا في سوق كذا وحققة كذا ارضه كذا وكذا
في سوق كذا وعلى لاس سكة كذا وقبالتخان كذا ويجوز ان يحدوده وحققة وارضه وبنائه
والوجه الذي يعلق عليها بائنا غلظها ومعلقها فان كان معلقا فكتب وعلقه وسفله والذويرة
التي هي غلظها فان كان متبنا على غلظها العامة كتب جميع المائدة المبينة على غلظها العامة المدونة التي موضع كذا
اخذ منه وحده لثمنه هو لا وهذا الثمن من وجه جميع الماء والنفق لثمنه فلان والماند لثمنه
هو لا هذا الثمن من الماء اذا كان المعتق عليه خافا يكتب اشتري منه جميع الماء المبني على غلظها
الحيث به كلنا لا امره والله يستدل على كذا احد من الغلات في سفله وكذا احد من الابنطان والجران
والعرق في غلظه والحواريت الاربعة على ما به دخلت على كذا كذا وحققة وارضه وبنائه
ودوايرة وعرقه والحواريت التي على قايه وطرفه لسلطان خذوها الى اخره وان كان له علقان احدهما
فوق الآخر يكتب جميع الخاد المبني على ثلثة مسقة احداهما بسفله والاخر اقله الاسفل والماند
الغلوه الاعلا من الخاد امان المعتق عليه خافا يكتب جميع الدار المبني المشتري على
دار كذا وكذا احد من المايط والاوراي في سفله وبين لسكنه الدار طر وكنها احد لثمن داه والي
حجرات وعرفان في غلظه ثمنهم الكتاب اذا كان المعتق عليه مخرج اعمار يكتب جميع مخرج اعمار المبني
المسند وموها لها ولولها يمكن اخذها بما يعنيه جميع ما يقع من اعمار مائة والحاجين والراف
والبيتين والهرادي والحنشات واما كتبنا بسفله فوها بما ليقدم على تسليم ما يقع من اعمار مائة الى المشتري
حققة يبيعه فان بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز ان يكتب ان يبيعه مخرج اعمار ولا لثمن
الحامات يابن اليه لثمنه ولا يبيعه من فيكتنا وحق البيع فاستاتي الثمن فيخرج من الطلب لثمنه فلا يتنازل
جميع من البيع ويختلط باعنا المبيع بغير المبيع اختلاطا يتعدى لثمنه اذا كان المعتق عليه بيت

الرجا يكتب اشتري منه جميع بيت الرحالة المشتري على ستمتهم في اعمارهم وادوات التي هي في موضع
كذا ويجوز ان يكتب خذوها وحققة كل ما وارضه وبنائه وسهامه الاربعة والرجاء الكبيبة المشتري على جميع
منع كذا خذوها كذا او المشتري سكر منع والرجاء الاخر المدونة بسكنا بسكنا بغيره من القنطرة المطابق
والذي يدي المصنوع على كذا مكيين ويومعه المهر كذا في الذخيرة وكذا اذا كان المعتق عليه ثمن
يكتب اشتري منه جميع المطاوعة المدايرة على الجار التي هي بقية كذا على كذا ويجوز ان يكتب
يحدودها وحققة فلان كذا وارضها وبنائها وحجها الاسفل والاعلا ولولها ولولها وقطرها وسائر
ادواتها المدايرة والحنشة ناوقها ولولها وارضها باجنتها وسائر الجارية ومسايله في حقها والرجاء
المورثة في ارضها ومغليها والحققة وادواتها المورثة التي يبيعه فيها الجيب ورجلها بارضه والرجاء
واغلاسه ويجري مياهه ومسايله في حققة فتعذر كذا في الظهورية ينظر ان كانت المطاوعة على
لغز العامة كتب احد حد وهذا لثمن المطاوعة مسقة ما يلحق هذا الثمن والنفق لثمنه فلان
على شرط المطاوعة هذه والثالث لثمنه مسقة ما يلحق هذا الثمن والنفق لثمنه فلان وان
كانت على شرط مذكور فيكون في هذه البيع كذا وهي مبنية على غلظها لثمنها ما في كذا اذا كان
المعتق عليه العام يكتب اشتري منه جميع الجار الواحد الذي هو مائة له خذوها الجار او المخلول للنساء
وفي الجملة احدهما له خذوها الرجل والاخر له خذوها النساء يكتب اشتري منه جميع الجارين المخلولين
الذين احدهما له خذوها الجار والاخر له خذوها النساء وهذا في موضع كذا وفي الجار الذي يخلو الجار
في اول النهار والنساء في بقية النهار كذا وكذا يكتب المشتري على كذا حصة ذات مسقة واحد فيها
سيرة خبطة وسيرة اخرى لثمن الجار على علمه ويبيعه يدي كذا من خذوها له خذوها من كذا من خذوها من الخجين
ياقون احدهما الجار لثمنه الخلة فيه والاخر للثمن الفخانات ويكتب كذا الحدود ويجزوه في حققة
كلما وارضه وبنائه وقدر الخاسة المكية فيها لثمنه الماء وهذا المطاوعة بالجار والجران وكذا ولولها
وسايلها والحيات المبنية في بيوتهم او يكتب والا وادي المتينة لمجمل الماء فيها وقوته وملك وقوته
وسايل مياهه وطاوعة المورثة فيه ومنع خبطة وحققة اذا كان المعتق عليه بيت الطحاثة
يكتب جميع بيت الطحاثة المشتري على ستمتهم واحدة واداة بجميع اداة وحجها المكية من المدايرة
والحنشة والمجينة وغير ذلك الصالحة لاقامة عمل الطحن الجواريات وقد عرف العاقدان هذا ان هذه
الادوات شيئا فشيئا ولحاط بها علما واحدا في سها فيه باقية للمهاجرة والفلان معرفة جميع ذلك طرازا
حيثما اذا كان المعتق عليه بيت الخبطة يكتب وفيه خبطة خشبي او خيطان او ثلثة لثمنه كذا
عينان ومع الخبطة خشبات حرقته الكتاب منها كذا عدد او الاوساط كذا او المسماة كذا كلها
قائمة باعمالها في بيت الخبطة هذا وقد عرفنا العاقدان شيئا واحدا لثمنهم وبين الكتاب كذا
في الذخيرة اذا كان المعتق عليه بمجدة يكتب اشتري جميع المجدة التي في موضع كذا بجميع ما هو
مكتوب اليها من الخدوات الثلاثة والعشرين او العشرين الفا فحين وهذه المجدة كذا اذا
لولا في حقها كذا خذوها ويختلص المجدة الخد ابر والغازين اذا كان المعتق عليه المشايخ
يكتب اشتري المشايخ التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من جوارها الادب ويختلصها اذا كان
المعتق عليه الملاحه يكتب جميع الملاحه بجميع ما ينسب اليها من الجوار وجميع ما يشاء من سجون
المخ فيها وكوها وبجدها فان كان المعتق عليه ارضا فيها عين الغير والنقط يكتب اشتري
الارض التي يقال لها كذا والعين التي فيها الغير والنقط في هذه الارض مع هذه العينين
التي فيها العين القايير والنقط القايير في هذه العينين واما كتبنا العينين لان ستمتهم العاقدان
لا يدخل العين في بيع الارض لانه لا يمكن الانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف
جنس الارض هيكت احترار عن هذه الخلاف واما كتبنا الغير القايير والنقط القايير لانهم اوردوا
في العينين كالمخ في الملاحه فلا يدخل في البيع من غير كذا واما ان فرق الماء الذي في البئر والعين القايير
والنقط في العين من حيث ان الماء لا يدخل في البيع والغير والنقط لا يدخل في الماء في البئر ليس بملوك
لما جاز البئر فكيف يبيعه ولا كذا كذا الغير والنقط وان كان للبئر والعين اسم يذكرا لاس ولا يذكرا
من ذكرا البئر والعين والله اعلم وان باع اصل لثمن جاز يكتب مفتحه ومشتاه وطوله وعرضه
وكمه ويذكر ان من على جانب منه كذا اذا كان الثمن مستقر باسم يكتب ذلك لاس ويذكر حدوده
لا محالة وان اكتب يحد كذا لثمنه فلا بأس بترك تقديره لان المعرفة قد حصلت بالقيود وهي

بنور من الصالحة لعل الخلة كل من هنا كذا ما يكون اهل بخاري كلنا مغدوع عنها والمسحاة عليه هذا اما
 الرجاجية فمنها طائفتان الطائفة الاولى الرجاجية الصالحة للطاير وقطر كل واحد
 منها اشهر لا عشرة منها موزان او ثلاثة امثلة على حسب ما يكون من الطائفتان العروقة بكليد الى كل عشرة منها
 اربعة امثلة يكون اهل بخاري قطر كل واحد منها نصف ذراع بدرع اهل بخاري من احاسيات كذا عدد قاه
 ويصغر ما يكون وصغر في السنة الرجاجيين كل عشرة منها كذا ما يسع كل واحد منها كذا امثال المايح ومن
 القواب كذا عدد امة القوابية الرجاجية كل واحد منها نصف ذراع وعشرة اسانيد ومن واحد يسع
 في لا واحدة منها من المايح اما القوابية فكل امة القوابية الرجاجية كل واحد منها نصف ذراع
 علي ما ذكرنا واما القواب كذا عدد امة اكما والمعرفة وقد ينقص ان ياتي كذا قطر كل واحد منها ذراع ولده
 ونصف ذراع كما يكون والامساك المعرفة وقد يجها ان ياتي كذا قطر كل واحد منها ذراع وكلها مغدوع
 عنها والصغار علي هذا ومن الاواني الخفية فمنها كذا عدد امة الكيزان الخفية الدركسية العروقة
 بافتحان وكذا عدد امة الكيزان المعرفة بدواني اوسه كذا وكذا عدد امة الاوساط المعرفة
 بكاسفرا وكذا عدد امة الصغار المعرفة بكذا وكلها عدديات متقاربة لا يجي فيها تفاوت فاحش
 اما القاء فهو ما يغلب به راس التنوع المستفي فكذا عدد من الصغار الخفية الدركسية المتسلخ للوضع
 علي راس التنوع قطر كل واحد منها كذا ذراع بدرع اهل بخاري واما القواب فتنفسها كما وصفنا الكيزان
 وكذا المار والمخارج علي هذا كذا في الظهيرة **الفصل الحادي عشر**
في الشقة قال في الاصل اذا اشتري الخلد او اذ قبضها وقد دللنا وانما شفع فخذها بالشفقة
 واذا كان يكتب بك كذا كتابا كيف يكتب فنفق انما يكون للشفقة اخذها بالشفقة بقدر طلب محج والطلب انواع
 ثلاثة طلب الوائية وطلب السداد ونحوه وطلب نيك فاذا اني لهذه الانواع الثلاثة من الطلب فله ان
 ياخذها بالشفقة فاذا طلب طلب الوائية فاذا ان يكتب بك كذا كتابا ليكون حجة له فانه يكتب هذا اما سدد
 عليه الشقة المستوفى آخذها المذكورة فلانا كذا اشتري من فلان جميع الدار في موضع كذا احد وها كذا
 بكذا اشرا محجيا ونقص الدار ونقص المنة وان فلانا شفع هذا الدار المشتراة بكذا ايد كوسية مستحقة
 للشفقة فان الشفع هذا اقل ما اخبر بشرا هذه الدار المحذورة بينه هذه المنة طلب الشقة ساعته
 طلب الوائية من غير مكش ولا لب طلبا محجيا وقا انا طالب للشفقة في هذه الدار المحذورة بسبب كذا
 فقد اهوتمنا هذه الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار باسم بايعها ولو لم يذكر اسم البايع
 في هذه التوبة يتخذ عندنا ان نجعل القبطا المحذورة مع المشتري والبايع منزلة الاجنبى لان من الناس
 من يقول بان نجعل القبط احد الشقة منها فكذا كذا اسمها غير ان قلنا هذا القابل وكذا فيه سبب
 استحقات هذه الشقة لان الاستجاب مختلفة والعلماء مختلفون فيه وقد تقدم الشقة بالانواع
 وقد تقدم بغيرها والمقالة وعندنا بالانواع الملائمة وعندنا في الشقة لا يستحق بالانواع اصلا
 وعندنا الشقة لا يستحق علي راسه ولا يستحق بالشركة في عين الشقة بغير الشركة في حقوق الملك وهو
 الطريق لم الجوار فيليني ان يمين حتى يعلم ان يمين هل هو محجوب بغيره وكتب اقل ما اخبر بشري هذه
 الدار ولو يكتب حين علم فاعلم بحقيقة لا يثبت الا باخبر المتواتر فحق الشقة ليستط اذا لم يطلب عند
 اخبار من دللنا فان الخبر اذا امان وسؤلا وهو عدل او فاسق حرا وعبد صغير او بالغ وبلغ الرسالة
 فلم يطلب الشقة بطلب شفقة واذا امان الخبرين لقاء نفسه فقد روي الحسن عن ابي حنيفة
 الله اذا اخبره باييع وطلان او رجل وامرأان عكزل ولم يطلب الشقة بطلب شفقة وروي محمد
 رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله اذا اوجه في الخبر احد شرطى الشهادة اما العدد او العدالة ولم يطلب
 بطلب شفقة وعلي قول ابي يوسف ومحمد رحمتهما الله اذا اخبره واحد باي شفقة ان هذا الواحد
 ولم يطلب الشقة بطلب شفقة اذا اظهر صدق هذا الخبر فكتبنا ولا ما اخبر عند اخبار حتى لا يتم
 مؤخره في الطلب الا حاد والمثني وتوقف الي وقت الخبر المتواتر وقد طلبت شفقة وكتبنا اول
 ما اخبر حتى لا ينقضي مؤخره ما اخبره ولم يطلب بغيره ما يباي طلب وهذا الطلب لا يبيع فكتبنا
 ذلك لقطع هذا الوجه وكتبنا طلب الشقة ساعته من طلب الشقة لمواشاة من غير مكش لان الخلق
 اختلفوا في صحة امة طلب الوائية في ظاهر الرواية ولم يطلب بغيره من غير مكش بطلب
 شفقة وروي هشام عن محمد رحمه الله انه وقتته بحجس لعلم وبه اخذ النجاشي ان الحسن الكوفي
 وعن الحسن بن زياد انه ينقوت بثلاثة ايام وهو قول ابن ابي ليلى واخذ اقول الشافعي فلا تقبلا

على انه طلب طلبا صحيحا ويتبين من متن هذه المذلة لطلب على العقد وطلب بعد ذلك وصفاه الكاتب بالعمية تارة
وقد بعض العلماء من كتب القسط طلب الشفعة والمساخ فيه تحت القون خاصة من علم انه اذا طلب باق القسط صرف
في مقدار الفان لم يرد به العطل ان يبيع بان قال طلبت اطلب انا طالب او ما استبه ذلك والاشهاد ليس بشرط
لعمية طلب الوافية وكذلك حصة واحد من الاشياء الثلاثة البايع والاشترى والدار ليس بشرط لعمية طلب
الوافية من بعد طلب الوافية يحتاج الى طلب الاشهاد والتقدير من وجه شرطية هذه الطلب ان يكون عند
البايع او عند المشتري او عند الدار المتقاة وهذه الطلب انما يحتاج اليه اذا لم يكن عند طلب الوافية احد
هؤلاء اما اذا كان طلب الوافية عند احد هؤلاء فيكتفي ولا يحتاج الى طلب الاخر فبعد سوي طلب التملك
مدة هذا الطلب مقدم بالتمكين عند حصة احد هذه الاشياء الثلاثة حقيقة لو لم تكن ولو لم يطلب بعد
حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حقيق لو لم يشهد والحكم اعترف بهذا الطلب كفاه ويتبين ان يكون
هذا الطلب بحصة متناهية اقرب منه من احد هذه الاشياء الثلاثة وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وان اراد
الشفعيع ان ينفذ باكتسابه للطلب لا يشهاد كتب هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب
الشركة من اوله الى اخره بملكية بقية وان فلان يبيع الشفعيع اول ما اخبر بشرا هذه الدار المحيكة بركة بالعين
المذكور فيه طلب الشفعة مساقتن طلب الوافية على ما ذكرنا فملكية بقية ذلك طلب اشهاد وتقدري من غير
تاخير وتقتضي حصة من هذا قرب البية ويذكر ذلك والاحوط ان يذكروا الطلب بحصة البايع والاشترى
لان العلماء فيه يختلفون فانما الذي يقول الشفعيع ياخذ من البايع قبل العقد وبعده والحصة
معه والعمدة عليه فيكتب الاخذ منهما اختيارا فاما اذا طلب الشفعيع الطرفين فان ساعده الحكم على التسليم
فقد قرر الامر وانتمى بغيره وانما في التسليم والشفعيع يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه القضاء بالملك
ببيع شفعته فان ساعده الحكم على التسليم واداء الشفعيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته من فلان بن فلان
ببيع المشتري فلان بن فلان ببيع الشفعيع اني كنت اشترى من فلان بن فلان جميع الدار التي في موضع كذا او حدودها
كذا ابنة ابن الفداء ويخرج كاية الشركة الى اخره بملكية وانما كنت شفعيع هذه الدار بسبب الشركة او الخلل او
الجوار وبين بلكها او لآخر بغير هذه الدار المحيكة بالعين المذكور ببيع طلب الشفعة طلب الوافية وطلب
اشهاد يكتب طلب الوافية وطلب الاشهاد على نحو ما بينا طلبا صحيحا من حيث الحكم بتسليمها اليك واعطاكها اليك
بالشفقة فاعطيتكها فميتما كتابا عليه ما بين وبين واقتا والتاخرين في هذا هذا الماسد عليه العهد للمشتري
آخر هذا الكتاب سديد وان فلان ما كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا وينسخ سكر الشراف بعد ذلك ان
لم يكن المشتري ببيع الدار لانه قد قبض الدار بملكية وان فلان كان شفعيعا لهذه الدار المحيكة بركة وفيه شفعة جوار
هذه البقية لزيق احد هذه الدار المتقاة او يقول شفعة شركة فان نصف هذه الدار ساطا ملكه
فطلب الشفعة فيها حين علم فعد الشرا من غير تقديري طلبا صحيحا بوجاهة هذين المتقايين فلان وفلان
طلبا لوجب الحكم بتسليمها اليه واعطاه بالشفقة فاجابه اليها هذان المتبايعان فاعطاه جميع ما وقع عليه
هذا البيع بجميع هذه البقية المذكور فميتما اعطاهما جميعا لاسلافهم ولاحياءهم وبقية هذه البايع
جميع هذه البقية المذكور ببيع هذا الشفعيع اياه ذلك تاما واقفا وبريا اليكم من ذلك كله بركة بغير استيفاء
باذن هذا المشتري المستحق فيه بركة وقد وثق هذا الشفعيع جميعا ووقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاء
بالشفقة بتسليم هذه البايع ذلك كله اليه فارجع عن كل مانع ومنازع باذن هذا المشتري فادرك
هذا الشفعيع من ذلك فعلى هذا البايع وبين الكتاب والنجت باذن حكمنا اكره في شفعة الجوار لانه
مختلف فيه ولا يدركه فاما البناء والارض والزرع لان ذلك لا يجب عليه بما في الشفعة وان كان المشتري
فبين الدار ونفذ المثل فلا شفعة مع البايع وانما الحصة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة
على اقتدار المشتري بالشركة واخذ الشفعيع منه هذه الدار الا لا الاجرة بالشفقة بغير فضاء وان كان لانه
بقضاء يكتب ما ذكره فاجابه اليها فاعطاه الى قاضي فلان فتمت ببلوت هذا الحق فبعد حصة
صحيحة بغيره فميتما حكمنا عليه بتسليم هذه الدار المحيكة بالعين فميتما هذه الشفعة فاعطاه جميع
ما وقع عليه هذه البيع وبين الكتاب وفي طلب الاب والارض يكتب وكان فلان المستحق ببيع هذه
الدار وفي القضاء بالشفقة يكتب وذلك كله فبعد ان يحدد هذا المشتري وعوي هذه الشفعة عليه وفي
الشفقة فاستخلصه هذا القاضي على هذه الدار والارض ولا عين العين عنده ولا عطفه عليه فميتما
بعد ان خلف الشفعيع باقية ما سلم هذه الشفعة للمشتري وقد اشهد فقدي الطلب في مجلسنا
الذي ببلوت واحد في العدل في طلبنا ما كان المثل والارض والارض وكيتلنا فميتما او عودنا

له فانه اقراؤه كقول باسرا جبر على تسليم نفسه الى الكفيل ليسله الى الطالب وكذا العكس في بلد آخر اجبر
على التمسك بما في بلد الطالب فان امكن وحلف ولا يمينه على ذلك لم يجز عليه **وجه آخر** لنسأ الكفالة
بالمال على الكفالة بالنفس كماله صحيحه جازية وهو لا يملك في حق الكفيل ان يكتب الى قوله على ان يدع
فلان الى فلان يوم كذا اعلى انه ان لم يدفع اليه مقيط اليه يوم كذا ان الطالب غيب لا يطالبه يوم كذا
احتمالا لا يجاب المال على الكفيل فقلنا للكفيل لهذا الشرط فان كفل جماعة بنفسه رجل ذكوره ذكرا
وذكوره على ان يطالبهم ويطلب لكل واحد منهم بنصف هذا الرجل المكفول به وعلى ان كل واحد منهم
كفيل لهذا الطالب بنصف ما يجاب به باسرا جبر على تسليم نفسه الى الطالب وكذا العكس في بلد آخر اجبر
نوع آخر في الكفالة بالمال هذا اما شهدة الى قولنا انه من فلان عن فلان باسرا جميع ماله على فلان
وهو كذا امتنان صحيحا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالعمارة المستوفى فيه وفلان ان ياخذ به
وبما شاء منه ويبيع شاء وكيف شاء ولا ما شاء وفي الكفيلين يكتب لفلان هذا ان ياخذ طاه وبما
ان شاء اخذها جميعا بذكره وان شاء اخذها بغيره كيف شاء وكما شاء واحدا بذكره واحدا بغيره
لا يراه لكل واحد منهما باخذ فلان احدهما بذكره بذكره صا حبه حتى فيستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان
وقلان وكفيل صا حبه باسرا جبر على تسليم نفسه في خصوصية فلان فيما يطالب به صا حبه في ذلك من حق وقيل كل واحد
منهما الذكالة وفيه من صا حبه شفاها وقيل فلان من صا حبه شفاها هذا الغمان شفاها وسرها كماله كل
واحد منهما عن صا حبه بذكره يكتب ولا واحد من هذين الكفيلين صا من لهذا المكفول له حصته صا حبه
باسرا من هذا المال فله ان يطالبهما وكل واحد منهما بجميع هذا المال ان احب فان كان بغيره من كسبه بغير
من **نوع آخر** في ضمان الابن لثمة توفى الاب هذا اما شهدة الى قولنا ان فلان على والده كذا ادراها
دينا لا زنا وحقا واجبا وان والده فلان توفى ومات في بذكره بذكره وهو كذا من الدراهم او ضيقة
كذا قيمته يعني بذكره الذي في زيادة وانه ضمة فلان والده جميع هذا المال وهو كذا صا حبه شفاها
وقيل منه فلان هذا الغمان شفاها فصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالغمان المستوفى فيه لاسا
لفلان من دفع هذا المال اليه مقيط اليه تحت يد عيه قبله من يمينه ويمين ولا حجة له في ابطال ما ضمن
لفلان بوجه من الوجوه واستند اعلى انفسهما بذكره الى اخيه واما كتمان انه موات في يده تركه لانا
حينئذ رحمة الله يقول لو لم يكن مالا لم يمت عنه لم يكن فانه احتج الى هذا ولم ينزكميونا
كتبت وانه فخر ولم يخلف مالا واراد هذا الابن ثرية جلدته وفراغ ذمته بيمينه عنه المادراية
لختمه وفتا ما بواجبه وحكم كذا حيا الحكم فيما بين المسلمين بيمينه هذه الكفالة ولزوم هذا الغمان
ويتم الكتاب وثيقة افلاوا لكونه عنه للكفيل ما ادى عنه يكتب شهدة وان فلانا افلاوا بيمينه
كان لفلان عليه كذا ادراها دينارا وحقا واجبا بسبب صحيح وان فلانا كفل عنه هذه الدين
لهذا الطالب باسره كماله صحيحه وان هذا الكفيل قد ادى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا
الدين حالا لا امتناع له من ادائه اليه فلا دعوى له بوجه من الوجوه يعجب اطاله عنه ولا يراه
له الا بانه جميع ذلك اليه وهو يقيد ما ادعى على ادائه وقصد هذه الكفيل المترضا حجة
ويتم كتاب كذا في الجهد **الفصل السادس عشر في الحوالة**
يكسب هذه اما شهدة عليه الشهود المستوفى آخر هذا الكتاب شهدة واجبا وان فلانا اقراوه كان لفلان
على فلان كذا ادراها حقا واجبا ودينا لان ما بسبب صحيح وان فلانا احال هذه الطالب بجميع هذا
المال على فلان وقيل هو هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب بخاطبة في مجلس هذه الحوالة
فصار جميع هذا المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة المستوفى فيه لا امتناع لفلان على فلان
من دفع هذا المال مقيط اليه به تحت يد عيه قبله في ذلك من يمينه او يمين ولا حجة له فيما اطاله
المال المبين فيه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب ويتم كتاب لفلان على فلان على الحوالة
عليه مال فاحاله بذكره مقيط كسب كان لفلان على فلان كذا او لفلان على فلان كذا فاحاله عليه
فقيل الحوالة على ان يدفع اليه كذا من المال الذي له عليه فان كان كفل عنه بسبب طهارة
الاصيل بيمينه حوالة عنه فاو يكتب ذلك على العجوة والحقت به حكم الحوالة بيمينه حوالة
ولو كان الدين به سكر وله تاريخ ذكره دينارا واجبا بسبب صحيح وقد بدل به ثمانية الاف دينار تاريخ كذا
كان الدين مقيم او ثمان شي او يسيل آخر ويكتب ذلك صح واما كان اوضح وان كانت الحوالة داخل كسبه كان
ويروى هذا المحيل ويستفاد عنه هذا المال وثبت ذلك للمحال له حق هذه الحوالة على هذا المحال

لهذه الحوالة عليه كذا اشهر من تاريخ هذا الكتاب وامهله له فيقال له بيمينه حوالة هذا الا حوالة كسبه شفاها
لا يراه له ولا امتناع عنه وقت ادائه هذا المال بيمينه اليه ولو شرط الرجوع على المحيل عند القبض فان لم يسيل
هذا المال الى هذا المحال له ويخرج عن استيفائه من هذا المحال عليه بيمينه او يمينه او اماله او اماله او اماله
او لا يمان هذه الحوالة رجوع به على هذا المحيل وكما يقيد وقيل له هذا المحيل منه فقصه بيمينه
ذلك كله بيمينه ومن الزيادة في ثوبه هذا والمحال له هذا المحيل بيمينه ذلك والمنازعة والمحال له كسبه
بشفاها والمحال له الكفيل في ذلك من سكر وعمل منه بيمينه حوالة كذا في المحيل **نوع آخر**
ان فلان طاهية انه كان له على فلان كذا حقا واجبا ودينا لا زنا وان كان حاله غريبة فلا تأخذ المالك
هذا الطالب وكان هو قبل هذه الحوالة منه من حاله هذا المحال عليه هذا المحال له على بيمينه ولا تأخذ
فقيل فله هذه الحوالة بيمينه من هذا المحال عليه الثاني عن البلدة التي ولد كذا بيمينه هذا المحال له
عن استيفائه حقه منه فخرج على محيله ومحيله ايضا فله الرجوع على محيله قد شرط في الحوالة فانه
منقول فلان هذا المال من فلان فله من هذا المحال عليه الثاني للخصم كذا كذا اطاله هذا المحيل الاول
بأداء هذا المال من فلان اليه بيمينه بطلان هاتين الحوالتين ويرجع المصنف على بعض فقهاء واستوفى
هذا المال بيمينه من هذا المحال عليه واذا المحيل الاول طاهية هذا الفقيه واستيفاء جميع ذلك باقية هذا
المحال عليه ذلك كله واستيفاء بيمينه واجبا عن كل الدعوى والخصومة افلاوا وصحفا فاطاله الدعوى
والخصم مائة ولم يبق له عليه ولا حق الى اخيه ومن له كل ذلك بالحق من فلان وفلان ومن حقه غيره
مننا صا حبه وقيل هذه الحوالة هذا الاقراوه منه شفاها واستندوا بيمينه كذا في النخبة ولو كان
الحالة على رجل المحيل عليه مال كسبه هذا اما شهدة الشهود المستوفى في اخيه ان فلان على فلان كذا
ولفلان على فلان كذا فاحاله عليه فقيل الحوالة على ان يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه الى اخيه
كذا في الظاهر **الفصل السابع عشر في المضاحاة** واذا ادركت
كتابة التسلح عن الدعوى والخصومة باسرها كتبت اقر فلان بن فلان الفلاقي الى اخيه انه صالح فلانا
عن جميع الدعوى والخصومة التي له عليه على كذا ادراها صا حبه فاطاله الدعوى والخصومة كلها
واذا قبل منه قبل لا حيا وقيل له بيمينه التسلح في مجلس التسلح هذه اقبضه المضاح هذه اقبضه
ولم يبق له عليه بيمينه هذه الصلح ومضى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا قديم ولا حديث لا في القاصية
ولا في الناطقة لا في الحيوان ولا في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدارهم ولا في الدنانير
ولا في شيء ينطق عليه اسم المال والمكة بيمينه من النخبة وسبب من الاسباب افلاوا بيمينه
ومدقه قابل التسلح هذه التسلح اصل في جميع المضاحاة واذا كان التسلح عن دعوى كانت
للمتغير على اجنبية فان كان المضاح والادعوى بيمينه اقر فلان بن فلان انه صالح فلانا عن كل خصومة
كانت لفلان المتغير عليه كذا او لا ولد له فلان الاسم سواء على كذا ادراها بيمينه ما علم فيقينا ان هذا
الصلح بيمينه المتغير من التاديب في الخصومة اذ الزكي للولد المتغير هذه اقبضه عادلة بيمينه
على انبات هذه الحوالة للمتغير وكان المدعاه عليه مكررا او كان المدعاه عليه دفع صحيح وقيل فلان هذا الصلح
عنه قبل لا حيا وقيل هذه المضاح هذه التسلح لا حيا في مجلس التسلح وان كان المضاح
اجنبيا فاذن له القاضي في التسلح كتبت اقر فلان بن فلان وهو المادون له في هذه المضاحاة للمتغير فلان
بن حقه القاضي فلان بن فلان في هذه المضاحاة وقيل بطل الصلح اقر في حال حيا اقر في الوجوه كلها
طاهية انه صالح فلانا وهو المدعاه عليه عن كل خصومة كانت له المتغير عليه باذن القاضي اقر في كذا
اذ لم يكن لهذا المتغير من لا يمينه ابيه ولا من حقه اخي على كذا ادراها صا حبه فاطاله الدعوى بيمينه
ان هذا الصلح خير لهذا المتغير المذكور فيه على العجوة المبين فيه الكتاب الى اخيه كذا في النخبة بيمينه التسلح
عن المدعاه على المتغير ولله في يمينه اقر فلان بن فلان انه كان يدعي على المتغير المتغير فلان بن
فلان بن فلان بيمينه والده او يمينه بيمينه في وجهه ان جميع كذا اسكه وكسبه بسبب صحيح وفي يد
هذا الاب وهذا العجوة بيمينه وكان يطالبه بيمينه عنها وتسليمها اليه وكان ذوا اليد هذا المتغير
دعواه هذه منها قايلا انه مكرر هذا المتغير وكسبه في يد ابيه هذه او وصيته هذه الحق والبر بيمينه
به عنها وتسليمها اليه مكرر لهذا المدعي شهدة من وفلان بالعدالة وجبا ان الشفاعة وان كانت المضاحاة
على المال المذكور في هذا الكتاب نجا للمتغير من التاديب في الخصومة فمالا الى الصلح والصلح من
هذه الدعوى على ان يطيح هذا الاب من مال هذا المتغير لهذا المدعي كذا ادراها صا حبه فاطاله على كذا وقيل

لا فساد فيها ولا خيال وقفت على هذه النسبة بتسليم امكان جميع ذلك البنية
فانما نحن لا مانع وشناخ ونفوقوا عن مجلس هذه النسبة لعمدة عقولنا ونفوقوا الابدان
والافعال بعدة اقدارها واحدهم لعمدة ذلك كله ومرونيته وسماه به فماده وكل واحد من
هؤلاء في ذلك كله او في شيء منه ومن خفف قوه من ذلك فعلى كل واحد من صاحبه ما يقصير الشرح
ولا خفف كل واحد منهم قويا وقه لصاحبه ولا دعوى ولا طلبية وكل دعوى يدعيها في ذلك كله فهو
باطل مردود واستشهدوا على انفسهم كذا في الحيط قسمة العوالم يسند عليه الشهود
المشهور آخر هذا الكتاب شهدوا له جميعا ان فلانا وفلانا افروا عندهم واستشهدوا جميعا على ان
كنا بيمين في حال صحة ابدانهم وبقيا عن حقهم وجواز امورهم له ان باهم فلانا مات وترك من الجبل
كذا وكذا اميرا تابيعهم ولم يتركوا واعينهم وصار ذلك مورا وبنا بيمين فلانا على السرية
وهو على اسنان والوان مختلفة فمناجاة الجذاع كذا في كذا ارض القديس كذا افاق افاق فاستهدوا
ببينهم وقد حصلت ميراثا البيت بمسحولة بدين ولا وسية فاحرقوها وقوتها بالحق والعدل
فبطلت قيمتها كذا كذا ادعوا ميراثا ميراثا ميراثا بالحق والعدل من غير حيف ولا عين فاصاب
فلانا كذا وامساك فلانا كذا اسنفا كذا وقبضها كذا وامساك فلانا كذا ابغضيه السماع المشتم المورث
في هذه الكتاب لهذه النسبة الموصوفة وعرف كل واحد منهم بيمينه من جملته وجميع ما سأل
لهذه النسبة وذلك بعد ان اذاع ميراثا ميراثا ميراثا وان لم يكن بيمينه فاذاع سكت عن ذلك فقبض
كل واحد منهم من جميع ما سأل له من ذلك بتسليم صاحبه ذلك كله وبطل كل واحد منهم صاحب
عن ذلك دعوى وخسومة وطلبية كانت له في ذلك كله واقترانه للبريق له قبل صاحبه ولا قبل احد
شي من ذلك كله وانه متبني ادبي شيئا من ذلك فبطل امره وذلك ونفوقوا عن نزاع بالابدية والاقوال
فادرك كل واحد منهم ما في ذلك كله من ذلك فعلى صاحبه تسليم ما يقصير به الشرع واستشهدوا
الى اخره وعلى هذا الابد والبقر والغنم وكحوها ويذكر شيئا فلانا والواهب ميراثا وامنا الرقيق
فابو حنيفة وصحة الله لا يري النسبة فيما ميراثا وميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
في مختلف فبين فبين ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
وكذا امته احد العبيد لاسه كذا وصفته كذا والآخر كذا واحدا امنا ميراثا كذا وصفتها كذا والآخر
كذا امة بيمين ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
او يقول فميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
القاضي يري ذلك فاجبرهم على ذلك وتب فلانا فافقوا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
بالاقوال بيمينهم فافق بيمينهم فاصاب فلانا كذا او فلانا كذا فان كانوا بيمينهم ميراثا او بيمين
آخر غير الاربع بيمين ذلك وفي الامتعة والاواني والكيل في العز في الميراث يكت على ميراث ما
لكن في الميراث لا يذكروا القيمة قيمة الميراث وهي فلاح هذه اما شهد عليه الشهود المشهور آخر هذا
الكتاب الى قولنا ان اناهم هذه المشتم في هذا الكتاب مات وترك امنا فبين امنا ميراثا ميراثا
ببينهم فلانا فبين ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
والعبيد ميراثا كذا وناقة منها كذا ارض المجال كذا اعلى هذه العجوة ومن ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
الغنم كذا ومن العقار كذا او يمين الموانع والحد فح وتبين الارضين والميراث يكت على ذلك
ومن الفرس كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البذل كذا ومن المتقود كذا وخلف ميراثا ميراثا
هؤلاء البنين الثلاثة وصار ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
ابو بن وابني وابنة وصية وامثال ذلك يكت وخلف ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
وامراة وهي ثلاثة وابني وميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
على قولنا ان ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
الاثني عشر اصل العزبة ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
منها خمسة عشر ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
ولكل ابن ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
بنفقوا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
درهم للاب اربعة دراهم وللأخ كذا وكذا ابن حنيفة وعشرون درهما وللبنات

بانتان قسنتون قد فعل في الاقربة اما فاجتمع الذي في موضع كذا او دفع الى الاب جميع الكور وكذا
الذي في ابو كذا في الذخيرة ويكتبها كان الارض حيا فانت واحدا ان يفسدوا بيمينهم ميراثا ميراثا ميراثا
بعدة ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
وعلى اسنفا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
فامساك فلانا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
وامساك فلانا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
بيمينهم ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
وجعلوا الابد قسما والبقر قسما والاواني قسما ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
ببينهم فامساك فلانا كذا او فلانا كذا او قسما ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
انه اسند في جميع قصصهم ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
في هذه التركة دين لا حد ولا ميراث ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
ونفوقوا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
وتسند هذه النسبة في الامتاع المختلفة بالاقدار لا يبيع لانه كالبيع والبيع شرط للاقدار كالبيع
بالقائه المحرر فميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
غايه يكت شهد الشهود الى قولنا ان فلانا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
فلان وابناء صغيرا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
جهة الحكم بطريق النظر الذي يقبض حصة الغائب ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
التركة بين هؤلاء الورثة ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
بالنسبة الصحيحة وقفت في بيمين فلان الغائب جميع كذا فقبض هذه النايب حصة هذه الغائب ميراثا ميراثا
النباة قسما ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
عشر في الهبات والصدقة اختلف اهل الشروط بالبدية اية بكتاب الصدقة والصدقة
فابو حنيفة وامكانه ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
الله يكت هذه امنا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
والآخرون ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
وهب فلان بن فلانا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
محررة وصدقة محررة وعامة اهل الشروط ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
لان الهبة لا تجوز الا بمحررة محررة ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
خلافا للساقين ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
خلافا لابراهيم النخعي ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
هبة ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
لصاحبه وكالهبة من الرجل ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
اخيه واخوته او لولاه او لخدمته او لخدمته او لخدمته او لخدمته او لخدمته او لخدمته او لخدمته او لخدمته او لخدمته
فوله ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
على ما اختار ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
الذي في موضع كذا او ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
الميراث ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
وعلى ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
منها ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
سلة ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
في مجلس هذه الهبة وقبضها ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
كله اليه وتسليمه عليه فافقوا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
الهبة ولا يكت في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة ونفوقوا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا

الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقة

وان شئت كنت اقول ان طاعة الله واجب لفلان المستقلة على كذا ويجوز ما ذهب له هذه الدار
بحدودها وتحقق قضاها الى اخر ما ذكرنا والله اعلم وان كان الموصوف كرميا يكتب بحده وحقه
كلها وبما يحب واستجاره المنة وغير المنة وزرعيته وعزاسه وادعائه واعراسه والمعاره وسواقيه
وسربه لمجاوبه ومسايله في حق نفسه فان كان على الاستجار عارا ووردا او مرقا له قيمة كورق شجر
الزباد فلا بد من ذكره لانه لا يدخل من غير ذكره كذا المريد قد فسدت الهبة لانه يمنع صحة التسليم
واذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما ذهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وكتب
له جميع الدار التي هي في موضع كذا او حجة ما هبة صحيحة نافذة بخوذة متبوعة لا رجوع فيها على
ان يصدق منه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويجوز ان يشترطنا في هذا امورا بخوذة متبوعة
لا رجوع فيها ومثل الموصوف له الدار هبة هذه الدار هبة الشرط ونفس كل واحد منهما جميع ما صار له
لهذه الهبة والتعويض الموصوف فيه بتسليم كل واحد منهما جميع كذا اليه وتسلطه عليه فاطاع
مواقع التسليم جميع هذه الدار وهذه الهبة فلان هذا جميع هذه الكرم لهذه التعويض فلان هذا ولا يرجع
لا واحد منهما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة وهذه التعويض اقربا كذا كله واستند على اقرار
من ابنته اسم في آخر هذا الكتاب كذا من شهر كذا واقعة اعلم اذا كانت الهبة من غير شرط العوض
الا ان الموصوف له عوضا لطلب من هبة يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلا مانع الدار التي كان هبة له في موضع
كذا وسلم اليه فقبضها منه وكتابت كذا على انفسهما كتابا هبة ونحوه فيكتب لهم الله الرحمن الرحيم وينسخ
كتاب الهبة لم يكتب فعوض فلان الموصوف له هذا فلا لا الواهب هذا من هذه الهبة كذا فقبضه منه
وقبضه منه بتسليمه ولم يبق لهذا الواهب في هذا الموصوف رجوع ولا لهذا الموصوف فيما عوض وذلك
في يوم كذا واذا كان الموصوف مشاعا لا يتخلل القسمة كالزيت والحب والذرة واللؤلؤ ونحوها
فقبضه عاجزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما ذهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف
سما عاين كذا الى اخره واذا كان الموصوف مشاعا يتخلل القسمة كالدار والكرم والارض ونحوها
فقبضه فاسدة عندنا خلافا للسابقين لعدم ختمه منعة وقت يتبين هذين العاقلين
وقد حكم بصدقه هذه الهبة كالمسكين المشايخ بعد ختمه منعة وقت يتبين هذين العاقلين
اذا ذهب الرجل اذ من رجلين لا يجوز هذه الهبة عند اي حبيضة وسمه الله على التناوي والتفاوت
جميعا وعند اي يوسف وسمه الله يحوز على التناوي ولا يجوز على التفاوت وعند محمد بن عبد الله يحوز
على التناوي والتفاوت وصورة الكتابة فيه هذا ما ذهب فلان لفلان وفلان وفلان جميع الدار
المستقلة على البيوت والحدائق في موضع كذا او حجة ما ذهب فلان لفلان وحقها كلها الى اخره بصفحة واحدة
يتبعها بغير هبة عاجزة نافذة بخوذة متبوعة وتبلا جبايتها منه هذه الهبة في هذه الدار الهبة
فيه وقبضها جميعا مع تسليم هذه الدار هبة كذا اليها وتسلطه اياه على ما في جبايتها الهبة
في اي ايديها حكم هذه الهبة ملوكة بينهما بغير نصيب وليف باخره حكم الحار اذا ذهب رجلان دارا
من رجل صفقة واحدة يكتب فيه هذا ما ذهب فلان وفلان لفلان وهما له صفقة واحدة بجميع
ما ذكرناه ملوكة لهما بغير نصيب او على السواء ائلا لا ثلثا لفلان وثلثا لفلان وفي جميع الدار
التي في موضع كذا هبة صحيحة بخوذة متبوعة وقبض الموصوف له منها جميعا هذه الهبة
وقبضه منها جلة بتسليمها كذا كله اليه وتسلطه اياه على ذلك في يوم كذا اذا
ذهب رجل لصغير لغيره هبة يكتب فيه هذا ما ذهب فلان لفلان وكتب فلان بن فلان وكتب
له كذا هبة صحيحة عاجزة نافذة بخوذة متبوعة وقبض الموصوف فلان بن فلان هذه الهبة
لامنه الصغير هذا فلان بولانية الابوة وان لم يكن للصغير اب وله ام يكتب وقبض ام هذا الصغير
لانه هذا هذه الهبة لهذا الصغير فلان بن فلان وكتب فلان بن فلان وكتب فلان بن فلان وكتب
ام ايضا وهو في حجر واحد من اقاربه عمه او خاله يكتب وقبض عم الصغير فلان هذه الهبة او خاله
فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وكتب له اب ولا وصي يلي امره وان كان الصغير غافلا لم
يكتب وقبض هذا الصغير هذه الهبة وهو غافلا لم يمت مات ابوه وليت له وصي يقو برأيه
ولا قريب يقو له وقبض هذا الموصوف له بتسليم هذا الواهب ذلك كله فارغا عن كل مانع وتبلغ
وذلك في يوم كذا اذا ذهب الرجل لولده الصغير هبة يكتب فيه هذا ما ذهب فلان لابنه الصغير
وهو جميع الدار التي في موضع كذا او حجة الدار التي في موضع كذا فافا الهبة اليه القبول يكتب وقبض

هذا الابن من نفسه لهذا الصغير فلان الابوة بجميع ذلك ذكر الشيخ الامام رحمته الذي من التسليم
فقبض الاب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رحمه الله في شروطه الاصل فقبض الاب قال الشيخ الامام
اما المريد كوان الهبة في يد الاب يتوجب عن فغيره لصغير وفي هبة الاصل فيقول في هذه القسمة
والقبض ان لم يعلم ما ذهب له وذلك ان لم يكتب محمد رحمه الله في هذه الهبة قبول الاب لان القبول
ليس بشرط فيما يجب لافسان لولده الصغير قال بنهم الدين رحمه الله وكذا كذا الاما اذا ذهب الاب
ميت فالقبض اليها والكتابة كذا وكذا واقعة اعلم اذا ذهب الرجل الدين من غير من عليه الدين يكتب
هذا ما ذهب فلان لفلان وكتب جميع الدين الذي له يعين للواهب على فلان اخذ في ذلك كتب عليه
بتمام كذا اشتادة فلان وكتب له كذا كله هبة صحيحة وتسلطه على يده منه ونحوها متبوعة
فيه وثباته عليه ان جلة واستيفاءه لنفسه منه ومن يصدق مقامه في ايفائه وقبض فلان هذه
الهبة وجميع ما استند اليه فيها واذا ذهب الدين من عليه الدين يكتب هذا ما ذهب فلان لفلان جميع
ما كان له عليه من الدين وهذا كذا هبة صحيحة وقبض فلان ذلك منه فقبض لا يجزي وفي هبة المواة
منها من وجبها يكتب وكتب لزوجهما جميع المرات الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة مئة له
ونحوها في حقه من غير شرط عوض وابوابه صحيحة فقبض صوابها هذه الهبة وابوابها هذه الهبة
ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا الاثر من هذه المراتي لا قليل ولا كثير فقبض اذ
تجد ذلك شيئا منه فدعواها باطلة مودة ذكوا الشيخ الامام رحمته الذي من هذه الكتاب على
هذا النسخ في شروطه بشرط قبول من عليه الدين الهبة وكذا ذكره في الامانة السرخسي في شرح كتابه
وهكذا اذكر في واقعات الناطق رحمه الله وعامة المشايخ رحمهم الله ذكوا في شرح كتاب الكفالة
وفي شرح كتاب الهبة ان هبة الدين من عليه الدين يتم بدون القبول وهذا كله في حق الاصيل
وانفقوا في حق الكفيل ان هبة ما عليه من الدين منه لا يتم الا بالقبول اذا فسد في يد علي فقير
او شبي آخر يكتب فيه هذا ما فسد فلان على فلان فسد على عليه بجميع الدار التي في موضع كذا
يجوز ودعا وحق فمادة عاجزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض ابتداء
لوجه الله تعالى وطلب مرمية ورجاء لسوابه وهراب من ايم عقابه وقبض هذا المتصدق عليه جميع
هذه الدار الجدة وقد حكم هذه المتدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض المتصدق عليه بتسليم
المتصدق للعق الذي ذكرنا في قبض الهبة لم يكتب فلاحق للمتصدق في ذلك بعد هذه المتدقة
وتجد هذا التسليم ولا دعوى ولا خفومة ولا طلب بوجه من العجزة وكل دعوى يدعيها هذا
المتصدق في ذلك كله فقبض فلان مرة وقد اتي اخر كذا في الذخيرة واما المتدقة فيكتب فيها ما يكتب
في الهبة ومن يدعي لوجه الله تعالى وطلب بوابه وان كانت الهبة لذي رحم محرمة فيه لاحقة لهذا
الواجب ولا رجعة **الفصل العشر في الوصية** الوصية بعين الهبة
والمتدقة لاله لا تحل ما ان كانت للفقير والغني فان كانت للفقير كانت بمقتضى الصدقة وان
كانت للغني كانت بجميع الهبة فتلقى بمقتضى ذلك واذا اردت كتابة الوصية فالوصية فيه
كتابة كتاب كنية ابو حنيفة رحمه الله حين استكتب فاملا على السائل على الذي يوصي
لهم الله الرحمن الرحيم هذا ما اوصي به فلان بن فلان وهو يوصي ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له ولم يولد ولم يولد ولم ينجذ مناجاة ولا ولد ولا لم يكن له شريك في الملك
ولم يكن له ولي من الدار وهو الكبير المتعال وان عبد عبده ورسوله وامينه على وجه
مالي الله عليه وسلم وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث
من في القبور ومبشرا الى الله تعالى اي متضرعا ان يتبر عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما
ذهب له فيه وما امن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك وبهيد الخبز وهو على كل شيء
قدير واوصي فلان ولده واهله وقرابته واخوته ومن اطاع امره بما اوصي له ابراهيم
بنه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون واصحاب جميعا
ان يتقوا الله حق تعالاه وان يطيعوا الله في سترهم وعلايتهم في قولهم وفعلهم وان
يلزموا طاعته ونبذوا عن معصيته وان يعقبوا الدين ولا يتبعوا قولهم وجميع ما وصاهم
به ولا غنا بهور عنه ولا غنا باحد عن طاعة الله وعن التمسك بامره واقر فلان ان عليه
من الدين فلان كذا او فلان كذا فاندسبه وسميته الى ابيه وحده واوصي ان حد في حد

ذلك الخلاق فبقية ما منه تامة على ذلك وعلى انه اذا ذكر في ذلك من ذلك من قبل غيره لهذا الموصي
او قبيح له او لا له او كما اودى سلكا لا او غيرهم من الناس فعلى هذا الوجه ان يخلصه من ذلك
او غير ذلك بقدر ذلك الدرك فاما ما يحكيه على انه اذا حصل هذا الحاج بعد ما ومنه وغير ذلك
من وجوه الاحصاء فعلى هذا الوجه ان يخلصه من ذلك بعد ما من ذلك بعد ما من ذلك بعد ما من ذلك
في مثله وعلى هذا الحاج بعد الله فمبينا قد ان يتضح ويختص بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي
وصف فيه وقبل كل واحد منهما جميع هذا العمان والذكر بمواجبه كل واحد منهما صاحب قبل
الاختلاف والاستيعال بغير ذلك كمن يجمع هذه المراه في يد هذا القاض الحاج على هذا الوجه
على انه ان فعل من هذه المراه ففعل بعد فطاع هذا الحاج ورجوعه الى بلد المجرى
على هذا الموصي وكان مبرا فاعين الميت وان فطره هذه المراه عن حاجته انفق بقدر ذلك من
ماله ورجع به على هذا الوجه في ذلك مال هذا الموصي وبقية الكتاب وان جعل الفصل
الحاج كمن فيما فعل من نفقته بعد رجوعه من الحاج ومدينة له منه موصيه هذا فان كمل الحاج
رجل بالدرج يكتسب وكفل فلان عن هذا العاني بامر من هذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه
لهذا الدرك الموصوف فيه على ان لا واحد منهما كليل صاحب من صاحب بامر اياه بجميع ذلك
تاما كالحق لا فساد فيه ولا خيار على ان لا واحد منهما احاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء اخذ احدهما
كيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى ولا يراه لكل واحد منهما الا باءا جميع ذلك الى هذا المقتضى له
وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بمواجبه بقضاهما قبل الاختلاف وان كفل من
الحاج فامره اذا خالف ككتب وقدمت فلان من هذا الحاج بامر من هذا الموصي بجميع ما يجب عليه لهذا
الاختلاف الموصوف فيه تاما كالحق لا فساد فيه ولا خيار على ان لا واحد منهما كليل صاحب من صاحب
بجميع ذلك وينبغي ان لا يفسد في امره بالفلان عن الميت يكتسب على هذا الميت وبقية ما كان بينهما
ويبقى على نفسه ذاهبا ولا يحل من الميراث الذي يكتسبه له ويقضي فحال الميراث
والا على منهما امر مناسب الحج على ما شرع الله تعالى ويذبح لغزاة او بخرما استيسر من
الحديد من مال نفسه وفي امره بالنفق عنه يكتسب وقد كان او من هذا الموصي ان يقرضه ويحج
من ماله الذي اراه به وهو بلد فلان ليمتنع بهما في اشهر الحج عنه فيقرض الميراث او لا يقرض
الحج بعد هذا ويختار له من ذلك تحلا ماله ما هو موافق له في نفسه واعظم فاحار
وصيه هذا فلان دفع اليه هذا المال ليعتق من هذا الميت ويحج عنه ويمتنع بالقرع الى الحج
في الشهر الحج وينفق على نفسه ذاهبا وقافلا في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وغير ذلك
من حاجه التي لا يثبت بها بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير فيجوز بالعمرة اذا انتهى الى الميقات
مشرقة عنه ويقضي فاما لما على سنينها من اجل من هذا من حجة مفردة عنه فيقضي ما سلكها
على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح لاحد هذه المنة او بخرما استيسر من المهدى من مال نفسه
ان احب وبعار وقفا به واصحابه ان احب وذلك مباح له بمحمد الله وفي الاذن بامر غيره
الحج اذا لم يجره عنه بقرعة او غيره يكتسب وقد اذن هذا الوجه لهذا الحاج عن هذا الميت ان
مروا واصابة آفة او عثر من له امر فاحج ومنة من الشيوخ والمروء على وجهه ان
يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفع اليه ان يقي شي منه بعينه او كسعة
اشترها او غيره ذلك من حله بجهه بمحمد الله ان يسلم ذلك الى غيره ومن يختار فحق يصلح
للقيام بهذا الحج والقنان والتمتع قيامه ويقيم في ذلك من ماله نفسه ويأذن له في الاذن
على نفسه على ما وصف فيه وقبل ذلك منه مواجبه ويقرض كتاب كذا في الميراث

الفصل الحادي والعشرون في العواري والودائع والتجارة
اللقطة اذا استقر من آخر اذا ليسكنها فارد صاحب له ان يسقط منه كيف يكتسب
قال محمد رحمه الله في الامر يكتسب هذا الكتاب فلان بن فلان يعين المعير من فلان بن فلان
يعين المستعير انك اسكتني الدار التي هي كذا في بلدة كذا اخذت ودعا كذا والناس
والتابع والتابع كذا هكذا كذا يكتسب ابو حنيفة واصحابه وكسرها الله والطحاوي وكسرها
كافا بكتبات اسكتني دار كذا على ان اسكنها واسكن غيره فالاجنبي يكون له اسكان غيره
بالاجماع فان المعير لم يقر للمستعير على ان يسكن غيره لا يكتسب ان يسكن غيره عند ان يقر

رحمة الله لا عن غيره المستعير لا يملك لغيره من المعير ولا معاينة نانا لا عقارة ان كانت
مطلقة بان قال اعزتك ولم يقر للمستعير به انت فانه ان يمتنع به ويغير غيره حتى يمتنع
سواء كان المستعان بما يتفاوت الناس في الانتفاع او مما لا يتفاوته وان كانت الاعارة مقيدة
بان قال اعزتك للمستعير به انت ان كان المستعان بما يتفاوت الناس في الانتفاع به لا يملك ان يغير
من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وان كان المستعان بما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به فله
ان يغير من غيره وذلك نحو سكك الدار وابوابها واذا كانت المسيلة مختلفة على هذا الوجه فالحق
والخصاف رخصتها الله اختار ذلك ليعين المسيلة بحسب ما عليها قال محمد رحمه الله يركب
ودفعها وتضمنها منك في شهر كذا من سنة كذا فخذ كذا التاريج من وقت القبض انما فعل ذلك
لان حكم العارية بما يتفاوت فيه العلماء فمعه علمائنا رخصتها الله العارية امانة وعنده ان في
رحمة الله مقنونة فيذكر كذا التاريج من وقت القبض حتى اذا دفع الى القاي يري القاي منة
يعلم القاي ان وقت دخلته في زمانه وان اذاد المستعير ان يكتسب المعير كذا بالاسكن يكون
عنده كذا يكتسب قالوا وانما يخرج الساكن الى الكتاب حتى لا يدعي لما كنت انك سكتت بغير عقد
وتوفيق الى القاي يري توفيق المنايع بغير عقد ليعين عليه باجر المثل وكذا كذا اذا ائتمروا
سكنه فان المالك يضمنه اذا اذاد المالك من سكنه فمروءة هذا الكتاب هذا الكتاب من فلان
ابن فلان يعين المعير فلان بن فلان يعين المستعير ان اسكتك الدار التي يبيع بحلة كذا احسد
خودها كذا الى اخره على ان تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعنا اليك وتضمننا
في شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من اهل هذه القصة يكتسبون هذا ما شهد عليه الشهود
المستقرة آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا استقر من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع
كذا وكذا سنة كاملة او لعا عشرة شهر كذا من سنة كذا ولما سلك شهر كذا من سنة كذا ليسكنها
فلان في هذه الدكة المذكورة يعين المستعير وما شاء منها بنفسه ويأجره وحده واجاره واضنا
ومن سواه من الناس كلهم حتى ينفق هذه الدكة المذكورة فيه فاعارة فلان جميع ذلك وقبضها
المستعير فلان بتسليم المعير ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع وسار في يده على هذه العارية المذكورة
بينه وبينه يكون هذه المستعير مستحقا لهذه العارية على هذا المعير حتى في هذه الدار المذكورة
فيه وصدة المقر له في ذلك وتبطل كتاب واذا ائتمروا من آخره اية يكتسب فيه لصاحب الدار فلان
يعين المستعير كذا ان استقر من فلان مكرها صنفه كذا ليركبه في يوم كذا من موضع كذا الى
موضع كذا ذاهبا وراجعا على ان يرد عليه بماله من الاوقات الا ان صرف الى وطنه واستعير
عنه فاعارة فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذه المركب فصار في يده تخم العارية ملكا
لهذا المعير والله اعلم كذا في الدخيرة وان استقر من موضع كذا من حايطة واذا ائتمروا
يكتسب عليه كذا هذا اما استقر فلان بن فلان موضع عشرين خشبة من حايطة الذي في دار
وتحت الدار وهذه الحايطة من هذه الدار ما يلي الدار التي تلامت دار المستعير وهي بين دار
وهذه الحايطة خارج بين الدارين وهو من موضع كذا الى موضع كذا وطول هذا الحايطة كذا
وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحايطة بارضه وبنايه فلان المعير هذه او ملكه لاحق
للمستعير في شيء منه سوى حق العارية على انه ان يضع خشبه هذه في موضع كذا من الحايطة
ويسكنها على ما يبدله على ان لا يستحق بذلك من هذا الحايطة شيئا بل هو عارية في يده لا ملك
له ولا حق ولا دعوى في شيء من هذه المواضع وعلى هذا الاستعارة منه طريفا واستقر
منه شرا ليعني الاراضي كذا في الطهيبة هذا ما شهد عليه الشهود المستقر آخر هذا الكتاب
شهدوا جميعا ان فلانا التفت بمحمد ومراي اعينهم في موضع كذا القلة وهي كذا وقد فعلوا
عليها وعرفوها وانها اشهدهم في حجة بدنه وقيام عقله وحوان امره وانما القلة ما
ليست بها وبردها على ما كانا وحده يعان امرها ولا يستعير كذا لها ويمتثل امر الشرع بالتق
فيها ولا يستعيرها ولا يبيعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداء في جميع من
الناس واشهد بذلك من اثبت اسم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا في المحرم

الفصل الثاني والعشرون في الواجبات

وي

نه

بكتب فيه اقر فلان كتابا في سنة حضان اقراره من جميع الوجوه انه فلانا اودع عنده كذا غاليا ان يحفظها هذا
المخدر في بيته بنفسه ومن يقوته من عياله ولا يقرها الى اجنيق ولا يجدها من يد ولا يتقلد الى غير
نحوه من غير ضرورة على الله ان اشتد كذا او ضعفت او خالف فيها فمعتنا من وان فتن من جميع هذه
الوديعه ويسلمها منه بقتلهم ذكرا اليه على سبيل الخيط وعلى ان يورثها على هذا المخدر يعينها
اذا استردتها وطالبه بها من ليك او فساد ولا يقتل بعله دون رد ها اليه وذكركم من شركه
والله اعلم كذا في الذخيرة **الفصل الثالث والعشرون في الاقارب**
هذا الفصل يشتمل على انواع الاول في الاقارب من بين سال مطلق اقرار فلان فلانا غاليا في حال
حجته وقيام عقله وجواز امره له وعليه لعله من يرض ولا غيره يمنع صحة اقراره اقر فلان عليه وفي
ذمة فلان كذا اودعها او كذا اديها كذا اديها كذا اديها كذا اديها كذا اديها كذا اديها كذا اديها كذا اديها
يتطلبه بها متى شاء وكيف شاء لا بركة له منها الا بحضرة من اولى من يقوته مقامه من وكيل او وري
او وري لا يسع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة له اليه من حجته
ومدقة هذه المقرة في ذكركم في غايتها خطأنا شاعها او ذكركم في تاريخ كذا وكيت وقبل منه هذا
المقره هذا الاقرار له بدك قبولها صحيحا واشهدا على انفسهما بدك كذا من ان ثبت اسم آخر بعد ان قري
عليها هذا الاقرار يعرفه به واقر الاقارب قد فهماه ولما طاب علمه او ذكركم في تاريخ كذا او اقراره
بيان التسمية وكذا كذا في الكتاب وفي الاسباب كذا من جملة ذكركم من متاع او فساد او اودع
عنه اشتراه منه فكتب عند قوله ديننا لا نقا وحقا واجبا فمعتنا من وكذا او اودع اشتراه منه بقتل
صحيح وقبضه منه وداة ويرثه من يرضه عليه بطله وابدا بايعة عن جميع العيوب بعد معرفتها
كالغير صحيح وان كان الثمن مؤجلا بكتب مؤجلا الى شهر كذا او الى سنة كذا او على سنين على حسب
ما يكون كماله من هلاليتين وليكن لهذا المقر ان يطالبه بهذا المال حال قيامه هذا الاجل وله ان يطالب
تجدد ما حل هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لا براءة له منه الى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا
المبيع حاله ما وقع عليه عقدة هذا البيع من غير تاخير عما اكتنفه الباع حاله ما وقع عقدة هذا
البيع لان من مد هبة في حصة بعتة بعتة ان من اشترى شيئا بعت في سنة ولو بيعت السنة
فالاجل يعبر من حين قبض المبيع وان كان القبض بعد سنة لامين وقت البيع وان كان الثمن مباحا بكتب
ملا من الى سنة اشهر من ثمانية سنة بعت بعتي اليه عند كل نجم كذا او اقراره ان يحل المال عند تأخير
بخرم كيت غاليا مائة احد بغير منها واخذ بخرم في بخرم جميع المال عليه حال والتجيم باطل ويكتب من
عنوان يكون ذكركم شرط في البيع لان هذا الشرط ليسد البيع ومن جملة الاسباب التي في ذكركم في تاريخ كذا
وحقا واجبا بسبب فرض صحيح استقرضها منه وانه اقرضها من مال نفسه اياه ودفعها اليه وانه
قبضها منه وصرفها الى حياجه ومدقة المقره هذا اقرضها خطأنا ولا يكتب في القرض مؤجلا لان القرض
لا يقبل التاجيل كذا في المحيط الا في مسئلة واحدة وهي ما ذكركم الطحاوي رحمه الله ان الاجل
اذا او يمان يقرض فلان بن فلان الدين درهم بعد مائة سنة فعذرا الاجل صحيح كذا في الطحاوي
ومن جملة الاسباب لعصبة فكتب ديننا وحقا واجبا بسبب غصب منه مثل هذه الدرهم ومن
جملة ذكركم الاشتراك فكتب ديننا لا نقا وحقا واجبا بسبب اشتراكه عليه كذا اقرضه كذا
حيلة ذكركم الحالة والكفالة فيمكن في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه هذا الدين لهذا
المقر ويكتب في الكفالة بسبب كماله عن فلان هذا المقر له بدك من كان عليه وان اراد الاقرار ببقية
سها المرات فكتب ديننا لا نقا وحقا واجبا ببقية من لها الذي يقرضها عليه واوقاها بقتنه
تطالبه بدك متى زوجت مثلها اياه سرعا وان رهن المقر اعيا نالقلية بعد المال يكتب بعد
الاقرار والتعديف وقد رهن هذا المقر له بعد الدين من اعيان ماله منه مند بلا بعد اياه
حيثما طوله كذا او عرضه كذا او قيمته كذا او دينها طوله كذا او قيمته كذا او عرضه كذا او قيمته
كذا او صفه طوله كذا او عرضه ولونه وقيمته كذا او سلمها اليه فقبضها منه بجميع ذكركم
عنه بعد الدين له بحسبها الى ان يسوفي كل هذه الدين منه وكان ذكركم كذا بعتا بعتا الشئ
المستعين في آخر هذا الكتاب وان اخذ بالدين كذا من المقر بكتب بعد الاقرار بالدين والفقير
وقد كفل فلان عن هذا المقر بامره بجميع هذا المال المقر به كفاالة صحيحة تجازي ناذرة باجاة
هذا المقره وقبضه كذا مواجعة في مجلس هذه الكفالة على هذا المقر له ان شاء كتاب هذا

الكفيل يحكم هذه الكفالة وان شاطا ب هذا الاصيل بخرم الا مائة اذا اذنا كتابة المقر على المتغير
واقراره بدك لا يصح بكتب كفاية النكاح فيصير به المقر دينيا على المتغير ووجه كتابته هذا ما نوج
فلان ابتنته المتغيرة فلا فة بولاية الابوة من فلان المتغير بن فلان بنكاح صحيح بخرم من الشئ
العدول وقبل اب المتغير فلان هذا النكاح لا ينفذ المتغير هذا فصارت هي امراة وصار هذا المقر
لا رشا لها عليه **فوق آخر** في اقرار رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما عن الآخر بكتب اقر
فلان وفلان طابعتين راغبين في حال صحة ابداهما وفيما عرفتهما او جواز امرهما لهما وعليهما
لا حلة لهما ولا بولعهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الاقرار ان فلان وفلان عليه ما وفي ذمتهم كذا اودعها
دينا واجبا وحقا لا رشا بسبب صحيح عرفاه له ولزمتما الاقرار له بدك وكذا اقرضها لفلان وفلان بنكران
غنيان ما كان من الاعيان والاولاد ما بقي لهما الدين وزيادة على ان كل واحد منهما كفيل لهما بدك
له وهذا المقر له ان شاء اخذها بدك بخرم وان شاء فداي واحد بعت واحد بعت بخرم في هذا المال
كفاالة لبراة لكل واحد منهما ولا خلاص بدك بخرم كذا كفا عليه من طابعتي امراة ومدة هذا المقر له في ذكركم
كفاة بخرم وقبضه في كتاب **فوق آخر** اذا كان في صكك باسم رجل فاذ ان يقر ان هذا الدين لفلان
واسمه في الصك عارية فوجه كتابته بخرم الشئ المتغير آخر هذا الكتاب ان فلانا اقرضها لفلان باسمه
على فلان مالا مملوفا كذا اصيله وهذه بخرم لثم الله الدين المتغير بخرم الصك بخرم من اقره
الى آخره بخرم كيت اقر فلان ان جميع المال الذي باسمه على فلان في هذا الصك لفلان وفيه وذو نسب
المان جميع وان كان بخرم لفلان يكتب ان كذا اودعها من جميع هذا الدين لفلان وفيه وذو نسب الناس
اجمعين بخرم صحيحا وحقا ثابتا بخرم لا رشا واجب عرفه فلان ولزمت الاقرار له فلان هذا المال لفلان
لفلان وفي ملكه واذا اسمه في ذكركم عارية ومعتنة لفلان وانه لا حق له على فلان فيما اقر له به مما وصفت ولا
دعوى ولا طلبية في ذكركم بخرم من العجوة وان هذا المقر له اقرضه بالعرف بينه من هذا المقر ومن سائر
الناس جميعين ولحق باقراره وقيمته والبراءة به وقيمته وان هذا المقر له اقرضه بالعرف بينه من هذا المقر ومن سائر
والمادون له في ذكركم في المقتضية بخرم ان جملة هذا المطلب ذكركم في حياجه هذا المقر له وفادته ان شاء
ولي المقر فيه بخرم وان شاء بخرم بدك ذكركم من اقرضه بخرم بخرم في ذكركم بخرم
وتجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيت شاء وكما شاء مرة بعد اخرى لا حق لهذا المقر في ذكركم ولا في غير منه ولا
سبيل له على بخرم ولا على اقراره ولا على بخرم ولا على بخرم كذا من مدقة ولا غير ولا دعوى بخرم
الرجعة قد يبرأ وحديث ولا تعرف تعرف فيه المقر فلو باطل مرة وقد والدين ثابت على المطلب على حاله
وهذا المقر من هذا المقر له ان اسحق هذا الدين المشي الموصوف فيه او شيء منه لانه انما يستحق بسبب
احد هذه المقر ومدقة فلان في ذكركم في بخرم الكتاب **فوق آخر** في الاقرار بقبض الدين اقر فلان طابعا انه
كان له على فلان كذا اقرضها واجبا بسبب صحيح وقد كانا بدك كذا اقرضها اخره على هذا مرة سنه عدول
وكان في ذكركم كذا بخرم في ذكركم والاشهاد عليه وانه قبض من فلان هذا اجميع هذا المال المذكور في ذكركم
منه تاما كمالا وايقا بدك ذكركم كله اليه والبراءة من جميعه بخرم اياه وان الصك الذي كان في يده باقرار
له لهذا المال قد مضى من يده فمقي اخرجه بخرم من الدرهم فلو باطل لاجبة له بخرم عليه ولو ادي بخرم عليه
بخرم من الدرهم وغيره من وكيل او قمت او وارث بدك الصك صحيح ذكركم المال او بخرم من بخرم
مقامه مبطل في دعواه قبله بدك الصك وقبل فلان بن فلان بجميع هذا الاقرار ولا يبرأ ولا يقبل لاجبا
لما طبع منه اياه بخرم ذكركم في بخرم الكتاب **فوق آخر** في الاقرار بقبض الدين اقر فلان طابعا انه
عزلا اقر فلان طابعا انه كان له على فلان وفلان كذا اديها كذا اديها كذا اديها كذا اديها كذا اديها
عن صاحبه بخرم صحيح بخرم هذا الدين ومن له عنه بخرم على ان له ان اخذ اخذها بدك كذا ان شاء
وان شاء اخذها بخرم اخذها بخرم وكذا شاء وكذا شاء مرة بعد اخرى وان فلانا وهو وحده
هذين الغريمين فمقي كذا هذا الدين الواجب لهما كان عليه لهما وكان هو كذا عن صاحبه بخرم فمقي
هذا الدين عتقا ومن يقره له بخرم هذا الذي فمعاة ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا
دعوى له قبله في هذا الدين لا في كله ولا في بخرم لا قد يبرأ لاحديث ومدقة هذا المقر له في ذكركم واجبة
واسمها وان ادي احدهما فمقي خامة بكتب وان فلانا وهو اخذ هذين الغريمين فمقي فمقي بخرم
من ذكركم وبخرم هو من ذكركم وبخرم صاحبه ايتا من كفا لهما عنه بخرم بخرم بخرم كفا لهما
وعلى هذا التودي ذكركم ايتا بسبب كفا لهما عنه وانه اعلم **فوق آخر** في الاقرار بالخطأ اقر فلان

بعضہ

22

عليه الدية من ابروه عن دعواه بكتب اقر فلان وفلان واولاد فلان في حال حيا او اقرارهم بالدين
الغمر ابرو فلان بن فلان عن كذا دعوي وضوفا كانت لهم عليه وقيل خصي ما عن دعوي الاب فافهم
فالغمر كذا فائدة دعوى عليه انه ضرب ابا فلان فلان بالركن وجب عليه الدية لا يبرأ من
ميوان الغمر وانه كان مسكرا لدعواه هذه فابراوه عن هذه الدعوي وعن جميع الدعوي والفسوقان
كلنا ابرو صحيحا فانه قبل منحه هذا الاقرار قبلوا صحيحا ويتم الكتاب وان كان المدعى عليه يدعي على
ورثة هذا الميت الغمر اخذوه بسبب هذا الدعوي بغير حق فابراوه عن دعواه هذه فافهم فكتب
اقر فلان الغلابي في جواب اقراره كتابا انه ابرو اولاد فلان الغلابي وهو فلان وفلان وفلان
عن دعواه فافهم فافهم اخذوه بغير حق فابراوه عن دعواه هذه فافهم فكتب اقر فلان وفلان وفلان
ابراوه عن دعواه فافهم فافهم اخذوه بسبب هذا الدعوي بغير حق فابراوه عن دعواه هذه فافهم فكتب
ببعضهم ولم يكن لهم حجة بجهل فلان عليه علي وفق دعواه هذه فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
دعواه كثيرة باحبا لهم وغيرها فابراوه عن هذه الدعوي ابرو صحيحا والغمر قبله منه قبلوا
صحيحا وبغير الكتاب براءة غير يبر في تركه هذا ما شهد الي قولنا انه كان له علي فلان كذا فافهم فافهم
وتخلف من الورثة فلانا وفلانا لا وارث له غيرهم واولاد فلان من قبله هؤلاء وفي هذا فلان لهذا
المال يرجع به في تركه ابوه وانه اقره من جميع هذه المال فاشترطه بتمامه وهو كذا اي دفع
فلان ذلك اليه ففهم عن والده فلان يرجع في تركه وانه شامد له كذا وكذا يبرك لهذا السبب
من قبله وسببه علي ان يعلمه او يبره عليه ما يبره من الحكم رده ما قبله ولم يبرك له في تركه فلان
دعوي ويتم الكتاب فلو صلح هذا الداعي علي حسنة من ردهم والدين ان لم يرجع في التركة
الا بحسنة وان صلح علي عرض قيمته حسنة كان له ان يرجع بالدين اذا شرط الرجوع بالدين وان
ادعي فلو شرط او لم يشرط قال ادعي لا يرجع لم يشرط وهو متبرع وفي قبضه الغمر من الدين
والرجوع اده من التركة بكتب كما يكتب في الفصل الاول من البراءة الا برأ عن دمر العهد هذا ما شهد الي
قولنا ان فلانا ادعي ان فلانا قبل ابوه بالبراءة فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
مراثة عقاقنه وبراءة عن دمر ابوه فلان ومما وجب له عليه لقتله اياه فلاحق له عليه ولا قبله
بسبب ذلك ولا دعوي ولا طلبية بوجه من الوجوه وبسبب من الاتساق ففهم ادعي عليه في آخر
وفي الخطا يكتب قتله خطأ لم يبره به ذلك فوجب له عليه وعلى عاتقه الدية ولم يخلف وارثا
غيره مراثة عقاقنه وعن عاقلة الي آخره وفيما دون النفس قطع يده ففهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
واسه ووجب عليه كذا فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
ادعي عليه انه متبرع من حرره كذا كذا ابروهما وكذا فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
له في الفسخ في دارة فلم يلزمه قطع اليد او يكت انه كان اتهم به كذا باطلا ولم يبره منه شيئا وهو
بري بما ادعي قبله ففهم ادعي الي اقراره البراءة عن الدعوي في محله وده هذا ما اقر به فلان انه كان
له دعوي قبل فلان في جميع الصبغة المشتهة علي كذا ويبرهن مواضعها وحدها فافهم فافهم فافهم فافهم
افهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
هذه الدعوي مراثة ابرو عن جميع هذه الدعوي في هذه الصبغة بغيرها فلم يبره له بعد هذا الاقرار
حق في كل هذه الصبغة بغيرها ولا خصوصية وانه لو ادعي هذا واخذ من يبره مقامه الي
آخر ويتم الكتاب وانه علم كذا في الذخيرة

في الرهن

ان فلان عليه وفي ذمته كذا ادعيه فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
او فلان اتلاف كذا او منعه فلان او عن كفالة فلان وانه رهن هذا الدين هذا الطالب جميع الداد
التي هي في موضع كذا وكذا فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
الدية وقسمتها من جميع حقوقها وملا ففهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
الي افتتاكه ما بقي عليه شي من هذا الدين ومدة هذا المدة في ذلك كله فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
فيهم جملته وكذا او امينا في بيعه ككتبه تحت القرض علي ان هذه الرقعة وكيل في بيعه ذلك كذا عشرة
شهر كذا من سنة كذا ان لم يرد فع هذا الرهن هذا المال الي هذا الرهن ولم يبرهن هذا الدين ببيع
ويبيع ما شاء منه باي من شاء وياخذ منه ففهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم

هذا الدين رده علي هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك دينا له علي هذا الراهن علي حاله
فيما له به فانه كان جعل ببيعته الي غير الرهن ككتب علي ان فلانا ابن فلان وكذا في بيعه او يقول امينه
علي بيعه وقت كذا في بيعه ويبيع ما شاء منه ويبيع منه ويبيع منه هذا الرهن فان كان فيه فضل الي
آخره كالا ول فلان كان وفيه شرط جعل الرهن علي يد عدل ككتبه فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
مقدرا من رهن فلان هذا الراهن وهذا الرهن ترايبا ان يجعل هذا الرهن علي يد فلان بن فلان
يكون قد لا يبينهما امينا في بيعه وقد دفع هذا الراهن الي هذا العدل ففهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
فارغ عن كل ما مضى ومما مضى من هذا الرهن فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
كتبها فلان وجعلها امينا في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين الموكل يكتبها فلان عند عدل لاجل ان
يبيع ذلك ويبيع منه ويبيع الي فلان ذلك ففهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
وان كان فيه نقصان ففهم فافهم

كتاب رهن الدين علي سبيل

الاختصاصه هذا ما رهن فلان فلانا جميع دارة التي هي في موضع كذا وكذا فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
الذات بعد دهرها وحقوقها كذا وكذا فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
لازم السبب صحيح وهذا ما يرا فافهم

كتاب من جاز الرهن في هذا

هذا ما رهن فلان بن فلان جميع دارة التي هي في موضع كذا وكذا فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
كذا ادريهنا ارفنا ما صحيحا جائزا فلانا في آخره فان كان فيه بالاذن بالاتفاق ككتب وقد اذن
هذا الراهن لهذا الرهن ان يبيع هذه الدار بنفسه ويسكنها من شاء ويبيع منها ما يشاء وبغيرها ما يشاء
غير شرط كان في هذا الرهن وابطاح له ذلك علي انه كذا فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
ما دون له في ذلك انما استنتجنا ما لم يبرهن هذا الراهن وابطاح له ذلك الرهن هذا الدين وقد
فه الرهن ذلك من مولجته ويتم الكتاب لا فلان برهن منقول اقر فلان طابا انه رهن عبده
فلان كذا امينه كذا او قيمته كذا ابرو وجب له عليه من الدين وهو كذا فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
يحفظ الرهن هذا الرهن بنفسه ويمن يشر به من عياله ويجبسه بدينه ولا يستعمله ولا يبرحه
من يده ولا يستهلكه فان استهلكه او مضع شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويستقط من دينه بقدر
ذلك ومدة هذا الرهن في ذلك كله فافهم

الفصل الثالث والعشرون

في الاوقاف وهذا الفصل يشتمل على انواع النسخ الاولي في اتخاذ المتجدد يجب ان يعلم
ان المسلم اذا اتخذ دارا للتسليم مسجدا وسلم المسجد الي المتولي وادان للناس بالخدمة والصلوة
فيه ففهم فافهم
الاوقاف والعقود والتسليم شرط لم يبرهنه مسجدا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي
يوسف ليس بشرط غير ان يفتن فيه عندهما بطريقين احدهما بالتسليم الي المتولي والثاني
بالقلا فافهم
جماعة او غير جماعة يصير مسجدا وعند محمد لا يصير مسجدا الا اذا صلي فيه جماعة وانه
ابي يوسف اذا جعله علي هيئة المسجد يصير مسجدا والا لا ينجح فيه الي شيء آخر كذا ذكر
تقن المساجد في شروحه كذا في الامار بمحمد الدين النسي رحمه الله في شروطه ان عند ابي
حنيفة رحمه الله يشترط لصيرورة مسجدا التسليم الي المتولي والقلا فافهم
وعند محمد اذا جعله علي هيئة المسجد صار مسجدا فاذا ادان وان يكتب في ذلك كتابا
كتبه يكتب فيقول لم يبره كذا رحمه الله كناية هذا النسخ في شروط الاصل كان الطحاوي
والخصان يكتبان هذا ما جعل فلان الغلابي في حجة عقله وبدنه وجوانا مع طابا
راغب جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه وفي يديه وابور بيد الشراطي كان يكتب

هذا ما شهد عليه المشركون آخر هذه الكتاب وتبع المتأخرين قالوا على قياي قول أبي عبيدة
وأما به وجهه من الله فينبغي أن يكون هذا الكتاب من فلان بن جند الاربع مسجد الجند في الارض
باعتناق القبط وقد ذكرنا في اعتناق القبطان ابا حنيفة و ابا يوسف ومحمد وحسنهم الله ما ذكروا
يكتبون هذا الكتاب من فلان ففنا كذا وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه ابو زيد فكتبوا
هذا ما شهد عليه المشركون آخر هذه الكتاب ان فلانا اقرعهم واسندهم على اقرار
في خلد حجة بدقه وقياهم عنقه وجراد اسلمه وعليه لا حيلة له من مؤلف ولا غيره يمنع حجة اقراره
انه جند جيب الرضه او اداه التي هي ملكه وفي يد يمينه تحت تصرفه وقد جعلنا على هيئة السجود
في كوزة كذا في تحلة كذا ويشمل عليها الحد والاربعة جعل هذه البقعة الموصوفة المحذورة
فيه حدودها وجبعت البناء القابع فيها وهي مغرقة لا تبق فيها مسجد الله تعالى طيبا للزباد
وهذا من ايام عقابه وانحصار من ملكه الى الله تعالى فحمله الله بيننا ولصداه مسجدنا يملكون
فيه المكتبات والنواميد ويذكرون الله تعالى فيه انا الله التبارك وتعالى ويذكرون
الغنان ويذكر العلم فيه من كان من اهل قحلي يتبعها وبين الناس ولا يخلع ثاب عليه ولا يخال
بينهم وبينه وقد اذن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بقية اذنه اياهم بذلك خلوا
واقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها باذان واقامة بجميع من السجدة وبمعاينةهم فصار
جميع هذه البقعة لله تعالى بيتا ولعباده مسكنا ومعبدا لا يمكن لغيرها ولا حقا
ولا في شيء منها ولا من سواه من الناس لا في اصلها ولا في بقاياها ولا سبيل له ولا احد من ورثته
على اطلاق شيء من ذلك ولا على تغييره واسند على اقرار القوم الذين اقبلوا عليهم في هذا الكتاب
في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصلوة جماعة وكنت كتب فيه وقد خرج هذه المنة بجميع هذا
المسجد من يده الى فلان ففحصه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله هذا المتصدق بنسليم اليه
فادخل من موانع التسليم بجميع ذلك في يده هذا المولي على ما جعله هذا المتصدق له ولا سبيل لاحد
الي اخره والكنوع لا قد اوردوا في نوع اخر في اتحاد الرابطة لتزول المارة فيه كالتيارة
فيقول ظاهره قد ذهب الى حقيقة حجة الله انه لا يجوز ان لا يكون له اذنه من جمع فيها كافي سائر الارض
على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز ان اذنه كناية يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق او يكتب
هذا كتاب فيه ذكر ما وقف وتصدق او يكتب هذا ما شهد عليه المشركون آخر هذه الكتاب ان
فلانا جعل جميع الرابطة المشتمل على المنازل والخرق والساحة والاراضي التي في موضع كذا هو مائة
موقوفة متقوفة مخصصة بجماعة فاذة لغزنا الى الله تعالى وابتنا لرضاه لا فساد فيها ولا جنة
ولا مشقة ولا نجيبة ولا موانعة لا يباع ولا يوهب ولا يهب ولا يؤخذ ولا يملك بوجه من
العقبة ولا يملك بوجه من فاقية على اصولها ما يثبت على سبيلها الى ان يترك الله تعالى
الذي يترك الارض ومن عليها وهو خير الرايين على ان يكون منازل ومسكن للتيان طلال
وابناء السبيل على ان الراي في انزال من ينزلها ويسكنها الى القوام بها الباقى كل وقت وزمان
ليسكن من اجتمعوا ويخرجون من اجوعا على ما يكون اصله ووقف لهذه المدة فة والتمس
في ذلك ما يشاء فان كان شرط الواقف ان يتركها للفقراء ولا يبيعها الكفار يكتب على ان سكنها المسلمين
يتركها للمسلمين ولا يمكن الكفار من النزول فيها فان كان شرط نزول اهل العلم لا غير يكتب على ان
سكنها اهل العلم المسلمين والمثقلين دون غيرهم وان شرط نزول اهل القرآن والقراءة يكتب على
هذا القياس فان كان الواقف قد وقف لعمارة الرابطة وقفا آخر يحرمه وان لم يكن وقف ذلك وقفا
يكتب على ان القوام ابدان يواجدوا من منازلها ومن عليها بقدر ما يبرحها من غلتها فاذا عرفت
وقت الى ملحقها عليه هذه الاوقف على ان الراي في اختيار ما يوافق فيه الى القوام وان
كان الواقف لم يشترط ذلك فالعمارة على من يسكنها بطريقه وقد اخرج هذا الواقف هذا المدة
من يده واقدره من ماله وسلمها الى فلان فبعد ما جعله متوليا له كذا ليوليها على سبيلها
كفاة ويوليها من احب من يملكها ويوليها من احب وفيها على ذلك منه بتسليم
جميع ذلك اليه فارغ من موانع التسليم وهي في يد هذا المولي على العدة المتناهية
فيه لا يحل لو الي ولا قامن ولا قير ولا يدي سلطان تخير ذلك عن وجهه ولا يتبدل شرط
من شرطه فحق يملك من ذلك فخذ بانه بائنه ونحوه لخطه بانه بائنه وانه حبه وبانه

يجل

والواقف

والواقف اجره عليه ما ذكروا وامره وقد حكم حكمه على فلان هذا الحكم بين المتأخرين بقرار هذه العدة ولزومها
على وجهها بخصومة محبة جنة بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجلس قضائية وحكم عليه بموافقة
هذه العدة ولزومها بخصومة جنة بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجلس قضائية وحكم عليه بموافقة
المعقول الذين اقبلوا اسامهم آخر هذه الكتاب وذكروا في يوم كذا **نوع اخر**
في اتخاذ القبرة فنقول ظاهره قد ذهب الى حقيقة حجة الله انه لا يجوز ان لا يكون له اذنه من جمع فيها كافي سائر الارض
له الدعوى فيها وما روي الحسن عنه انه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيها سواه
ويجوز عن الحاكم ان يفسر للمروية انه قال وجدته في النوادر عن ابي حنيفة انه اجاز وقف
القبرة في الطريق دون سائر الاراضي وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز وقف
القبرة واشتراط التسليم فيها على الخلف الذي يترى المسجد والتسليم فيها بالتسليم الى المستط
او بدفع المولي فان اراد كتابته يكتب ان فلانا جعل ارضه و يذ كرمها و حذوها مائة موقوفة
موقوفة وقفا صحيحا جازا فلان الى فلانا وهو خير الرايين فحمله الله بيننا ولصداه مسجدنا يملكون
فيها مواتهم في كل وقت واوان اذ لا يمنعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد اذن للناس
ان يدفوا فيها مواتهم وقد دفن طائفة من المسلمين فيها ما قاموا به بعد ما علمنا بسبيلها واذن لهم
بالدفن فيها فيما مضى ومقبرة المسلمين مستقبلة لهم على ما جعلها الواقف وان لم يذكر في طائفة
من المسلمين فيما مضى ما كانت قد اخرج هذه المتصدق هذه الارض من يده وجعلها في يد فلان
المولي لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاة على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق باخر حكم الحاكم
لما فيه من الاختلاف حتى يصير حجة على من لا يقد بل على بطلان وجه المرافعة الى الحاكم اذ يرفع
الملك من وقت ميتة فيه ويسال القاضي ان يامر بتفريق ارضه لما ان هذا الوقت ليس بلامر يقام
الراضي المالك بغير يده عنه وبحكم حجة هذا الوقت ولزومه يكتب الكاتب وقد حكم حكمه على
فلان هذا الحكم بين المسلمين بقرار هذه العدة ولزومها على وجهها على وجهها بخصومة محبة جنة
جنت فيها بين هذا الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا مواتهم فيها فلان الواقف
قد اخرج عن وقعة اخذوا من لا يري ذلك لا رجا حكم على الواقف هذا بلزومه في حجه
عنقه خصمه اذ لا رجا وقف اختبائه عليه لم يكتب لا يحل لو ان لا قامن الى آخر ما ذكرنا
نوع اخر في جعل الارض طريقا لعمامة المسلمين فنقول في ظاهره قد ذهب الى حقيقة حجة الله انه على الخلاف
على ما حكينا عن الحاكم ان يفسر للمروية انه قال وجدته في النوادر عن ابي حنيفة انه اجاز وقف
ما ذكرنا غير انه يكتب ها هنا وقف ارضه على ان يكون طريقا لعمامة الناس لان القامة يساري
السلم في المروية في الطريق والطريق في هذا نظير الرابطة بخلاف القبرة لانه لا يجمع بين القامة
والتسليم متباعدة واحدة ويلحق باخر حكم الحاكم كذا في المحيط **نوع اخر**
في اتخاذ القنطرة وطريق كناية هذه اسامهم وان فلانا جعل قنطرة التي بناها على بحر كذا او على
وادي كذا او يكتب باذن سلطان الوقت ان كان الوادي والهر للعمامة وان كان لقوم محسوسين
يكتب باذن فلان وفلان وان كان لخصم معين يكتب باذن فلان وقامين اياهم خيل واخر قامين
اها على طاعة او طاقين او ثلاث طاقات ويكتب ليكون طريق المروية لعمامة الناس الى الخرو والاعلم
كذا في الاخيرة **نوع اخر** في جعل الخيل وقاعه وسلاحه للتسليم يكتب فيه بجميع
جبله وهي كذا وكذا او جميع سلاحه وهو كذا وقفا مؤثرا حبسها جازا قايما على حالها من دهر
الحجاء في سبيل الله تعالى ليس عليها اهل الهادي في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على ان
الراي في الاوقف والاحقة للقوام عليها ابدان فحمله الله الى من احتوا باخذها لغزنا احتوا من مستعملها
كفاة ما شاءا وكلما شاءا ويد كرمها لا يغير عليها ابدان الا المروية وسلاحه وعفاه على انه
ان نغير منها شيء لمروية او فساد او هدم او كسر او غيره كذا وصار حال لا يصلح للحجاء بله
الغيره اسند بل بقيته غيره مما يصلح للحجاء بل بقيته كان في كل وقت ومن كان يستبدل بالمريقت
صالحا للحجاء بل بقيته غيره مما يصلح للحجاء بل بقيته كان في كل وقت ومن كان يستبدل بالمريقت
وبين الكتاب ويلحق باخر حكم الحاكم وعلى هذا العواميل والحوامل من الدواب والنعم اذا
سبل الحبل انقال اهل الجهاد واستشفاء المألهم وكذا كذا العبيد اذا سبلهم لخدمة اهل
الجهاد فقد اكله جاني عندهم بحسب الله وطريق كناية ان يكتب الى فلانا قايما على حالها

التي تلين بوليين بحمد هذه المدرسة والمشهد بفتح الابواب ولعلنا لها ونكسنا ونزنا
الحسين والعماد ويصلحوا به ويقطعون الحشيش ويضعوا لها منة الحاجة اليه العرفع وينظفان بيت
الحلأ ويؤخذ ان السراج والتمديد كفة ونحشا في المواضع التي يحتاج اليها فيهما من سنة من هذا
النقد الف وما يتا درهم لكل واحد منهما من ذلك ستمائة درهم ويصرف اليه من اهل العتبة والطلاب
والامانة بجملة المدرس في هذه المدرسة فيغوض اليهم اقامة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيمكن
فيها ويحفظ بيت الكتب في هذه المدرسة ويطلع احوالها ويأمر في امورها ويعين بامر من يولا هذه
المدرسة والمشهد في سنة من هذا النقد الف وما يتا درهم قسطا لغيره من ذلك مائة درهم فان راى المدرس
في هذه المدرسة الصلاح في ان يضمن هذا الامر في جلبه من اهل الصلاح فيكن في هذه المدرسة
يتولي احدهما من بيت الكتب فيجوز في الآخر مصالها فالأمر في ذلك الي المدرس فيها ويكون
هذه الوظيفة المشاة وهما الف وما يتا درهم من سنة في هذا المأخوذ المدرس فيها ويسمى بـ
وفاجنة هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكسبة واربعين درهما شقال واحد
من الذين لا يراى الا برب الخالص فان تغير النقد في زمان الى زيادة او نقصان ينظر الي قيمة ذلك النقد
الحديث فيصرف الي كل وجه من الوجوه التي في هذا الكتاب من تلك الدراهم الحديث ما يبلغ فيته
من هذا النقد الذي كان يصر قد بعد وقعت هذه الصدقة فان قتل من هذه الوجوه فقتل من الغلة
اشترى القامير بامر هذه الصدقة بذلك الفصد زيادة اسباب من النجاس والمشتغلان استثنى
ذلك لم يكون سبيل تلك الزيادة المشاة فيما يحصل من غلاها سبيل اسد هذه الصدقة
في وجوه مسارف او فاعا لها وان تغاوت الغلة عن الوجوه في سنة من السنين فيسقط القمان
عن هذه الوجوه بحسبها فان لم يجد نصف من سبي من هؤلاء المذكورين فيه بعد ما يستقر
في الطلب كان ما سمي له مسر واما الى سائر الوجوه المشاة فيه وان راى القامير في ذلك الي المشاة
فيه وان راى القامير في ذلك الي خصم يد زيادة اسباب بحري او فاعا لها بحري اسد هذه الصدقة
فصل ذلك كذا كذا بحري اسد هذه الصدقة لا يغير عن حالها الى ان يرض الارض ومن عليها وهو خير
الغارين وان وقع الاستفتاء عن هذه المدرسة يوم من الدهر ولم يكن اعادتها الى الحاد الاول
من ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بمرقد من يعتقد هذا حقا في حقيقته فان لم يوجد بها من
يعرف ذلك اليهم من طلبة العلم صرف حينئذ الى فقهاء المشاهير اولا وقد اخرج هذه المنفعة
جميع ذلك الي بيد الي طاهر عبد الرحمن بن الحسين الغزال وحبله قايما باقر هذه الصدقة واه
في ذلك باستعا وتفق عليه واذا الامانة واستعمال النسيئة وقلة منوية امورها على وجوبها
وسر عليها ان لا تغير شيئا من ذلك ولا تبدل وقد فتنه ففقا حيا فافاها عن مواضع صحة التنبه
فان متى لم يسلط او وجب اقامة غيره مقامه لمعي يوجب ذلك فالاحتياط في ذلك الى الغيبة الي
يدرس فيها بصورة كافيته اهل العلم الذي يدور عليه من امر الغنى بمرقد بعد ان يكون الذي
يختاره من اهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالامور من الى الحاكم بمرقد ولا يجل
لسلطان الخ سدد الشهود الي آخره **نوع آخر** في الوقف في اولاده **نوع آخر** في اولاده
اذا اراد الرجل ان يوقف على اولاده ففقد المولى وجبه اخذها ان يقول اني هذه صدقة موقوفة
علي ولدي وفي هذه الوجوه يمد تحت الوقف البطلن الاول بيديهم ولهم طلبة ولا يشاء البطلن
الثاني البطلن الاول ويسجد بالبطلن الثاني ولذا الابن فماد امر واحد من البطلن الاول والغلة له
وان لم يبق واحد من ذلك البطلن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطلن الثاني من ذلك شي فان لم يبق
البطلن الاول ووجد البطلن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطلن الثاني ولا يشاء وكذا من دونه
من البطلن ووجد المال من حق ما يتيه البطلن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما يتيه البطلن الاول والابن
وان عد البطلن الاول والثاني ووجد البطلن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن
دونه من البطلن وان كثرت الوجوه الثاني ان يقول اني هذه صدقة موقوفة علي ولدي
وولد ولدي وفي هذه الوجوه اخضع البطلن الاول والثاني بيد بالبطلن الثاني ولذا الابن
ولا يشاء كعما البطلن الثالث الوجوه الثالث ان يقول ارضه هذه صدقة موقوفة علي ولدي وولد
ولده وولد ولده في هذه الوجوه القياس ان يثبت به البطلون الثلاثة وفي الاستئناسان
اشترك البطلون كلها وان شغلوا الوجوه الرابع ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي

وليت

وليت له ولد العلية وله ولد الابن وفي هذا العقد من الغلة الي ولد الابن فان خذت له ولد لطلبة
من الغلة المستقبلة الي الولد لطلبة الا اذا قال خلت ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي
وولد ولدي واولاد اولادهم ونسلهم ابد امانا سلكوا في هذه الوجوه خلافت هذه الوقف كل
ولذا كذا في عمر هذه الوقف وكل ولد يمد تحت هذه الوقف ففقد هذه الغلة ومن مات من غير قبل
خدت الغلة مستطرحته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون ذلك لورثته والبطلن الثاني
والبطلن الاسفل في ذلك علي السداد الا اذا قال علي ان يمد في ذلك بالبطلن الثاني بالبطلن الذي يليه
فاذا قال هكذا فماد امر واحد من البطلن الثاني لا يكون للبطلن الاسفل من الغلة شي ومن هذا الوجه
كثير كتماني كتاب الوقف فماد امر اذا ان يثبت علي اولاده واولاد اولاده ونسله لا يمتنع ان يكتب في
الكتاب ووقف علي اولاده واولاد اولاده ابد امانا سلكوا بعد وفاته لانه لا يجوز الوقف لولد
لطلبة في هذه الصدقة لانه يمتنع من لطلبة للورث والوصية للورث لا يجوز الا بان ياتي
الورثة فاما علي ولد الولد يجوز الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حيته ابيه وكذلك وقف
علي ولد وولد وولد فيجوز الوقف علي ولد من يري جواز الوقف علي ولده لطلبة من غير الامانة
الي ما بعد الوقف ومن غير العتية به وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لان علي فوجها ولده
لطلبة يستحق الغلة حال حيته الواقف ولا يكون الاستحقاقا حال حيته بطريق الوصية فيصح الوقف
لمر لا يطل بموت الواقف فاما علي قول ابي حنيفة رحمه الله لا يصح الوقف الا بالامانة الي ما بعد الموت
اويان يكون متعبي به بعده فيصير وصية للورث فلا جنة له في الوقف علي ولده بعده املا فيصح
باخر حكم الحاكم في هذا كذا فانه اذا وقف علي ولده وولد ولده في حقيقته لا يعلو ولد الولد جميع الغلة
فماد امر ولد المصلح شي لان الواقف ما حصل كل الغلة لولد الولد فماد امر ولد المصلح شي وكذا ينضم الغلة
في السنة علي بعد دروس ولد المصلح وعلي بعد دروس ولد الولد فماد امر ولد الولد فهو له وقف
وما اساب ولد المصلح فهو له ميراث حتى يشاء كعما الزوج او الزوجة وغيرهما لان الميراث لا يمتنع
به بغير الورثة وكن البعض فان مات اولاد المصلح فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الواقف ذكر
هلال هذه المسئلة علي هذه الوجوه وقالوا هذه الوجوه مستقيم علي قوله من يجوز اخلاص الوقف
في زمان حتى قال في كل المسئلة ان من وقف علي نفسه لم يمتنع من بعده علي القراء ان الوقف جائز عيب
مستقيم علي قوله من لا يجوز اخلاص الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف
علي القراء لا يجوز ويتبعون ان يمتنع جميع الغلة بعد ولد المصلح وقفا علي ولد الولد لان ما
يتمت ولد المصلح حال حيته ليمت بوقفه وما يمت بوقفه وقفا بعد ولد الولد فقد خلا
زمان الوقف واما اذا وقف علي ولده حال حيته وبعد وفاته لا يصح الوقف عنه في حقيقته
علي ولده وانه فاهلان قوله حال حيته لغرض من الامانة لان عتده لاجنة للوقف حالة
الحياة عتده يخرج ففقد كمال حيته من الدين ولين قوله وبعد وفاته فيكون وصية للورث واما
علي قوله ما فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا
يجوز لان قوله بعد وفاته لغرض من الامانة لا يمتنع الا ما هو ثابت بمطلق الوقف
بيانه ان الوقف عندهما وقف صحيحا لان في حالة الحياة علي وجه لا يطل بموت الواقف علي
ما تم قبله هذا وان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت بمطلق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف
وانه اعلم **نوع آخر** اذا وقف نصف داره شايقا او نصف ارضه شايقا فعلي قول ابي
يجوز وعلي قول محمد لا يجوز فيلحق باخر حكم الحاكم فماد امر وقف ارضه وشرا كل لنفسه او شرا
النعن ماد ارضيا وبعد للفقراء قالوا وقفه باطلا عند محمد رحمه الله وعلي قول ابي يوسف رحمه
الله الوقف صحيح ذكر الحلال في مواضع كثيرة وذكر الغيبة ابو حنيفة انه لو شرط ان ياكل الغلة
فمنه محمد يجوز فيكتب وله هذا الواقف ان يصير غلا هذه الوقف الي نفسه ما عاشر يلحق
باخر حكم الحاكم وان اراد ان يكون هو المتولي في هذه الوقف ما عاشر يكتب وله هذا الواقف ان
يتولي هذه الصدقة مدة ما عاش وليس غلاها وما عاشر في سبيل الخير ووجهه البر فيالحق
فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكلما شاء ومن صدقة موقوفة علي حالها فماد امر
فهذه الصدقة نافذة علي سبيلها يلحق باخر حكم الحاكم وان كان من رايه ان يمتنع هذا الوقف
او شيئا منه اذ الامانة المتأخدة في ذلك وليست بقيمة ما هو الفع للوقف يكتب وله هذا الواقف ان

يبيع هذا الوقت للمشتري فيه وما أحب منه ان ياتي بيته اصلح ويسير في شراؤه شي آخر هو اصلح للعقود فيقول
كانه يبيع بلعنه حكم الحاكم وان كان من ذابيه ان يكون له التفتيش والتدبير بكتب ولغة الوقت ان
ينقص من مساوئ هذا الوقت لمن شاء نقصانه ويبدل ويغير من كتابه من يادته ويخرج منه من شاء
ويبدل مكانه من احب ويغيره من اخرجه ان احب يعمل في ذلك وليس لاحد من يعقد هذا الوقت
ان يعمل شيئا من ذلك مطلقا فان حدث به الموت ولم يغير من هذا الوقت شيئا ولم يبدل ولم يزد
علي ما فيه احدا ولم ينقص من غير احدا ولم يدخل فيه احدا ولم يخرج من غير احدا فهذا الوقت
وقف على الحالة التي عليها عليه ليس لاحد ان يغير شيئا من ذلك وان كان غير شيئا لم يزد به حد
الموت فهو على ما عليه يوم يموت في الوقت هذه اصوله كتابه جريان الحكم بصفة الوقت يكتب على ظهر
ملك الوقت بعد التسمية يقول القاضي فلان الموقوف على الفسحة والاحكام والاقواف يكون
كذا او فلانها نافذة الفسحة والامضاء والاثابة فيجاء بها اهلا اذ امانة توفيقه حكمة بصفة
هذا الوقت المبيع الموقوف في بطن هذه الصلح وجارده ولزومه ونفاذه هذه التقدمة في جميع
ما بين مواعده وحدوده وفيه من الموانع والرباط والحان والجار وغير ذلك بجميع ما اشتمل عليه
الابنية في علوه وسفله من اجزاء والمنازل والصحن والارباب على مسجد الوجوه والشرائط المذكور
المروطة المشروطة منه فلا يقول من يري بصفة هذا الوقت وجواز هذه التقدمة بسروطها
وسبلها المثبتة المعتبرة فيه من علماء السلف والايمة الذين تعد خصومة مستقيمة مقبولة حجة
بين يدي هذا الوقت المشتري فيه وبين من خامه فيه من له حق الخصامة في جوار هذا الوقت وحجته
فيما وقفه ونفذ فيه وجوبه بالانكاس بجملة وجواز مثله الى حجة الفساد وحكم ابرهنة وقضا
نقدته وامسيت الحكم به واحكمته على هذا الوقت كحضرته في وجهه وفي وجه من خاضه فيه بصفة ما
عرفت من اصناف الاختلاف ووقع اجتباي على هذا الوقت فقريره عن جميع هذه المرددة
وسلمها الى هذه اليمين المشتري فيه ونزك العرض له وفيه مما يخالف مقتضى الصحة والحولان لهذا الوقت
وهذه التقدمة وذلك كله في مجلس قضائي يكونه كذا وامر بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصلح
حجة في ذلك واستمدت عليه من حضرته من الشفقات بتمام حجة كذا واقام اعلم كذا في المجلس

الفصل الرابع والعشرون

في رسوم الحكم على سبيل الاختصار فنقول وبالله التوفيق اول ما يبدا به
من رسوم الحكم مكتبة المناشير فان اسمعيل بن عباد كان اذا دخل اليه انسان على اليه البيان
وقال كتب عهد العمل فان امكنه قلده والاعاءة عن مجلسه قال الحاكم السر قد علم ان اردت كتابة الشئ
كتبت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرفه عليه وديانته ونزاهته وميائته وامتنعه على الام
والخبرة في معرفة الاحكام فوجدت سالك سبيل الاختيار وبتمت حقا طرق الاجراء ولم يعرفه زلة ولم
تؤمر من خللة فاعنده وقلده عمل الحكمة بكونه كذا وامر بكتابة هذه السجلات على ظهر هذا الصلح
وحيثه سيرا ومعلنا فاما التمتع ما قدم من زاد واحسن ما ادخر من عتاده واثابة تعالى وتبارك
يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وامر ان يواظب على تلاوة القرآن مندبرا
تجده الظاهرة متاسلا ادلة الباهرة فانه يؤد الحق ومنهاج الصدق وبشير السواب ونذير
العقاب والكاظم لما انهم والموافاة العلم والله تعالى يقول لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه تنقيل من حكيم حميد وامر بدراسته سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم واشاره
والعهد اخا دينه واخباره مستمعا الى حكمه وصاياه متاسيا باخلافة وسماياه فاته
الداعي الى الهدى الذي لا يطفئ من الحق فمن اتبعه وامر عن ومن انزعج من مزاجه
سلم وقد قرن الله عن وجد طاعته نطقه في حكم كتابه وجعل العمل بقوله كالعمل
بخطابه وامر بتجاسة اهل الدين والعلم ومدارسة اهل الفقه والعلم ومشاورة
فيما يقدره ويضيئه فانه لا يبرأ من التهور والغلط ولا امن من الزلل والسهو وان التهور
نتاج الابواب والمباحة سرب السحاب واشتطها والمر على تايه من عزرا الامور واستثارة
بقول احب من خاتمة التدبير وقد امر الله عن وعلا به كذا وكذا بالاجابة فقل الله
الكره في كتابه الحكيم وسأومهم في الامر فاذا عرفت فتوكل على الله ان الله يجتنب المنكرين

وامر بفتح الباب ورفع الحجاب والبر من الحشمة وانما الحكم اليه على المعروف والنظر بين المتكلمين بالتوبة
والعدل فيهم عند القسبة وان لا يفضل قضاء على غيره في الخط ولا يقط ولا يتوبه عليه بفعله ولا فصل
اذ كان الله عن وعلا جعل الحكم ميزان القسط والعدل في التفتيش والبسط ويتقرب منه الدين والشرع
واخذ به من الحق للتعريف بفعله تبارك وتعالى ياد اود انا جعلناك خليفة في الارض وامر اذا
تراجع اليه المتخاصمان ان يطلب الحكم بينهما في نص الكتاب فان عدمه هناك طلبه من سنة وسننه
الغزبية والاثار المعينة السليمة فان فقد هناك ابتغاه في اجماع المسلمين فان يجد فيه اجماعا لاجل
رأيه بصفة ان يسلم غاية الوضع في الحق فانته من اخذ كتابا هندی ومن انتع الستة حجي ومن
تسلك الاجماع سلم من الخط ومن اجتهد فقلده واثابة تبارك وتعالى يقول ولاذين جاهدوا فينا
لنمغنهم سبلنا وامر بالتثبت في الحدود والاستظهار فيما يتعبد به الشهود وان يجزئ من محل
برهق الحكم من الموقع المجمع اورث عند الوصف حتى ينفذ عنه الاشتباه ويعني عند الاجتهاد وكس
علي يغني بان لا هواد في امراته ولا يستحقه مجلة الى بري ولا ياخذ زلفة سوى فان الله تبارك
وتعالى يقول ومن يتبع اخذ الله فاولئك هم المفلحون وامر بتسريح احوال من يهود عنه
فيقبل شهادة من كان طيبا بين الناس ذكره مشهورا فيه مسموعة متسوية الى الفقه وامر بالنظر
مروفا بالزهادة والالفة سلبا من سائر الطبع وامر ان يجتاز على اموال الايام بمقاة الامنة
ويكفيها الى الحقطة الاعفاء وبر عامه في ذلك عينا ويكوهه فقه وامر ان يعي ما يجري في علمه من الرق
الي فخر من حشمة تدبيره او يصفطون الغنيمة على مصلحتها ويكون من مأمورين على امسها وقولها
ويجوز ان ينفذها من حله ويغير فونه في سبيله ويتبعه ما شرط واقفوها في شراها والجارا
ويجوز ان ينفذها من حله ويغير فونه في سبيله ويتبعه ما شرط واقفوها في شراها والجارا
ولهم بتفريع الاموال واليتامى من اكفا يلعبه فقد اوليا بها وامر ان يجاز ما بناه بالخاص
والسجلات مستطاعا لعلم الدعاوي والقضاة فيما علي حفظ الشروط والعهود عارفا بكمالية
العقود وامر ان يتسلم ما يثبت احواله من ديوان القضاء على ما ثبت بها فيمنع من الوثائق
والسجلات والجامع والولايات واسماء المحبين وان يواظب على احوال الخزان من بتفريعهم ويتقرب
الخير فيه من رفقته كما تبه هذا عهد فلان اليك وعذرك وهذا يدك الى سبيل الرشاد وحاديك
الى طريق السداد وقد اعدت فيه وانذر وبصر وحسن فاحجب عيونه امامه فقتضيه مالا
تختار به وقد مر السجل على الله وحده والمنة بما عنده في اشتد امت التوفيق منه
واستدعاء النعم بشكركم بذكر ان ساء الله تعالى لمر الذي يلي هذا القبط القاضي الذي يوان من قبله من
الحكام وتزيتب لاسارات والرقاع وهذا اعلى الاستقصاء في باب قنين المحاضر والسجلات في ادب
القاضي المحقق في الذي يليه كمن معرفة القاضي رسوم التوفيق التي يكون على صدور الحجاج
واجبا وها وهي على سنة الفروع احدا حافق بعبه على صدور السجلات وكتبا لتزويج واختيار
القوام وكتب التوسط والتقليدات وذكوا الحول والاطلاق والعقد والتقليد والاختصار
على اختيار القضاء وكل من منصرف فبيع بحوالته اعتم بما يصم ويتبين بالله تفسير من
اتى بالله الحق منصرف والباقر من فوض الله من الجنة الشكر فيد النعمة الا التثبت بربيع
الاصابة الطبع قرين الامانة الانقاس حفي الغضب يسدي العقول من الغاصب النعقة
على جمل لاسرلة فان للقاضي ان يضمن النعقة على الرجل لا مرة بان يحضره ويامر بالانفاة
عليها وعلى وله فان عرفت انه يضمنها ولا ينفق عليها فمن لها القاضي النعقة عليه
في لاسرلة بقدر ما يحتاج اليه من الدقيق والادام والذهب وحولها التي يكون للمثلها فيقول
بالدراهم ولفظ عليه في كل شهر فاذا اذا ان يكتب لها ذلك يكتب يقول القاضي فلان فلان
قتيت لفلانة علي وقبها فلان بجملة كذا وامرته داره كذا عليها اداة وجوده ومنزلة
ذلك عليه لها واطلقت لها الامانة ان مطلقا يكون ذلك ذينا لها عليه ترجع به عليه
وامر بكتابة هذا الامر حجة لها بجملة كذا وان كان الدراج غاييا في امانة المارة تطلب النعقة
وذكرت ان وجبها غاب عنها ولم يخلف لها النعقة وساءت القاضي ان يضمن لها عليه نعمة واقامة
البينة لها فلانة بنت فلان بن فلان وان وجبها فلان بن فلان غاييا فانها بجملة كذا
لا افعني على غاييا وقال ابو يوسف اذن من لها النعقة ولا افعنيها لكان عليه فاما قلده فاق

وسبيلها المبنية المستقيمة من علماء السلف والائمة الذين بعد خلفهم مستقيمة جردت
بين يدي هذه الواقعة المشتهية وفيه من شامة فيه من له حجة الحق في جفاف هذا الوقت
وحجته وجواب الدعاء عليه بالانكار بحجته وجوابه وسبيله الى جفوة العناد حكما ابرهته
وقضا فعدت على هذا الوقت بحجته وفي وجهه من شامة فيه بعد ما عرفت كل من
الاختلاف ووقع اجتهاد في محنته ونقاده وكلفت هذا الوقت فصار من جميع هذه
الحجود وان وتسللها الى هذا المقيم المشتهية وفيه ترك النفع له عنه في سبيل الشهرة
والاعلان دون الحقيقة والكتان وامر بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصلابة لانه
في ذلك واشهدت من حقن في من الشقا ما يخرج كذا في الظاهرية

كتاب الحيل في بيان جواز

الحيل وعدها مذهب غلامنا رحمته الله ان كل حيلة يحل لها الرجل لا يبال حق الغير
اولاد دخل شئ فيه اولقويه بالادبي مكرهه وكل حيلة يحل لها الرجل يتخلص بها عن حرام
او لينتقل بها الى حلال فحقه والاصل في حيل هذه النوع من الحيل قول الله تعالى وخذ
بيدك منعنا فامر به ولا تخش وهذا تقليد الخرج لا يقب البني عليه الصلاة والسلام
يعتبه الذي خلفه من امره في غاية عود وعمامة الشايح علي ان حكمه بالحق لم ينسخ وهو الصحيح
من المذهب كذا في الذخيرة **الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة**
خذه قوله طول اكثر من عشرة اذرع وفيه ما لا ان عرضه اقل من عشرة فعلى قول بعض المسايح
لا يجوز التزوي فيه من هذه الخندق والحيلة على قول هؤلاء ان يحرق خنجره قريبه من الخندق
فويحضر خنجره من الخندق الى الحفرة ويسيل الماء من الخندق الى الحفرة فيسبح الماء جاري في
الخندق فان شاء فغسل من الخندق وان شاء فوضا في الحفرة اذا نوى الدجل ولا يبلل سايل من
ذكره وكان الشيطان يريه ذلك كثيرا فالحيلة في هذه الوسوسة ان يوضح نية بالمال فاذا اراد
الشيطان ذلك اخله على الله الا ان هذه الحيلة انما تنفع اذا كان العبد قريبا ولم يخف البلل لئلا
البلل على ذكره بجهد الوضوء لانه لا يمكن اخله على ذلك الماء اذا صابت الفجاسة غشا وبغلا ولم
يكن لها جرم كالبول وللحق فلا بد من الغسل وطبائفة او يافيا والحيلة في ذلك اذا كان وكثا ان يبي في
التراب والارض حتى يلمس هذا البصط بالتراب ويحب لمسه بالارض فيطهره هكذا ذكره الشيخ
ابو جعفر عن ابي حنيفة رحمه الله وهكذا وي عن ابي يوسف الا انه لم يثبت الحنفى اذا بل
الظن ذلك وكما في الاما من الحوذ وعلم الحنفية انه لم يقبل في المسجد فاذا ان يكتم مع الاما
ويكون فرضه ما سلك مع الاما وكذا ان يمشي ما سلك في الحيلة له في ذلك ان لا يقنع في الصلاة
ويقتصر الى الخامسة فيصلي الخامسة والسادسة حتى يصير هذه الصلاة فلاحق في حجة
واي يفتن رحمته الله ويصلي العزيمة مع الاما وكذا سئل الامامة في الصلاة في حلاله
الحيلة لمن اراد ان يقضي سنة العزم بغير ما سلك في الجواز ان يبلغ الجواز في السنة بشر
يعتد بها على نفسه لم يشرع في صلاة الاما مر فاد اخرج الاما من العزم فيقضيها بغير
كلوع الشئ ولا يكره لانه باقتضاه اياها ما سنة دينه عليه وقضاء الدين في هذا الوقت
لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الاما من الجليل اي بكر محمد بن الفضل رحمه الله قال فانه اذا لم
يختد ذلك عادة بل فعل ذلك احيانا انا اذا اتخذ ذلك عادة له فانه يكره له ذلك بقوله
من مسانحا قالوا ها هنا حيلة اخري هي احسن فان في هذا الطريق تخليج الى اعتقاد ما شرع
فيه من عمل آخر وانه مكرهه وقال الله تعالى ولا تبطلوا الصلوات كما قالوا في
السنة لم يكره من ثمانية للفرضية فيخرج هذه التكبير عن السنة وتبصر شارب في التزوية
ولا يبيح منسدا للعل بل يصير مجا وزاعن عمل الى عمل كذا في الحيل

الفصل الثالث في مسائل الزكاة

الحيل لا يتبادر هورا اذا ان لا يلزمه الزكاة فالحيلة في ذلك ان يتصدق بدينهم قبل تمام الحول ويورثه
يكون النصاب ناقصا في آخر الحول او يبيع ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول ببيع او يهب
الدرهم كلها لابنه الصغير ويصرف الدرهم على اولاده فلا يبيح الزكاة وقال للضمان رحمه الله كذا
يعتد مسانحا الحيلة في استقاط الزكاة وخفة فيها بقوله قال الشيخ الاما من الاجل سئل الامامة
الحلواني رحمه الله الذي كرهها محمد بن الحسن والذي يرضى فيها ابو يوسف رحمه الله فقد ذكر
الخصاف الحيلة في استقاط الزكاة واراد به المنع عن الوقوع لا الاستقاط بقوله الجواب وسانحا
اخذوا يقول محمد رحمه الله وقعا للغير فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يبيعها ويستبدل قبل
تمام الحول ليورثها بغيرها ان يخلو في حيلها فيقطع حكم الحول او يهب النصاب من رجل يثق
به لم يبيع بقعة الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت التزوي والقين ولا يغير ما مضى
من الحول وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل فيؤدي الى الخاف المنع بالفتوى قال
الشيخ الاما من الاجل سئل الامامة الحلواني رحمه الله ذكر محمد رحمه الله في كتابه لايمان
مسائلين وهدى الى الحيلة فيهما مع ان فيه ما استفاضه الشرع احدهما رجل عليه كذا
اليمن وله خادم لا يجوز ان يكره عن يمينه بالعقد يعرف قال ولو باع الخادم او وهبه
من انسان لم يضر ما يرضى في الهبة او قال البيع فانه يجوز وصومه ويبقى الخادم على ملكه
فقد هدى الى الحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنده طعام يكفيه
عن كفارته وعليه دين لا يجوز له ان يصوم عن كفارة يمينه اذ يستحيل ان يكون
عنده طعام وهو يصوم ويستحيل ايضا ان يكره بالطعام وعليه دين يعرف ولو صرف
الطعام او الى الدين لم يضر ما عن يمينه يجوز فقد هدى الى الحيلة فاذا كان هذا من محمد
رحمه الله اجازة للحيلة صار عن محمد رحمه الله في باب الزكاة روايتان رجل له على فقيه
ماله واراد ان يتصدق بماله على غريمه ويحبس به عن زكاة ماله فقد عرف من احتسابنا
رحمته الله انه لا يتبادر بالدين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك ان يتصدق
صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين ناويا عن زكاة ماله ويكفاه اليه
فاذا اقتضت الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء بها عليه من الدين فيجوز وكذا في التواذر
ان بعد ائيل عن هذه افاجاب وقال هذا افضل من ان يكفاه اليه وسانحا المسئلة
رحمته الله كانوا يستعملون هذه الحيلة مع غرضهم المغاليس وكانوا لا يرون بها فان خاف
الطالب انه لو دفع مقدارا دين الى الغريم يمتنع فقضى الدين ولا يبيح ان يخاف من ذلك لانه
يمكنه ان يبعده ويأخذ ذلك منه لانه قد طعن بحجته وان كان الغريم يذاعه
ويما لعه يرفع الامر الى القاضي فيجده القاضي ملكيا فيكفاه قضاء الدين وحيلة اخري
ان يقول الطالب للمطلوب من الاقتداء وكل احد من خدي ليقضي لك زكاة مالي ثم
وكله بقتضاء دينك فاذا اقتضى الوكيل يصير المقتضى ملكا له وهو المديون والوكيل
بالقبض وكيل بقتضاء دينه فيقضي دينه من هذا المال يحكم والله قال الاما من الاجل
سئل الامامة الحلواني رحمه الله احسن ما قيل في اصل هذه الحيلة ان يعطي صاحب
المال المديون من مال العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضي بمقداره من المال العين
ويبقى له بعد قضاء الدين شئ يفتق به فلا يقع في قلبه ان لا يبي بها شرط عليه فان
كان للطالب شريك في هذا الدين بان كان له شريك على رجل الف درهم اراد احد هاتين
يخالف بما ذكرنا في نصيبه واراد الشريك الآخر ان يسا ركة فيما يقضي من الدين كان له
ذلك فان اراد ان لا يسا ركة ذلك الغير فيما اقتضى فالحيلة في ذلك ان بعد ما وقع ه
صاحب الدين من ماله العين الى الغريم قد لا دين ناويا عن الزكاة يتصدق صاحب المال
على هذه المديون بحجته من الدين ثمان المديون يجب ذلك المقتضى من صاحب المال
فتصح ولا يكون لشريكه حق المشاركة في المقتضى ومن وجه آخر ان يستقر
المديون من رجل ما لا بقدر حصة هذا الشريك ويجب من هذا الشريك ثمان هذا
الشريك يتصدق بذلك على المديون ناويا عن زكاة ماله فيري هذا الشريك
المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه آخر عليه سبيل من عليه الزكاة اذا اراد

الفصل الرابع في الصوم

ثلاثة فطليقات من امرأته فالأول لا يجبت والحيلة أن يسافر ويبيع ما في البيت من ثياب
 الفصحاء الخائضين في الحج

موضع مؤدأخل الميقاتية الا انه خارج الحرم وموقعا في هذه القسفة لحاجة كراماد
 ذلك الموضع يدخل مكة بغير إحرام كما في النخبة **الفصل السادس في الشك**
 في موضع الميقاتية

دعاه الله وقال ألمة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وانك انكاحته فمروا لي بالطلاق
حقا اتزوج والزوج لا يمكنه ان يطلعا لان بالطلاق يصير مقربا بالنكاح فماذا اديسنع حكى عن

الشيخ الامام الزاهد علي البرزدي رحمه الله ان القاضي يقول في زوج وله انكاح
فانت طالق ثلاثا فان علي هذا التقدير الزوج لا يبرئ منها بالانكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت
امراة لم تنفك من حالته ويمكها التزوج بعين وكذا في الذخيرة رجل ادعى علي امرأة نكاحا

وَأَزَادَ الْقَامِي تَحْلِيهَا عَلَيَّ قَوْلَ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ الْحَمِيلَةِ لَهَا فِي دَقِيقِ الْيَمِينِ عَنْ نَفْسِهَا أَنْ
تَنْزُحَ بِزَوْجٍ فَإِنَّ قَبْدَمَا تَنْزُحَتْ لَا يَسْتَحِلُّ لِلدَّيْ فَيَأْتِيهِ الْاسْتِحْلَافُ التَّكْوِيلُ الَّذِي

هو اوراق ولما قدمت اليه بعد من سبيلك فوجدته قد اصابته
الفايدة اذا اراد الرجل ان يجتهد في طاعة امراته ولا يلزمه مهر اخر بل الخلا في كيف يصنع يجب ان
يعلم ان من تزوج امرأة علي مهر معلوم فمهر تزوجها فانسياء هو امر مستحب كل يجب التمييز بين

المسئلة خلافه وقد مره السيله في كتاب النكاح ثم اذا اراد الزوج ان لا يترحمه مهره فله ان لا يترحمه
 يتبين ان يحدد النكاح ولا يذكر المهر او يحدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر ارض الا اذا
 اشتهر منه من انسان فقلنا منه ان يقرب يقرب شيء من القصد او فالأقدام بالقبض باطل لان

اهل المجلس يعفون انه كذب حقيقة واما المحبة فان كانت البتة كبيرة والاب يقول اها
 باذن البتة كذا وكذا لمريض الزوج عنها ويقول ان انكره الاذن بالحقية ورجعت عليك

فاما ما من كل عتيا وليعهد هذه الامم ان يحجوا للوجه مضافا الي سيرة العتيا من الامم
صغيرة فالحقة لانضاح حيلة ولكن ينبغي ان يحيد الزوج بعين الصداق علي اب الصغيرة
ويغفر ذمته ان كان اب الصغيرة املي من الزوج او يبعده ان العقد علي امرأة ما وقع

الاتفاق علي هبته حتي انه ان وقع الاتفاق علي ان يكف عن المصروف من الخبز ما به يدي
ان يعقد العقد علي اربعماية واذا جعل بعض من ابنته البالغة متحلا والمقص هبة والمعد

اولا يريد احد في شرايه بعد ذلك فالجيلة الموي ان يقول له من حشرك امية هذه وهذه الحرة علي ان
اسرها بيدي واطلقها كما يريد فاذا قبل العتد فاحاصي يتراسها بيد الموي يطلعها الموي كل الراء

التوفيق منه بخير معين فالجيلة ان تزوجه نفسها علي مهر سمي علي ان لا يجزها من البلدة وان اخذ
من البلدة فلما احضام مهر سملها ويقال زوج ان مهر سملها كذا وكذا اي شي اكثر منها مما يتعد علي

الزوج ويهدد بذلك علي لمسه فان عمر عي ارجعهم تلك الليلة احد بهما معه
سباها وكان القاضي الامام ابو علي النسي يقول اما يصح هذا الاقراء الزوج اذا كان في حين
الاحتفال اما ان كان في حين الخلاء فلا يصح ومن السليح من قال ما ذكر اما يستقيم حيلة علي قوله

تمت يقول بان الشركة النافية جازية كالاول اما على قوله من بعد بان الشركة النافية لا يمتنع فاذ الشـ
يقدره كان لها عمل مما لا يعمل لا يستقيم هذه الجملة ثم اذا اجاز هذا الاتفاق وجاز هذا
الاطلاق فلا من بعد فيكون له وهو حق له ان المصلحة التي هي مصلحة القاطنين فانه يمتنع من

يه في القضاء اما فيما بينهما وبين ادبنا علي فليكن لها ان تاخذ الزيادة علي من مثلها الا اذا اعطاها الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا تزوجها من غير هذه الحيلة فارد ان يخرجها

الزوج فأرادت حيلة لا يمكنه أن يخرجها من البلدة والوجه يدركه أن تخرج المرأة بالدين
يشق به من الولد والوالد والوالد وتشهد على اقترانها معية أن الزوج إذا أراد أن يخرجها من
البلدة فالمحكمة بالدين فيمنعها من الخروج غير أن هذه الحيلة إنما تكون حيلة على فقد الدين

نَحْمَدُ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَا نَزُولَ لَنَا عَنْ عَرْشِهِ يَتَّبِعُ أَقْدَارَهَا بِالْإِيمَانِ فِي حَقِّ نَفْسِهَا لَا يَحِقُّ الدَّوْجُ حَقُّهُ
لَا يَكُونُ الْبَقْدُ لَهُ أَنْ يَتَّبِعَهَا مِنَ الدَّوْجِ مَعَ الدَّوْجِ فَانْخَافِ الْمَقُولَةَ أَنْ يَجْلِفَهُ الدَّوْجُ بِأَنَّهُ
لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ الْمَقُولَةِ أَيْ ذَلِكَ الْمَقُولَةُ تَأْتِيهِ إِذَا خَلَعَ لِأَمْرِهِ هَذَا أَيْ أَنْتَ لَا تَعْلَمُ قَوْلَ

اني يؤسف وحده الله للمقره ان يمتنع من المزج مع الزوج فكان للزوج ان يتخلف المقره بالثقه ان ما اقرت كذا بمحضها ولكن الحيله التي يتاين علي قول الكل ان يشترى بيت يثق

بشيء بمن غالي أو يكفل عن غيره، تمت بفتح، وببارة أو بغيره، هاء التثنية، واللفظ أن
يمنعها عن الخروج عند الكل فيصير هذه سبيلة عند الكل أيضا والحاصل أن في كلامه منع اقتر
وذكرت المودة مسانعة اقتراده في حق المرأة وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمرأة أن

يَجْتَمِعَانِ الْخَوْجَ مَعَ الْزَوْجِ عِنْدَ الْكَلِّ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَقْرَبَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَقْرَبَةَ سِوَاكَانِ فِي خُصَّةٍ
أَقْرَبَاهُ فِي حَقِّ الزَّوْجِ اخْتِلَافًا عَلَى تَعْمَامَيْنَا وَإِذَا فُتِحَ التَّجَدُّلُ ابْتَدَأَ مِنْ عِبْدِهِ ثُمَّ مَادَّ السَّيِّدَ
فَإِنْ لَمْ يَلَا مَادَّةً لَكَ تَحْتَهُ زَوْجُهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَمَّا وَادَّتْ وَسَقَمَ مِمَّنْ أَنْتَكَانِ مَعَهَا وَلَنْ

وَأَيُّهَا كَانَ فَسَدَ النِّكَاحِ فَإِذَا ارْتَادَ الْمُؤَلَّى أَنْ لَا يَنْقِصَ النِّكَاحُ بِمَوْتِهِ فَالْحِيلَةُ فِيهِ أَنْ يَكْتُبَ الْعَمَلُ
عَلَى مَا لَا يُهْرِمُ وَجْهَ ابْنَتِهِ مِنْهُ وَلَا يَفْسُدَ النِّكَاحُ بِمَوْتِ الْمُؤَلَّى كَذَلِكَ فِي الْحَبِطِ جَلَّ خَلْبُ امْرَأَةٍ

التي تقسمها فأجابته إلى ذلك: وكبرهت أن يعلم بذلك: أولياؤها وحملت المرأة في رويها إليه في هذا الكاح: وإذا كان الزوج كره أن يسميها عند الشهود فما الحيلة في ذلك؟ قال الحيلة العاذا بعت امرأته الله وفي النكاح وفاق لإمامنا الميرزا في الزوج يحث إلى الشهود ويقول لهم أجي

خطبت امرأة إلى نفسها وبذلت طعام الصدأ كذا فرضت بذلك وجعلت امرها إلى تنقحها
وأمره كذا قد تزوجت الامواء التي جعلت امرها إلى علي صدأ كذا أو ينفق التكاثر بينهما

أدأ ما كان الزوج لمؤاهاة أذ أرا الحضانة رحمه الله في حبيبة ياد أيعج و...
الأجل شئ الأيمة الخلوأ رحمه الله الحضانة أكتفي لهذا القدر من التعريف لجواز
النكاح وبقصصنا كما فوا يقولون هذا أراي الحضانة رحمه الله وفي جواز هذا النكاح

لاول الحفا لم يترعرع وفة هكذا احين من شايخ بلخ قال رحمه الله قال سمعا لايه الحفوا فيه
الله ان الحفان كبير في العلم وهو من جلة تدبغ الاقفة ابيه كذا في الذخيرة قال وقبيل
ان ...

بوعینیمه رحیمه (اللهی اصر)

من تالاسه وهذا امر وفاقا اذا ما صاح من احد المدين فله المصلحة يكون عليه ما لمصلحة في ذلك فان
الحق ان يمتنع الله الحيلة ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
المال ان يمتنع الله الحيلة ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
المتاع ما اذا ان يمتنع الله الحيلة ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
في ذلك ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
على ما يريد ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
لا يجوز شرط التمسك في البيع ويكون البيع بينهما على قدر ما لا يملك على ان التمسك من جهة الله
اذا ما قال في حصة المتعدون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاعا فاذ اذ الشركة قال التمسك
الحيلة في ذلك ان يبيع كل واحد منهما بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
وهذا اذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
كانت قيمة متاع احدهما اقل من قيمة متاع الآخر فان صاحب الاقل يبيع من متاعه اربعة
اخماسه من متاع صاحب فيصير المتاع كله بينهما اخسا وكذا يكون البيع بينهما على قدر ما لا يملك
وكل من مع احدهما العذر وهو مع الآخر الفاضل فان اذ ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
فانه لا يجوز لان الوضعية انما يكون على قدر ما لا يملك على ما عرفت في كتاب الشركة قال التمسك
الله الحيلة في ذلك ان يبيع من صاحب لا يملك بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
على التسوية فيكون اشتراط الوضعية على ما عرفت في كتاب الشركة قال التمسك
ما ولا مال مع الآخر فاشترط على ان يملك لئلا يملك لئلا لا يجوز والحيلة في ذلك ان يبيع
صاحب المال بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
لا يجوز قال التمسك والحيلة في ذلك ان يبيع من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
الشركة او يملك ويملك في الشركة لئلا يملك الشركة قال الشيخ الامام الاجل في حاشية
الشيخ رحمه الله وهذه الحيلة في عقد لا يملك به الزور كقول الركن والحق على العبد
الذوق ونحوه المتعارفة كذا في الحيلة

الفصل الرابع عشر

في البيع والشراء رجل له دار او قطعة ارض او غيرها من متاع فله ان يبيعها او يملكها الى المتري
فان اذ حيلة على الله ان امكنه تسليمها الى المتري سلمها اليه والارث عليه العن ولو كان الله
ان ياتخذ البايع بان يملكها اليه لا محالة فالحيلة في ذلك ان يبيع المتري ان البايع باع حصة
المنفعة وهي في يدي طارئة بالقبض غيبة اياها والارث في يده يوم يات بامانة واحده
على نفسه بدك فربك كتاب لشرائه ولا يكت فيه ففعل الصيغة ويكتب فيه اقرار البايع بقبض
الله فان قدم على تسليم المنفعة والارث الله على المتري هذه اذا كان الغائب مقرا فاما اذا
كان الغائب عاجزا كونه ايضا ان البيع باطل وقاسه عليه بيع الاثقال فاقال التمسك من جهة الله
في تعليم هذه الحيلة بغير المتري بان المنفعة المبيعة في يدي غائب تغرب الغيب وذلك المتري
لو لم يتردد كذا فبسط الالباب يبيع بتسليم المنفعة وسال القاضي حكمة فانما يبيع حصة واذا
عرف القاضي اقرار المتري انه اشتري معصوما لا يملكه لانه وحده التمسك المتري بتأخير
القبض الى وقت الامكان فاقال ويهدد عليه البايع في ذلك الا ان يتردد القاضي بالبيعة
كذا في الحيلة رجل اذا ان يمتنع الله الحيلة ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
احد في فيه كذا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
البايع يبيع المتري ويكفر ذلك كحلالا ما الحيلة فيه قال يبيع المتري من بايع التماس
لئلا يباع دينارا مثلا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
التي هي من الثوب ويبيع من الدينار دينارا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
بما يبي دينارا ويكون حلالا فوجه آخر ان يمتنع الله الحيلة ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
يساوي الذي درهم من رتبة الدينار بالتي درهم ويطرح الثوب اليه بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
ليشترى من صاحب له امره بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
الله ما وجب له على صاحب له امره بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
الدار بالبيعة فان يمتنع الله الحيلة ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع

الداره وكذا كونه حصة الله هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع الله ان يمتنع الله الحيلة ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
درهم بغيره من صاحب له امره بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
لئلا يبيع البايع الدار الثوب من يمتنع الله الحيلة ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
بمنع ما اعطى فانه اعطى البايع في الحاصل حصة من غير ان لا يمتنع الله الحيلة ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
ذلك كحلالا له رجل اذا ان يبيع متاعا فنانا بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
الا عن سرقة او خربة فلم ياتم البايع ان يتردها عليه المتري ويقول له شرب عيبا ولم تضع
يدك عليها ويرفع الامر الى قاض لا يري البراءة عن العيب لا ان تضع يده عليها من البراءة
وتسبى ما الحيلة في ذلك بعب ان يعلم بان من باع عيبا او شيئا اخر ويتردد عن عيبه فانه
يجوز وتبرأ عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم
العيوب ومنهم من قال مع تسبى العيوب يشترط ان يضع يده على موضع العيب ويقول
ان براء عن العيب الذي سميت وقضعت يدي عليه اما بدو ذلك لا يبيع البراءة وهو قول
ابن ابي ليلى فمراذ الميراث العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لما لا يعرف اسم العيوب
ولا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف ان يرفع الامر الى قاض
لا يري البراءة عن العيوب بدوون التسبى ويدون التسبى ويدون وضع اليد على محل العيب محييا وطلب الحيلة
فالحيلة في ذلك ان ياتم صاحب العيب المبيع رجلا عرييا لا يعرف حتى يبيع ذلك العين من المتري
على ان صاحب العين المتري ما اذرك في ذلك من سرقة ومن سرقة ومن سرقة ومن سرقة
العيب حيث شاء فيحصل التوثيق للبايع لان المتري اذا اذرك عرييا سوي السرقة والحرية
لا يملكه ان يجاهم صاحب العين في الدرع لان حقوق العقد يرجع الى العاقلة وهو في ذلك ليس
بعاقد والعاقلة عريي لا يرفع عليه وهكذا اذ كونه حصة الله في حيل الاصل في رواية
ابي جعفر رحمه الله وكذا كونه حصة الله في رواية ابي سليمان وقال الحيلة في ذلك
ان ياتم البايع رجلا عرييا اشتري اجارية من البايع لئلا يبيعها من المتري على ان يولي
الاجارية من لهما اذرك المتري فيها من ذلك من سرقة او خربة خامة وعيب الغريب فاذا
وجد المتري فاعينها عريي سوي هذين العيين لا يملكه الرد على المتري الا ان لا يملك
ولا يملكه الرد على البايع المتري الا ان لا يملكه لم يملكها منه فيحصل مقصود البايع قال شيخ
الاسلام رحمه الله ما ذكر في رواية ابي سليمان رحمه الله اذرك لمولي الجارية لان حقوق
العقد وان كان يرجع الى العكيل عندنا الا ان عند تعين العلاء يرجع الى المولى وما يرفع
المتري الامر الى قاض يري الرد على المولى فلا يحصل مقصود مولي العين رجل اذا ان يبيع
الجارية نسمة وخاف البايع ان لا يبعثها المتري ولذا اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف
الحيلة في ذلك قال يقول البايع للمتري اسند علي نفسك بانك ان اشتريتها في حصة
فان قال المتري ذلك فالحا نعتف عليه بالشراء ويجوز هذا لان امانة العنق الى الشراء
جائزة عندنا فان قال المتري في ذلك ان اعنتها في حصة واخلى الى حصة منها ولكي
لا يبيعها فاذا اذرك البايع النعمة في ذلك فالحيلة ان يقول المتري ان اشتريتها في حصة
لجدة مولي او يخلو ان اشتريتها في حصة مولي فاذا اشتراها بغير حصة فيستحق منها في
حصة حصة ولا يبيعها لان بيع المولى لا يجوز الا بقبض القاضي فيحصل مقصود البايع
والمتري ويحل غيب من رجل منبعة وان يان يتردها عليه قال بعينها وهو بغيره في السرقة وكذا
في العلانية فاذا رجعت الحيلة فيخلص بها منبعة فالحيلة ان يبيع العنق في البيعة بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
ويهدد عليه بغيره من صاحب له امره بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
فاذا حصل ذلك يبعث المتري الاول ويعبر ببيعة ان شره كان اسبق فياخذ من الغائب
في شره الغائب اذا كان الغائب كالحكم اختلاق الروايتين على رواية النوادر يجوز
فيكون هذه حيلة على تلك الرواية رجل اشتري من رجل جارية فاذا كان لا يملكه الاستبراء
ما الحيلة في ذلك ان يزوجها البايع من رجل يثق به وليس تحت حصة مولي بغيره من صاحب له امره بغيره فانه يبيع
فيقبضها المتري ثم يطلها الزوج قبل الدخول لها ولا يجب الاستبراء على المتري
لان سبب وجوب الاستبراء اشتداد ملك الزوجي باشتداد الملك بالشراء او غيره من باب

بما ان يبيع منه شيئا بالدين وهرما لم يستقر فيه ذلك المتاع بما مائة حالة يدونها الى الطالب
ليقبل في يد الطالب مائة ويكون له المطلب منه على الطالب الذي هو من قبله فمقتضى هذا ان
لا يتخذ لان المطلب منه يبيع مستقيا ما باع باقلا ما باع قبل نقد الدين وانه لا يجوز على ما عرفت وان
كلما في ذلك حيلة فالحيلة ان يدخل المشتري في المتاع نقشا فليبيع منه ما يبيع به ما مائة ويكون
نقشان الله بمائة بقدر الجزء الذي احبس عند المشتري فيجوز ان كان ذلك الجزء قليلا لانه الجزء
القليل يجوز ان يقابل به كبره كما ذكر الحنفية هذه الحيلة وهذا منه نوع من سعة حيث
جعل بمائة الجزء القليل البذل الكثير لما فعل ذلك لان سيرا ما باع باقلا ما باع قبل نقد الدين
حوازه يخلط فيه بينه الثمن فاذا وجد في غلة هو احتياض جزء من المصنف عليه عند المشتري
بن الحكم عليه وعلى عليه حيلة اخرى ان يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئا يسيرا فليبيع الباقي
منه باقل من الدين الذي اشتري ويكون ذلك جائزا ويكون النقصان بمائة ما احتبس عند المشتري
وان كان المبيع شيئا لا يمكن ان يبيع به من غير ان كان المبيع حقة او عقدا او اداة فالحيلة
في ذلك ان يبيع المطلب منه مع المتاع الذي يبيع به شيئا آخر يبيع به المقتضى او بغيره المشتري يبيع
ذلك الدين اليسير ويبيع المتاع من الباقي باقل من الدين الذي اشتري ويكون نقشان الدين بمائة
ذلك الدين فيكون حيلة اخرى ان يبيع المشتري جميع ما اشتري من ولد البايع او وصيه من بعض من
يتقدم والمقصود له فيجوز ذلك من يبيعه من البايع بين قليل ويجوز لان العادة قد اختلفت
والمالك ايضا قد اختلف فلا يمكن منه شيئا ما باع باقلا ما باع كذا في المحيط **الفصل**
التابع عشر في المداينات ريجل له على رجل ماله بغير شرط وفي يد صاحبه الماله حيلة اخرى
ان يقول له ان لا يقر له به الا ان يؤجله او قال صاحبه منه على الشرط ويؤيد صاحبه الماله حيلة اخرى
له به ولا يجوز تأجيله وصاحبه فاعلم بان المديون اذا قال للدين لا اقر لك بالمال حتى تفعلني
او لا اقر لك حتى تفعلني او لا اقر لك حتى تخطي عما تدي فقد اهل يكون اقرارا بالمال فعند بعض العلماء
يكون اقرارا وقال لا يكون اقرارا واذا اطلب صاحبه الماله حيلة اخرى فيبيع بغيره با لا اتفاق ولا يبيع تأجيله
والصحة فالحيلة في ذلك ان يقر صاحب الماله الماله ليدخل يثق به ويثبت له ثم ان اسره في ذلك عامية
ويؤكله بقبضه على ما ذكرنا من بقاء الرجل المقر له الى التماسه ويقدم صاحب الماله ويثقل ان يبي
باسم هذا على فلان كذا او كذا اقرار له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي اسع هذا المقر من
قبض هذا الماله ومن ان يجد عددا او اوجه عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض على ما ياتي
بمعه هذا ان ساء الله تعالى فلهذا احتيج الى حيل المتامين فاذا اطلب من القاضي ان يحجز عليه
في المتاع يحجز عليه ويمنعه من التفتيش ومن ان يجد عددا فلهذا احتيج الى حيل المتامين ان يحجز عليه
في المتاع ويؤجله حتى يقر له بالدين فاذا اقر له بالدين يحجز المقر له الى القاضي ويقدم البينة على
ما جرى من الامر قبل هذا او يبطل التسليم من المقر وتأجيله ويأخذ الماله وهذه المسئلة لا يجوز
في التسليم وانما استنفدت من جهة المتساق وقد قال بعض مساجنا رحمة الله في هذه الحيلة
نوع نظر وكان ينبغي ان لا يحجز القاضي على المقر لان في حبه عليه ابطال حق المطلب لان المطلب يستحق
البراءة عما في ذمته بايقان الحق الى المقر وبراءته وتلجيمه فيجوز هذا الحيلة بطريق المطلب
عليه والقاضي لا يحجز في مثل هذا الموضع وكان الحنفية رحمة الله اخذوا ما ذكره محمد بن الله في آخر
كتاب الحيل ان القاضي اذا اذن رجلا بالتفتيش فلما تصرف وذا من الناس وقد وجد عند محمد بن الله
ينبغي وان لم يحجز عليه القاضي وعند أبي دؤيب رحمة الله لا ينبغي الاحتياط في اذاجه عليه القاضي
مع حجه وان يحجز ذلك الرجل وهناك المديون ايضا استعمل البراءة بالايقار الى المحجز وببراءته في
هذا الحيلة بطلان حقه عليه مع هذا احتجوا في ذلك وكثيرا ما وجد في كتابي بطل هذه الادلة فلهذا ايضا
لكذلك قال الحنفية رحمة الله بطل هذا وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عنه يجوز قبض الذي
كان باسم الماله بعد اقراره ويجوز تأجيله وبراءته ومما صنع فيه من شيء وانما حق قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى عنه في هذا لانه لا يري الحيل بينا واذا اذاجه عليه صارا الحال
قبض الحيل الى الماله قبله وقبل الحيل كان يجوز تفتيشه في المقر في الدين المقر به وتقدم في كتاب الاقرار
ان من اقر بالدين الذي له على الناس لم يحجز ببيع اقراره ويكون حق الاقرار ان القبض لانه نوع
الذي غاسل وغا قد والعاقبة بطلك التأجيل والبراءة من الدين واليمين عند أبي حنيفة ومحمد بن

بما ان يبيع منه شيئا بالدين وهرما لم يستقر فيه ذلك المتاع بما مائة حالة يدونها الى الطالب
ليقبل في يد الطالب مائة ويكون له المطلب منه على الطالب الذي هو من قبله فمقتضى هذا ان
لا يتخذ لان المطلب منه يبيع مستقيا ما باع باقلا ما باع قبل نقد الدين وانه لا يجوز على ما عرفت وان
كلما في ذلك حيلة فالحيلة ان يدخل المشتري في المتاع نقشا فليبيع منه ما يبيع به ما مائة ويكون
نقشان الله بمائة بقدر الجزء الذي احبس عند المشتري فيجوز ان كان ذلك الجزء قليلا لانه الجزء
القليل يجوز ان يقابل به كبره كما ذكر الحنفية هذه الحيلة وهذا منه نوع من سعة حيث
جعل بمائة الجزء القليل البذل الكثير لما فعل ذلك لان سيرا ما باع باقلا ما باع قبل نقد الدين
حوازه يخلط فيه بينه الثمن فاذا وجد في غلة هو احتياض جزء من المصنف عليه عند المشتري
بن الحكم عليه وعلى عليه حيلة اخرى ان يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئا يسيرا فليبيع الباقي
منه باقل من الدين الذي اشتري ويكون ذلك جائزا ويكون النقصان بمائة ما احتبس عند المشتري
وان كان المبيع شيئا لا يمكن ان يبيع به من غير ان كان المبيع حقة او عقدا او اداة فالحيلة
في ذلك ان يبيع المطلب منه مع المتاع الذي يبيع به شيئا آخر يبيع به المقتضى او بغيره المشتري يبيع
ذلك الدين اليسير ويبيع المتاع من الباقي باقل من الدين الذي اشتري ويكون نقشان الدين بمائة
ذلك الدين فيكون حيلة اخرى ان يبيع المشتري جميع ما اشتري من ولد البايع او وصيه من بعض من
يتقدم والمقصود له فيجوز ذلك من يبيعه من البايع بين قليل ويجوز لان العادة قد اختلفت
والمالك ايضا قد اختلف فلا يمكن منه شيئا ما باع باقلا ما باع كذا في المحيط **الفصل**
التابع عشر في المداينات ريجل له على رجل ماله بغير شرط وفي يد صاحبه الماله حيلة اخرى
ان يقول له ان لا يقر له به الا ان يؤجله او قال صاحبه منه على الشرط ويؤيد صاحبه الماله حيلة اخرى
له به ولا يجوز تأجيله وصاحبه فاعلم بان المديون اذا قال للدين لا اقر لك بالمال حتى تفعلني
او لا اقر لك حتى تفعلني او لا اقر لك حتى تخطي عما تدي فقد اهل يكون اقرارا بالمال فعند بعض العلماء
يكون اقرارا وقال لا يكون اقرارا واذا اطلب صاحبه الماله حيلة اخرى فيبيع بغيره با لا اتفاق ولا يبيع تأجيله
والصحة فالحيلة في ذلك ان يقر صاحب الماله الماله ليدخل يثق به ويثبت له ثم ان اسره في ذلك عامية
ويؤكله بقبضه على ما ذكرنا من بقاء الرجل المقر له الى التماسه ويقدم صاحب الماله ويثقل ان يبي
باسم هذا على فلان كذا او كذا اقرار له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي اسع هذا المقر من
قبض هذا الماله ومن ان يجد عددا او اوجه عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض على ما ياتي
بمعه هذا ان ساء الله تعالى فلهذا احتيج الى حيل المتامين فاذا اطلب من القاضي ان يحجز عليه
في المتاع يحجز عليه ويمنعه من التفتيش ومن ان يجد عددا فلهذا احتيج الى حيل المتامين ان يحجز عليه
في المتاع ويؤجله حتى يقر له بالدين فاذا اقر له بالدين يحجز المقر له الى القاضي ويقدم البينة على
ما جرى من الامر قبل هذا او يبطل التسليم من المقر وتأجيله ويأخذ الماله وهذه المسئلة لا يجوز
في التسليم وانما استنفدت من جهة المتساق وقد قال بعض مساجنا رحمة الله في هذه الحيلة
نوع نظر وكان ينبغي ان لا يحجز القاضي على المقر لان في حبه عليه ابطال حق المطلب لان المطلب يستحق
البراءة عما في ذمته بايقان الحق الى المقر وبراءته وتلجيمه فيجوز هذا الحيلة بطريق المطلب
عليه والقاضي لا يحجز في مثل هذا الموضع وكان الحنفية رحمة الله اخذوا ما ذكره محمد بن الله في آخر
كتاب الحيل ان القاضي اذا اذن رجلا بالتفتيش فلما تصرف وذا من الناس وقد وجد عند محمد بن الله
ينبغي وان لم يحجز عليه القاضي وعند أبي دؤيب رحمة الله لا ينبغي الاحتياط في اذاجه عليه القاضي
مع حجه وان يحجز ذلك الرجل وهناك المديون ايضا استعمل البراءة بالايقار الى المحجز وببراءته في
هذا الحيلة بطلان حقه عليه مع هذا احتجوا في ذلك وكثيرا ما وجد في كتابي بطل هذه الادلة فلهذا ايضا
لكذلك قال الحنفية رحمة الله بطل هذا وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عنه يجوز قبض الذي
كان باسم الماله بعد اقراره ويجوز تأجيله وبراءته ومما صنع فيه من شيء وانما حق قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى عنه في هذا لانه لا يري الحيل بينا واذا اذاجه عليه صارا الحال
قبض الحيل الى الماله قبله وقبل الحيل كان يجوز تفتيشه في المقر في الدين المقر به وتقدم في كتاب الاقرار
ان من اقر بالدين الذي له على الناس لم يحجز ببيع اقراره ويكون حق الاقرار ان القبض لانه نوع
الذي غاسل وغا قد والعاقبة بطلك التأجيل والبراءة من الدين واليمين عند أبي حنيفة ومحمد بن

الله تعالى عنهما والشيعة مرفوعة رجل له على رجل مال فاد الذي عليه المال ان يقول المالك الذي عليه
 لرجل آخر فالحيلة فيه ان يقول الذي عليه المال للرجل الذي ينفق ان يقول المالك له لي عند رجلا
 او متاعا عند هذا من فلان الطالب بالالف التي له على فاد انا المامور بعبادة من صاحب المال بالمال
 الذي له على فلان وقد صاحب المال البيع من صاحب العبد يقول الدين ويبيع لصاحب العبد على الطالب
 وهذا الاية البيعة لا تتعلق بدك الدين لان الدارهم والدين لا يتبعان في العتق عتقا كان او دين
 وانما يتعلق بمثلها دينيا في الذمة فيصير كانه قال لصاحب العبد بيع عتقك من فلان يفتل الدين
 الذي له على فاد رجل بمثله فصار مابا له على من الدين وذلك جائز ويحسد ذلك فيقول المالك ان
 صاحب العبد وهذه المسئلة ذكها في الجامع وذلك كونهما كحيلة من اعداهما ما ذكنا والثانية ان
 يامر المذنبون ذلك الرجل حتى يصلح من الدين الذي للطالب على الطالب على عبده هذا فاذن
 ذلك مالا للمالك على الطالب لصاحب العبد غير ان في فصل الصالح وقبح بالعبد والعرق اذا التعل
 وقبح بالعبد لا يبدل لان الصالح اذا اضيف الي دين يتعلق بعينه لا يبدل في الذمة
 ولهذا اذا صلح على دين مرفوعا فانه لو كان عليه بيطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد
 وقبح العتق ببيع العبد وصار المذنبون مستق من المامور عبده واستقر من العبد ببيع
 القيمة اما في باب البيع العتق لا يتعلق بدين بل بصله دينيا في الذمة ولهذا الفاشية
 رتب الدين من المذنبون شيئا ماله عليه من الدين مرفوعا فاعلى انه لا دين لا يبطل البيع ولما
 كان ذلك مالا للمامور فاجاب دين الامرين من العتق كانه باع العتق بدراهم لرجل بمثله
 قصاصا بالدين الذي على لاجر الشريعة ولو كان هكذا ارجع المامور على لاجر بعتن العتق وهو
 مثل الدين كذا هنا ولو ان الطالب لم يرد ذلك وانما اذا الطالب ذلك فالحيلة ان يشتري
 الطالب العتق او المتاع من مولا بالعتق وهو مطلقا ولا يقول بالالف التي له على فلان
 الطالب لانه لو قال على هذا الوجه كان في هذا تقليد الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز
 ولكن يشتري بالان مطلقا لم يبيع به الدنيا بغير على المذنبون فيصير ذلك الدين للبايع فان لم
 يفتل الذي عليه مال المذنب هل يفتلهم قال لا لان الناس يتفاوتون في الطالب لانه لا يتقول الطالب
 التي غيره الا برشاء فان طلب حيلة يصير ذلك المال للبايع من غير حلاله فالوجه ما ذكنا ان يفتل
 الطالب بالدين للبايع ويؤكله بفضله على نحو ما ذكنا فاصحاب العتق يبيعون من ممتن العتق
 واذا خاف المقر له ان يفتل عن الكالة فالوجه قد مر فنبذ هذا ايضا فان قال المقر له بالدين وهو
 البايع اذا ابرأته عن حق العتق لا امان ان يقول الله ويكفي في قبض هذا الدين ويجعلني عليه
 فالحيلة في ذلك ان يكتب اقترا الطالب بدين ذلك الدين المقر له على نحو ما بينا وبكت فيه ايضا افراد
 الطالب بذلك وهو الخرافة ادعية على فلان المقر له عتقه فانه من قضاء المسلمين انه وكيل
 في قبض هذا الدين وحلفته على ذلك فلا يمين لي عليه بعتن هذا في هذه الدعوى فاذا اقر
 بهذا الركن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعتن ذلك سبيل رجل له على رجل مال
 قال المطلب للطالب ان يوجله لهذا المال في وقت معلوم وبجمعه عليه فاجابة الطالب
 الي ذلك تخاف المطلب ان يبتاع عليه الطالب فيقر بالمال لغيره لم يوجله او بجمعه فلا يجوز
 فاحيلة ولا ينجيه في قول ابي يوسف رحمه الله فطلب حيلة حتى يبيع فاجيله ويخيمه عند ذلك
 فالحيلة في ذلك ان يفتل الطالب ان هذا المال حبيبي وجب علي هذا المطلب انما وجب مؤجلا الى وقت
 كذا وان كان يريد ان يبتعه عليه بقر الطالب ان هذا المال حبيبي وجب علي المطلب انما وجب
 متجلا الي وقت كذا او يفتل العتق وهذه الايام اختلنا ان الوكيل بالبيع هل يملكه
 التاجيل والتنجيم بجمعة تمام البيع انفقوا على انه يملك البيع بيمين مؤجل وقبضه فينبغي
 ان يقر الطالب على هذا الوجه فابو يوسف رحمه الله لرجح التاجيل والتنجيم بيمين ماثلة
 الذي مطلقا وجوز الاقرار بوجوب المسال مؤجلا ومنجلا من الاصل وهو ظاهر ما قاله
 في الدين اذا كان مشتركا بين اثنين فاذا اقر احد هما ان يوجله في قبضه واخيلا لا يفتل
 هذا التاجيل اصلا وان قال احد هما هذه الدين حبيبي وجب مؤجلا والآخر لا يفتل
 التاجيل في قبضه لفتن وكذا كذا الفتى اذا وجب على القاذ في فاد الحق وان يفتل
 لا يعمل عتقه ولو كان المقر وف كنت مبطلا في دعوى تسقط الحق فبين له ان ان

سبيل الذي فانيشت على التفتة التي اقر ومن ادباقره بغير سبيل جميع قد سمع لا يملك اخره فكذا ان
 سبيلنا قال الشيخ الامام شمس الاية الحلواني وهذا اذا كان الاجل متعاقبا اما اذا كان الاجل
 العرف فانه لا يبيع اقراره بذلك عند ابي يوسف رحمه الله والمسئلة مرفوعة في كتابه لانه
 ان الوكيل بالبيع اذا باع باجل يبيع عند ابي حنيفة رحمه الله كيف ما كان ويحسد هذا يبيع من التاجيل
 بان كان متعاقبا او فانيشت بين الطالب والمطلوب ايضا ما بينا ذلك في ذلك من ذلك من قبله وباسبابه
 من اقراره وتنجيمه وهبة وتعليك وذلك وحده ان كان احد في هذا المال يطل به التاجيل الذي يستحقه
 فلان هو من حقه يخلصه من ذلك او يبيع عليه ما يلزمه فاد احتيا لا يفتل الحيلة بغير اقراره وقد
 كان الطالب اقر له بالمال قبل التاجيل فاخذ المطلب بالمال وكذا به في التاجيل لا يفتل التاجيل عند
 ابي يوسف رحمه الله وكذا يكون للمطلب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما
 يلزمه من ذلك وقد حقه ذلك فيرجع عليه فاما ان يخلص الطالب فاما ان يبيع اليه ما
 ضمن فيكون عليه في وقت العتق وتنجيمه رجل له على رجل مال فمات الذي عليه المال فاستاد الوارث
 صاحب المال ان يضمن هذا المال الي اجل يبيع لرجل هذا المال قال لا يجوز فالتاجيل قال الشيخ الامام
 شمس الاية الحلواني رحمه الله هذه المسئلة لا يفتل الاجل جهة الخصم لانه لا ذكنا في
 التيسر ولكن ذكنا في الميسر من من عليه المال اذا مات على الاجل يوفيه وذلك كونه يفتل من ثابته
 ولم يذكنا هذا الفصل هناك وقال الخصم رحمه الله الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين
 ليس عليه فلا يثبت الاجل في حقه فبعد ذلك هذه الاجل ما ان يثبت الاجل للبيت او يثبت في المال
 لاجله ان يثبت للبيت لان الدين قد سقط من منته بالموت فكيف يثبت الاجل له ابتداء بقتل موته
 ولا جاز ان يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تفتل الاجل فذلك قد قلنا وانه لا يثبت الاجل
 وقال كنعن منساجنا رحمه الله ما ذكر في الكتاب قوله محمد رحمه الله اما على قوله ابي يوسف
 رحمه الله يفتل من يثبت الاجل واد هذه الي مسئلة وهو ان غير المين اذا ابرأ الميت عن الدين
 فاد الوارث عند محمد رحمه الله لا يفتل ماله لان الذي ليس عليه ويحسد ابي يوسف رحمه الله
 يفتل ماله لانه الطالب بالدين فلما عمل ماله فحسد كان الدين عليه على ايضا العتق ويثبت في حقه
 هكذا قالوا ولكن الصحيح انه على لا تما في ما ذكر في الكتاب فاد امان لا يثبت الاجل في حق الوارث
 ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقر الوارث ان قد كتنت منته هذا المال في حياة الميت في الحق
 كذا في المطلب بان هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كسيلة هذا الي هذه الوقت ولا الطالب ايضا
 انه لم يبيع الي هذا الوارث شيئا من ماله الميت فاد اقراره في هذا الوجه يفتل يفتل المالك على الوارث
 مؤجلا واما كان هكذا وذلك لان الاجل كان سقط في حق الاصيل بوجه لا يستقط في حق الكفيل فيبقى
 على الوارث مؤجلا هكذا في ظاهر الرواية فاد قال ولا الطالب انه لم يبيع الي هذه الوارث شيئا
 من ماله الميت لان الدين قد حصل على الاصيل فكان له ان يبيع ماله ويأخذ ايمنا وجبة فيقر هذا حق
 بكتن له ان يبيع على الوارث قال في الكتاب ولا يفتل ماله ماله ففتلنا وهذا الوارث بعتن ذلك وكذا
 بقرانه كان من عتق لان المذهب عند ابي حنيفة رحمه الله ان الكفالة بالدين عن ميتة مخلص لا
 يبيع فيكفله ان يفتل من عتق على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة

الفصل الثامن عشر في الاجارة

قال محمد رحمه الله في اجارات الامثل رجل استاجر من آخر متاعا وشروطه في اجارة
 المدة على المتاجر فالاجارة فاشدة لان قدر المدة فغير اجل وانه محمول وان الحيلة
 في ذلك فالحيلة ان ينظر الي قدر ما يحتاج اليه في المدة ويقسم ذلك الي الاجرة مرفيا مشر
 سلبا لحما المتاجر صيرت ما ضم الي الاجل المدة الي المدة حقة انه اذا كان الاجر مشر
 والقدار يحتاج اليه للمدة ايضا عشرة فصاحب المتاجر يقر اجارته منه بعشرين ويأمن بعرف
 العسة الي المدة فيصير المتاجر وكيل من جهة صاحب المتاجر بالافتاق عليه من ماله وكذا
 معلوم فيقول ومن منساجنا رحمه الله من قال هذه الحيلة مستقيمة على قول ابي
 حنيفة رحمه الله عتق لان الاجرة دين وقد اتمع بالعرف في الجهل وهو مانع لان المدة
 والاجرة انما تقع بقران الكالة على قوله كما اذا قال صاحب الدين للمذنب ان اسلم مالي عليك

لا تطلب حق الخليل ومن حله ذلك ما روي من محمد بن حنبل انه قال اذا كانت الدار مما يجمل القبة
يجب حيا شايها من الدار من الذي يريد الشركاء الدار بغيرها فان الى المالك الذي يريد جدران
هبة الشاع فيما يجمل القبة فيجوز ان لا يبطلها قاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء
قاضي في شيء يجمل القبة حتى لو كان شيئا لا يجمل القبة نحو البيت الصغير والمنازل ليس
جزءا شايها من الذي يريد الشركاء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشعيع حق الشفعة ولا
يحتاج الى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة ليرغبتم عن الاخذ فقال ليشترى البناء والابن
ويعين ثم يشترى العروة بعد ذلك ليعققة اخري بمن غاى فلا يثبت للشعيع حق
الشفعة في البناء لانه يغلب ولا يرغب في اخذ العروة لكثرة منافعها ولو كان اشترى
البناء باصله حقة ما رماحت الحدة اذ له يكون هو شريكا في الدار فلا يثبت للجار حق
الشفعة فيمنه يكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار ومن حيلة لليل اذا وهب البناء
من الذي يريد شركاء الدار باصله ثم اشترى العروة بعد ذلك لا يكون للشعيع حق الشفعة
لانه لما وهب البناء باصله صار ما تحت البناء للموهوب له فصار هو شريكا في الدار فيكون مقدما
عليه الجار وفي الكفر والاراضي ان اذاد الحيلة لمنع وجوب الشفعة ببيع الانجار باصلها او
بموجب الانجار باصلها فيصير هو شريكا في الدار في الباقي وان اذاد الحيلة ليرغبتم عن الاخذ
ببيع الانجار ولا بمن يخص ثم يشترى الاراضي منه بمن غاى حيلة اخري ان يشترى
سقما من الدار بمن غاى في شفعة ثم يشترى الباقي بمن يبيع فلا يكون للجار الشفعة
في الشفعة الثانية لان المشتري شريكا في الدار عند مناشرة الشفعة الثانية انما يجب
الشفعة في الشفعة الاولى وهو لا يرغب فيه لما ان المشتري اشترى بها بمن غاى فان قال
المشتري اخاف ان لا يبيعني الباقي ولو اشترى منه هذا التهم بمن غاى فالحيلة
فيه ان يقر الباقي للمشتري بالدين من الف سهم مشاع ثم يشترى الباقي وكان ابورك
الحواشي في تحصيل الحقائق في فصل افراد النابيع للمشتري بسهم من الدار وكان كعني
بوجوب الشفعة للجار لانه الشركة ما يثبت الا باقراره واقدار الانسان ليس بحجة
في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد رحمه الله ان صاحب الدار اذا اقر ان الدار التي
يدية لخلان وان المثل لا يثبت الشفعة لهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان
قال النابيع اخاف ان يصير شريكا بالافراد في المشتري الباقي فالحيلة ان يدخلا بينهما من
يثقان به فيكون الاقرار بعد التمسك له ثم يشترى المثل بالسهم باقي الدار فيحصل
الشفعة لهما وحيلة اخري انه اذا اذاد شركاء الدار بماية درهم يشترى في الظاهر بالدين
درهما واكثر في دفع الى النابيع بالدين ثوبا قيمته مائة درهم وعشرة دنانير
فيمنها مائة درهم فاذا احبب الشعيع لا يمكنه ان يأخذ الا بمن الظاهر وهو لا يرغب
لكثرة حيلة اخرى ان يقول المشتري للشعيع اني احببت اولى بها بما اشترت
فقلت ذلك فاذا قال الشعيع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة
حين طلب التولية لانه لاخذ بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول والاخذ بالشراء الاول
لا يشترى آخره الا عواض عن الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك اذا قال اني ابيع
للمشيع ان احببت بعينها منك دون الدين الاول فاذا قال نعم يبطل شفعتي وفي العيون
توافق ذلك قبل الطلب او بعده وكذلك لو ارسل المشتري رسولا الى الشعيع حتى
قال للشعيع علي الرجعة الذي قلنا فاذا قال الشعيع حبيبا نعم يبطل شفعتي وحيلة
اخرى ان يتصادق النابيع والمشتري ان البيع كان فاسدا او كان تاجية او كان بشرط المار
للنابيع فيقبل فلهما واذا قبلنا فلهما لا يجب للشعيع الشفعة لما عرفت ان ثبت
حق الشفعة يعتمد ذلك ان ملك النابيع بسبب صحيح ولم يرد هذا في هذه المسئلة بل
اخرى ان يامر المشتري بجلال حتى يقول للشعيع لقد كنت اشترى هذه الدار فلان
النابيع قبل ان يشترى فلان المشتري فاذا قال الشعيع منة قلت بطل شفعتي لانه
لما اقر ان المشتري كان بعد شرايه فقد اقر ان شرايه المشتري لم يبيع فصار مقبلا
يبطلان شفعتي لان حق الشفعة شرا محسنا وكذلك لو قال اني ابيع لرجل للشعيع هذه

الدار كذلك ولربك الدار النابيع فقال الشعيع نعم يبطل شفعتي لانه صار مقبلا بشرا المشتري
لم يبيع فصار مقبلا يبطلان شفعتي وكذلك لو قال المشتري قد اشترى هذه الدار بماية دينار فان
احببت اخذ من شفعتي عشرة دنانير فقال الشعيع نعم قد احببت بطل شفعتي وانما النابيع لا يملك
غير رجعة الله يقول انما يبطل شفعتي اذا قال اخذ من شفعتي عشرة دنانير او ابيعها منك بشيء
دينارا فقال الشعيع نعم لانه امرض عن الاخذ بالشفعة لما عرفت في شرايه باقل من المائة
اما اذا لم يقبل وابيعها منك بشيء دينارا لا يبطل شفعتي لانه لم يوجب منه الامراض
من الاخذ بالشفعة لانه يجوز ان يفسد خط العروة ليأخذ صاحبها بالعقد الاول وكذلك اذا
قال الشعيع للمشتري اخذ من شفعتي عشرة دنانير فقلت ذلك علي ان تبعني الباقي بشعيع دينارا
يبطل شفعتي وما لا فلا رجعة اخذ ان يشترى ويجعل للشعيع الكفيل في البيع بالدين
او بالعروة فلا شفعة له كذا في التنازعانية

الفصل الثاني والعشرون

في الكفالة رجل اراد ان يأخذ من رجل كفلا لا يقدر الكفيل ان يبرأ عن الكفالة
بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل قد كنت لك
بغير فلان علي ان كلما دفعته اليك فانا كفيل بنفسه كفاية محبدة فعد احيا وانه
مروى عن حسن بن زياد رحمه الله وليس عن اصحابنا فيه رواية وفي الكفالة في نظيره ان قال
المشايخ من اهل المروط وهو ما اذا وكل رجلا في حادثة فوافق للموكيل فلما عرفت ذلك فانت
وكيل علي قول عامة المشايخ لا يتجدد الكفالة وعلي قول ابي عبد الله السمرطى يتجدد
والكفالة علي قباسه والله اعلم كذا في التنازعانية

الفصل الثالث والعشرون

في الحوالة رجل له علي رجل مال واراد الذي عليه المال ان يحيله على رجل
بقعة المال علي انه ان مات المحتال عليه فلهك لا يرجع الطالب علي الجبل بماله عليه
والوجه في ذلك ان يقر بقبول الجبل والمحتال له في كتاب حوالة ان هذا الجبل احال هذا
المال علي فلان ويستحب ان رجلا يحوالة لا يعرف وقبلة كذا التجمل الحوالة ثم ان ذلك الرجل
المحتال عليه احال هذا المحتال له علي هذا المحتال عليه فاذا افعال علي هذا الوجه فموات
هذا المحتال عليه فلهك لا يكون للمحتال له حق الرجوع علي الجبل الا قبل لان الجبل الاول
ما احال المحتال له علي هذا المحتال عليه اما احال علي رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل
عن اقلان واذا اذاد المطلوب ان يحيل الطالب بالمال علي العير له فقال انت عندي
اوفق من المحتال عليه ولا امن ان يتوي مالي ان اخلت لي عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ
الاصيل فالحيلة ان يضمن غيره المطلوب للطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا
يبرأ الاصيل وكان للطالب ان يأخذ ايمنا شأ فيحصل مقصودا حقيقا ووجه آخر في ذلك
ان يوكل المطلوب الطالب حتى يقتضيه الدين ويجعله قضا ماله بما له فيجوز اما التوكيل
بقبض الدين فظاهر واما جعل المقبض قضا ماله ايضا فظاهر لان طريق قضاء الدين
عليه اما عرف في موطنه فان قال المطلوب اخاف ان يقتضيه الطالب من عير يبي ويقول
صاع قبل ان اقتضيه لنفسه ويكون القول له في ذلك معناه هذه المسئلة ان الطالب
لما وكل الطالب فيقتضيه الدين من عير يبي ولم يقبل اقتضيه لنفسه يرفع فقبل الطالب
للمطالب او لا لم يحتاج الطالب الي تحصيل الدين لنفسه لينتفع القبض للطالب لان
المقبوض في يد الوكيل امانة والقبض لنفسه فبعض ضمان فبعض امانة لا يتوجب
عن قبض ضمان فيحتاج الي تحصيل الدين لنفسه واذا قال هلكت المقبوض قبل
ان اقتضيه لنفسه فقد ادعى هلاك الامانة قبل اخذ الدين سبب لاعتبار فيكون القول له
فاذا عرفت فغيب المسئلة فالشفعة له ان يأمر بالمطلوب عير يبي هذا ان يضمن عنه

الاول للمطالب علي ان ياخذ به ايها الشاهد فاذا فعل ذلك صار المال عليه فاذا اخذ العطاء من غير ما يطلب
شيئا يبين اخذ النفسه ولو هلك بملكه عليه كذا في الذخيرة

الفصل الرابع والعشرون في الصلح

قال محمد رحمه الله في جيل الاصل رجل لثقل عليه الغريم صلحه منه على ما به جرم
يؤذيها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان فعل فقلبه ما يتبادر من هذا الصلح في قولنا
وقول اني يوسف رحمه الله فقوله المسئلة على هذه الفتوة والفتوة لم يذكرها محمد
رحمته الله في كتاب الصلح انما هي من خصائص كتاب الجدل والحكم فيها ان المطلوب اذا ادي
ما به في الوقت المشروط بري عن الباقي وان لم يؤد فقلبه ما يتبادر وهو اما المذكور في
كتاب الصلح من هذه الجنس ثلاث فصول اخذها اذا كان لرجل الغريم وقال
صاحب المال للمدعيون خططت عنك خمسمائة لتودي خمسمائة غدا الي او قال لتودي
خمسمائة غدا وقيل الاخر وكون الصلح والخطا في ادي المدعيون اليه خمسمائة غدا
او لم يؤد الثاني اذا قال خططت عنك خمسمائة علي ان تفعلني خمسمائة فان لم تفعل فالاول
عليه علي حالها وقيل الاخر وكون المدعيون ان يجل خمسمائة فهو بري عن الخمسمائة
الاخرى وان لم يفعل فالاول عليه حالها وهذا استحسنه والقياس ان الاصل علي المدعي
علي حالها يجل الخمسمائة او لم يفعل وبالقياض اخذ بعض الناس الثالث اذا قال خططت
عنك خمسمائة علي ان تفعلني خمسمائة ولم يزد علي هذا وذكره خلافا فقال علي قول
ابي حنيفة رحمه الله ان يجل خمسمائة بري عن الخمسمائة الاخرى وان لم يفعل فالاول عليه
علي حالها ويطلب الصلح وقال ابو يوسف لا يبطل الصلح وعلي المطلوب خمسمائة يجل الخمسمائة
او لم يفعل فقوله جملته ما او ردها محمد رحمه الله في كتاب الصلح جملتها في مسئلة كتاب الجدل
فصوتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رحمه الله قول ابي يوسف رحمه الله في مسئلة
كتاب الجدل يبين ان هذه المسئلة علي الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسئلة كتاب الصلح
قاما في مسئلة كتاب الجدل مخالف قيل الخالف في رده رحمه الله وقيل ان ابي ليلى فان
طلب الحيلة حتى يجوز هذا ايمنا بلا خلاف في الحيلة في ذلك ما اشار اليه محمد رحمه الله
فقال بخط ربه المال عن المدعيون ثمانمائة يبيع ما يادورهم فصالحة من هاتين المائتين
علي ما يؤذيها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما ومثل هذا الصلح جائز بلا
خلاف قال سفيان لا يمتنع الحلو ايم رحمه الله في هذه الحيلة فظن ان فيه تعليل البراءة مما زاد
علي المائة الي ثمان المائتين ايضا وذكر شيخ الاسلام في شرح الجدل ان هذا الصلح جائز
بالاقتاف وفي الاقناعات التبرقدي اذا كان لرجل علي رجل الف درهم صلحه منها على ما به
درهم الي شهر فان لم يبعها الي شهر فمابين درهم فقوله لا يجوز وان كان هذا الصلح خطا
لان المخطوط بجهل وهو شتمانية ان وفاة ما به في الوقت المشروط وان لم يؤد فقلبه
لما عليه وحالة المخطوط يمنع صحة الخط فيجب ان يكون الجواب في مسئلة الجدل كذا
فيكون في المسئلة روايتان اذ لا فرق بين المسيلين فجل مائة وكونا وامرأة وفي ايديهما
دراهم رجل وادى ان هذه الدراهم فمما لهما من دعواه علي ما في هذه المسئلة علي
ووجهين ان كانا صالحا علي غيرهما فلا والمال عليهما الثمان وان كانا صالحا علي اقرعتهما
فالا ان بينهما اضعاف والمال بينهما اضعاف فان طلب الحيلة حتى يكون الصلح عن اقرار
وكذلك الذي بينهما اضعافا قال الجبل ان يصلح رجل اجنبي عنه ما علي اقراره علي ان يسلم
للمائة الف ولا ينسب سبعة الاثمان فاذا وقع الصلح عن هذا الوجه صح الصلح وكانت
الاذن بينهما اثمانا فربما يرجع المصلح عليهما ببدل الصلح اثمانا ان كانا امراة بالصلح
واما كان كذلك لان اقرار الاجنبي لا يصح في حقيقتهما فكان مصلحه مستقطا دعوي الذي
فاذا استقطب دعواه صار ثلث الدار حلوكة الحقا بجهل الاثر ويكون علي ثمانمائة وبطل
الصلح يكون كذا ذكره سفيان لا يمتنع الحلو ايم رحمه الله في هذه المسئلة في شرح جيل
الامثل وقال الجبل ان يقر الذي بالدار درهم فصالحة منها علي كذا علي ان يكون للمرأة

لكن الدار ولا ينسب سبعة الاثمان والدار فاذا صارها والدار كذا ما لا يشتريه اذ علي ان يكون
لا يمتنع ثمانا ولا ينسب سبعة الاثمان فكل ما من تركه ودارهم قد تبادر وعرفا فاذا وثقة الزوج
ان يصلح المائة من حقتها من الزكاة صلح دارهم وعليه ما به علم بان هذه المسئلة لا يجل من وجهين
الاول اذا لم يكن في الزكاة دين وقد تركه الزوج ولا ريب في اوجهه فلو كان في دارهم ان كان
من الدارهم اكثر من نصيبها من الدارهم وكان يجعل الثلث من الدارهم بالمثل والباقي بمقابلة العرين
عقران ما يمتنع الدارهم من الدارهم يكون صرنا فيستقطب فبين ذلك بين في الجبل اذا كانت الزكاة
مقرين بالزكاة غير ما يبين نصيبها من الزكاة لان نصيبها من الزكاة امانة في هذه الحالة في ايديهم
وقد بينا الامانة لا يوجب عن فبين الثمان فان ما نصيبها من الزكاة علي الوثقة بان لا تخرج احد من
للزكاة او مقرين الا انهم ما يقولون نصيبها من الزكاة الي ان لا يحتاج الي فبين الذين في المجلس لان
فبين العقب يوجب عن فبين الثمان وانما يحتاج الي فبين بدل الصلح لا غير وان كان ما اخذت مثل
نصيبها من الدارهم لا يجوز لانه يبيع العقب وكذا اذا كان ما اخذت اقل من نصيبها من الدارهم
لا يجوز لانه يبيع العرو من ميعه الدارهم فليضمن العقب فتعذر تجزئ هذا الصلح بطل يفي
المعاونة وتقدر وتجوز به بطل في الاقرار من الباقي لان الزكاة عين ولا يبرأ عن الاعيان باطل
قال ابو بكر الفاضل انما يبطل الصلح علي مثل نصيبها من الدارهم وعلي اقل من نصيبها من الدارهم
حالة التنازح اما حالة المنازعة فالصلح جائز لان حالة المنازعة المعطي يبيع المال لقطع المنازعة
وتقديره يمينه فلا يمتنع الربوا الي هذا اشار محمد رحمه الله في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبها
من الدارهم الي ثلث الزوج لا يجوز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين من وجهه فكانت العبرة به
لجانب الفساد وانصرفت علي عرو من اودنا بركبان ولان لا يمتنع الربوا في خلاف المجلس
وهذا هو الحيلة في هذا الباب وان كانت تركه الزوج دنا نيرا وعروفا فمحل علي دنا نيرا فهو
علي التفاضل الي قلنا في الدارهم وان موطئت علي دارهم جاز علي كل حال وان كانت في تركه الزوج
دارهم ودنا نيرا وعروفا فموطئت علي دارهم ودنا نيرا لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح اكثر من
نصيبها من ذلك التقدير يكون مثل بالمثل من التقدير والباقي باء والعروض والتقدير الاخر وان
موطئت علي دارهم ودنا نيرا جاز علي كل حال ويصرف الجبل في خلاف المجلس وهذا هو الحيلة في
هذا الباب الا ان ما يجعل الدارهم من الدنا نيرا وما يمتنع الدنا نيرا من الدارهم صرف فيستقطب
فبين الذين في المجلس وما يمتنع العرو من الذين يعرف فلا يمتنع فيه فبين الذين في المجلس وان
هذه الحيلة مستقيمة عند علماء اثنا الثلاثة فجهل الله غير مستقيمة عند رده رحمه الله
لانه لا يصرف الجبل الي خلاف الجبل علي ما عرف في مسئلة الاكره والفتوة علي قول الكل ان
يصلحها من جميع نصيبها من جميع تركه الزوج علي عرو من واحد بعينه ثم في الموضع الذي
يجوز هذا الصلح لا يحتاج الي معرفة حصتها من جملته الزكاة وهذا امسك لان جواز هذا
الصلح بطل في البيع لان هذا البيع لا يحتاج فيه الي التسليم وبيع ما لم يعلم البايع والمشتري
متدانه اذا كان لا يحتاج فيه الي التسليم كما في الايدي ان من اقرانه نصب من فلا شيئا او
اقران فلا اودعة شيئا فزان المزا شري ذلك الشيء من المخرجه كان وان كان لا يعرف مقدار
كذا هنا وان كانت تركه تجب له لا يدري ما هي ذكر الشيخ الامام طهيري الدين الرهيني في
في شرح كتاب المشروط انه لا يجوز الصلح علي الكيل والموتون لما فيه من اثمان الربوا بان كان
في تركه سكيل او موتون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح او اكثر وقال النخعي ارجح
يجوز هذا الصلح لانه يجوز ان لا يكون في تركه من جملتها بدل الصلح وان كان يجوز ان يكون
نصيبها من ذلك اكثر من بدل الصلح او اقل فيكون فيه اثمانا الا ان كان ذلك لا يكون مقبولا
وان كانت تركه عقران او اراضي وحيا وانا وفتنة ولا ذلك في ايدي المدعي عليهما لان
الذي لا يدري ما هي فصالحة علي سكيل او موتون جاز في الفتنة الثاني اذا كانت في
الزكاة دين فان ادخلوا الدين في الصلح بان صالحا هاهنا من الدين والعين علي مال او مملوك
علي ان تاخذ به الدين بعد الزير وتتركها في سائر الاموال وبطل ذلك باطل لانه مثل ذلك
الدين من غير من عليه الدين ومكة فتسب الصلح في حقيقة الدين فتسب في حقيقة العين لان
العتق واحد وان لم يرد خلو الدين في الصلح صح الصلح عن باقي تركه وبيع الدين علي

الغريم يتقدم على الغريمين في الدية والدية في هذه الحالة فيفتح هذا الصلح ان يستثنوا الدين الذي
 في الوكيفة ما خلا الدين وان اذوا اذ حال الدين في الصلح فالتوجه ان تستثنى من المراه من
 الوكيفة مثل نصيبها من الدين ثم يتبعها من الدين ثم يتبعها من الدين ثم يتبعها من الدين ثم يتبعها من الدين
 الغريم فيكون كمن يوفى له من الدين فيصير جميع الدين والعين ملكا له ولا يتبعها من الدين
 نصيبها نصيب الوكيفة من الدين من اموالهم متعلقين عن الغريم فان قضاه الدين من غير متعلق
 يتأخر نصيبها حتى يوفى لها بما بقي فالأمر ان يدفع في حق العدة حتى اوفى له ولو قبلوا الى حقه من
 الدين يتبعون بما اذوا على المراه اما لو غلبوا نصيبها متعلقين لا يسئلون الى ما اذوا الام
 حقه الغريم ولا من حقه المراه لانه لا يجوز للسلطان على احد وان اشته الوكيفة ان يتبعوا
 نصيبها من الدين فالجيلة ان يستثنى من نصيبها من الدين من رجل ويجعل نصيبها من الدين
 نصيبها من نصيبها من المال العين فان اذى الغريم ان يستثنى من نصيبها فالجيلة ان يبيع الوكيفة
 او واحد منهم عرضا من عرضته من المراه ما يشاء ويشتريه من نصيبها الذي هو نصيبها وقد
 يفعل الوارث هذا الاجل هذه المنفعة وهو حقه الصلح وحرمها من الدين ثم يتبعها من الدين
 ذلك العرض على الغريم نصيبها من المال العين وان كانت المراه لا تجيب الى ذلك
 مخافة ان يتوهم المال على الغريم ويبيع الوارث نصيبها من الدين فالجيلة ان تستثنى
 باستثنائها نصيبها من الدين الذي على الغريم ونصيبها على نصيبها بالاستثنائها نصيبها من نصيبها
 من المال العين على ما وصفنا وفي المتن قال ههنا في قوله قلت لا يبيع رجلا
 ما تقول في رجل وامرأة مائة مائة سنة فماتت المراه فادى الوارث ان يشتري من
 المراه مائة وسببته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث حق
 الشفع في الشفعة وان حقه مالية ولا يشترط عقد البيع والشراء عقد خاص يرد على
 ماله ثمة وله مالية وقن هذا قلنا ان يبيع المراه باطل والاجارة لا ينعقد بل يفسد البيع
 والشراء لان البيع والشراء عقد يرد على ماله مالية والمنازع لا مالية فيها فلا يرد عليها
 البيع كذا هو في مسئلتنا ويدل عليه حق الشفعة فان المشتري اذا اشترى من الشفع حقه
 بطلان كان الشراء باطلا وكذا ذلك تسليما للشفعة وابطال الحقه قاذ البيع من الائمة المراه
 وجدت هذه المسئلة مشكلة ليس لها في الائمة من يفتيها وانما يسلك هذه المسئلة لانها هذا
 الاصل ان البيع لا يرد الا على ماله مالية ونصيبه يد يد ما ذكرنا من السائل وليسلك هذه
 بمسئلة الطلاق فان المراه اذا قالت له زوجا اشترى طلاقا منك بكذا فقال الزوج لعنت
 منه يبيع ويجيب البطلان ولا مالية في نفسها ولا مشنية وكذا المالية في طلاقها ولا مشنية
 ومع ذلك صح بطلان البيع وحق الطلاق بلفظ البيع يقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ
 البيع وجواز بيع المراه وجواز بيع الوكيفة قال شمس الاية الملوكي رحمه الله ان
 مسألتنا حقه الله كلفه للفرق بينهما ولم يملكهم ذلك فان اذكر حقه الله
 اعطاء العرق بكنهه صاحبه يجمع عن قول العلماء وقاد بان الاجارة ينعقد بلفظ البيع
 وعلى قناين قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع يقتضي ان يقال يجوز بيع المراه مائة
 من الوارث بطلان ولكن في ظاهر المصنف طحا لانه اذا لم يجز للوارث ان يشترى من المراه مائة
 وسببته بطلان الجيلة والشفعة للوارث منه فالجيلة فيه ان يسلخ الوارث المراه مائة
 وسببته على ذلك هو مشناه يد نصيبها اليه فيجوز ويصلح من صاحب المدة ويبيع العبد
 للوارث يبيع به ما تبا له من يبيع او غيره وكان يقتضي ان لا يجوز هذا الصلح لان هذا الصلح
 وقع على خلاف جلي حقه والصلح اذا كان واقعا على خلاف جلي حقه يفسد مائة
 ومثليها ونحو ذلك وهذا الصلح مثليها لان المراه ملكه خدمة العبد بغير عوض
 ومن ملكه متفعة بغير عوض لا يملك القليل من غيره يعرض كالمستغفر والحباب
 عن هذا ان يقال بان الصلح متى تعذر باعتباره مثليها فانه يعتبر بطلان كل وجهه كما
 في الجيلة

الفصل الخامس والعشرون

والا

في الرهن وتجعل اذوا ان يرهون نصف داره او نصف نياحه شيئا لا يجوز عنه قاذ المسئلة معروفة
 فان طلبنا جيلة فالجيلة في ذلك ان يبيع نصف داره او نصف نياحه بالمال الذي يريد استثنائه
 على ان المشتري فيه بالخيار ثلاثة ايام فاذا تقابنا فسخ المشتري العقد فيبقي المبيع في يده على
 حكم الرهن بذلك الله ان هلك هلك بالثمن وان دخله غيب ذهب من الثمن بغيره هكذا ذكر الحنفية
 حقه الله في جيلة فحده المسئلة نص على ان المشتري في خيار الرهن للمشتري بعد الفسخ
 سئلون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رحمه الله في بيع الجاهل في باب الغيب بالبيع وغيره ولما
 المشتري في خيار الرهن للبايع بعد الفسخ متفقون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والرهن خيار الرهن
 والرهن بالغير بقرينة نظير الرهن خيار الرهن للمشتري وذكر هذه المسئلة في جيل الاصل وقال
 الجيلة ان يبيع المستقر نصف داره من المراه على انه بالخيار في وقت كذا اشرا او اكثر فان
 رد المال منه فلا يبيع بغيره وان لم يرد بالخيار باطل والبيع لا يرد وقد عرف هذه المسئلة
 في كتاب البيع وكذا هذه الجيلة لا يتأخر على قول ابي حنيفة رحمه الله لانه لا يري اشتراط
 الخيار اكثر من ثلاثة ايام وكذا ان شرط الخيار للبايع فنقص البايع البيع بعد ما تقابنا
 بالخيار فيه وبعد الا ان هذا البيع يكون متعلقا بالقيمة ان هلك او دخله غيب ويستطرد
 بقرينة القاسم لو كان الدين مثل قيمته ويؤاد ان الفضل ان كان هناك فسد رجل اذوا ان
 يتحقق من رجل رهنا واذا ان يكتفح بالرهن بان يكون الرهن ايضا اذوا الرهن ان يرهنا
 او يكون اذا اذوا الرهن ان يسكنها فالجيلة في ذلك ان يرهن ذلك الشيء ويقتضيه
 بقرينة الرهن ذلك الشيء من الرهن فادى اقرار اياه واذا ان له بالانتفاع طام ل
 ذلك والعارية لا يرفع الرهن ولكن ما امر بكتفح به الرهن لا يرفع حكم الرهن حتى
 لو هلك لا يفسد الدين فادى اقرار من الانتفاع يمتد رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد
 الاجارة يبطل الرهن والمسئلة معروفة مر ذكر الحنفية رحمه الله انه اذا ترك الانتفاع
 بالدار ورضعها يمتد رهنا فقد بين ان مع ترك الانتفاع الترخيع شرط يمتد رهنا وفي
 المصنف قال اذا ترك الانتفاع به عارضا فلهما ما ذكر في المسئلة يقتضي انه اذا كان
 الرهن دارا واشتجارها الرهن من الرهن ونقل اليها متاعه بتركه سكنها فبعد ذلك
 من ماله ان يمتد رهنا وان لم يرفع الدار وسط الحنفية رحمه الله الترخيع فيبقي
 ان يحفظ هذا من الحنفية من رجل في يد به رهن والرهان غائب فاذا الرهن ان يثبت الرهن
 عند الغائب حتى يجهل له يد تك ويحكم بالرهان في يد به فالجيلة ان يسلخ الرهن
 رجلا غير شايحي يدعي رقيمة هذا الرهن ويقدم الرهن الى القاضي فيقيم الرهن
 بينة عند القاضي انه رهن عنده فتمت القاضي بينة على الرهن ويقضي بكونه
 رهنا عنده رهنا ويدفع خصومة الغريب بعد ان تنصيص من الحنفية ان البينة
 على الرهن مقبولة وان كان الرهن غائبا وقد ذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة
 في كتاب الرهن وسوس فيه الجواب في بعض المواضع شرط حنفية الرهن لبيع
 البينة على الرهن والمساخ مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن
 وقع غلط من الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البينة كما لو اقام صاحب
 اليد بينة ان هذا الشيء في يده ودبقة من حقه فلاذ او مضاربة واجارة
 وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدي الروايتين تقبل هذه البينة
 وهذه الامة لارهنه فقلنا مستحفظ فاذا تعذر عليه الحفظ الا باقامة البينة
 واببات الملك للرهن صا حقه في ذلك كما في الودعية واشباهها وفي رواية
 اخرى لا تقبل هذه البينة لاثبات الرهن على الغائب والية مال الشيخ الامام
 شمس الابينة السخية رحمه الله وهذا لان في قبول هذه البينة لاثبات الرهن
 قضاه على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن لدفع الخصومة
 عن نفسه فان يجهل اليد يندفع الخصومة عنه كما لو اقام بينة لها ودبقة
 في يده وقد اجاب بطلان هذا في السير الكبير في نظايره فقال العبد الموهون
 اذا ابرؤ وقع في القصة فوجدته المرفق قبل القصة واقام البينة انه رهن

ية



عنده لفلان واخذ لا يكون هذا افتناء علي الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الي اتيان الرهن فان
كون العتيد في يده وقت الاسر كان له فتيين بعد ان فخذ البيعة لانيان الرهن علي الغائب
في مسئلتنا لاحاجة اليه وفي جامع التناوي ولما اذا ان لا يبطل الدين لبعلا ك الرهن
ليست في منه عقبا بعد ذلك الدين ولا يفضله فلو مات العتيد لا يبطل دينه ولو مات المظن
فالطالب الحق به من سائر العتاد فلو فقي دينه في الحيوة اقاله البيع ولو اراد ان يبيع
المال متناوية ويكون متعونا عليه والبيع بينهما يفرقه ربة المال الادوية والحق
يساوية بالدراهم الباقية علي ان يبعلا فمعل احد هما يجوز والآخر بينهما علي الرأ
وانما اعلم كذا في التناوية

الفصل السادس والعشرون

في المزارعة المزارعة فاسدة عند اي حذيفة روي عنه خلافا لهما
قال الخشاف رحمة الله والحيلة في ذلك حتى يجوز علي قول الكل ان يتنازعا الي
قائم يري المزارعة تجارة فيحكم بجوازها فيجوز عند الكل وحيلة اخي ان يكتب
كتابا لا قدر منهما بقران فيه هذه الضيقة لفلان الذي هو ما لكما ويقتران في
هذا الكتاب ان هذه الارض في يد فلان وان مؤا رعتها له كذا كذا من السنين فيزرها
مابدا له من غلة الشتاء والصيف بيده ونقصته واعوانه فمارزق الله تعالى
من غلتها هذه السنين فهو كله له وينزلان ايضا ان ذلك صار له بمرحى ولجب لانه
فاذا اقر علي هذا الوجه تغذ اقدارهما عليهما ويكون كل الغلة للمزارع ثم ان
هذا المزارع يخال لصاحب الارض في نصف الغلة ايضا بحيلة المصبة او غير ذلك
قال الشيخ الامام شمس الابية الحلواني رحمة الله ما قاله الخشاف في هذه الحيلة
التي ذكرناها ولا الهما يد فعان الي قائم يري جواز المزارعة يسير الي انه يرفع
الي قائم موالي حتى يقضي بينهما يد كذا فيجوز وفي كلامه ما يدل علي انه لا ينفذ فيه
حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رحمة الله يقول بعض مشايخنا
هاذا عن جواز حكم الحاكم في هذه المجتهدات وقالوا يحتاج الي حكم قائم
مولي وكذا في الملاق الخشاف يعني مشايخنا هنا عن جواز حكم الحاكم في هذه
قال شمس الابية الحلواني رحمة الله والصحيح من الذي ذهب اليه ان يجوز حكم الحاكم
الحكم فيه في مثل هذه المجتهدات الدليل عليه ذكر في كتاب الصلح في مواضع انه ينفذ
حكم الحاكم المحكم في كل شيء الا في الحد وود والقصاص والدخان ولكن لا ينفذ للعامة كيلا
يضاوت الحد ولا يتجملوا به الا ان حكم الحاكم لا يلزم في حق القاصي الخالي حتى لو رفع
حكمه الي قائم موالي يري ابطاله وابطال مع ابطاله اذا استوفى في المزارعة ان صاحب الارض
يرفع قدر بذرته ويكون الباقي بينهما فكذا المزارعة فاسدة لانه استوفى بطلان
المسألة في الخارج عسي ومثل هذا الشرط يوجب فساد المزارعة فالحيلة في ذلك ان
يتنظر صاحب البذر في مقداره ويري ان ينفذ او ما يخرج من مثل تلك الارض عادة
حتى يعلم ان بذر من الخارج كذا يكون فان كان قد مر بذر من الخارج العشر عشر
لنفسه العشر وان كان قد ردد الثلث لغيره الثلث وعلي هذا القياس فانهم
وفي القذوري اذا وقع بذر في الارض لم يزرعه في ارضه بنصفه الخارج فالمزارعة
فاسدة الا في رواية عن اي يوسف رحمة الله فان طلب حيلة في ذلك حتى يجوز
بالاخلاف فالحيلة ان يسقي صاحب الارض من صاحب البذر بعض بذر ويبيعه
صاحب البذر عن المزارع فيقول صاحب البذر لصاحب الارض ازرع ارضك
بالبذر وكذا علي ان الخارج بينهما نصفان كذا في الذخيرة

الفصل السابع والعشرون

في الوصية والوصية من اجل جعل رجلا وصية في ماله بالكوقة وجعل رجلا

وصية في ماله بالشار وجعل رجلا وصية في ماله بعد اذ قال ابو حنيفة روي عنه هؤلاء
كلهم وصية الميت في جميع تركاته بالكوقة والشار وبعدها وعلي قول اي يوسف رحمة الله
كل واحد منهم يكون وصية في المالك الذي اوصى اليه خاصة وقول محمد رحمة الله مستطرب
في الكتب فالجواب ان عند اي حنيفة روي عنه الوصية لا تقبل التخصيص ببيع
واحد ومكان واحد ومن مان واحد بل تنعم في الانواع والامكنة كلها وعلي قول اي
يوسف رحمة الله تتحقق ببيع ومكان وقول محمد رحمة الله مستطرب هكذا ذكر الشيخ
الامام الاجل شمس الابية الحلواني رحمة الله في شرح جيل الخشاف وذكر الشيخ الامام الاجل
شيخ الاسلام في شرح جيل الاميل قول اي يوسف رحمة الله مع قول اي حنيفة رحمة الله
وذكر قول محمد رحمة الله انه يسير وصية في المالك الذي خصه وفي الدع الذي خصه بغير علي
قول اي حنيفة روي عنه تعالى عنه اذا ما وكل واحد منهم وصية وقيل في جميع التركة لا ينفذ
اخذ صوابا لغيره وان كانت الوصية متفرقة فان اراد ان يكون كل واحد من الاوصياء وصية
في جميع التركة ليعتد بها بالقرينة بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع تركاته علي ان
من ضمن منهم موصو وصية في جميع تركاته وعلي ان لكل واحد منهم ان يعقد وصية وتنفيذ
امر منها فاذا فعل علي هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما متفرقا بالقرينة بالاتفاق
اعتبار الشرط الموصي فان اراد الموصي ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا عاما او وصيا لغيره خاصة
لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقارب فالحيلة ان يعزل الوصية الي فلان فيقال بعد اذ خاصة
دون ما سواها من البلدان واصبغت الي فلان اخر فيقال بالشار ودون ما سواها من البلدان فاذا كان
علي هذه الضيقة يتحقق وصية كل واحد من الاوصياء بالمال الذي في ذلك المالك الذي عتبه له الله
بالاتفاق اعتبار الشرط الموصي قال الشيخ شمس الابية الحلواني رحمة الله في هذه الحيلة نوع
تفان قوله اوصيت الي فلان لفلان غار نيتي بوقت ولادة النصف لفلان عاما من عتبه بباله
يغذاد يكون في معنى الموصي الخاص والحل الخاص اذا اورد علي الاذن العام لا يعتبر فاذا ذكر في الماذي
ان الموصي اذا اذن لعتبه في التجارة اذ ناغاما موصي عليه في بعض التجارة فانه لا يصح ان يحركها
هنا فيجب ان لا يصح التخصيص ويصور وصيا عاما ومثيلة اخرى يتعد وقد فيها الشايخ ان من اوصى
الي رجل وجعله قيسا في ماله علي الناس ولم يجعله قيسا في ماله للناس فله من ماله ما سوا ذلك رحمة الله
علي انه يصح هذا التخصيص واكر صرح علي انه لا يصح ويصور وصيا في كل معلوم ان في هذه الحيلة
نوع بصفة اوصي الي رجل علي انه ان لم يقبل وصيته ففلان رجل اخر وصيته فكذا ينفذ عندنا
لان الوصية نيابة فساد كالكالة من الموكيل علي هذه الوجه كما يري الان بغير له غير ان
الوكيل لا ينفذ ما لم يعلم والوصي ينفذ وان لم يعلم بالعدل والفرق يعرف في جملة كذا
في الذخيرة

الفصل الثامن والعشرون

في افعال الرقيق قال الخشاف رحمة الله من رقيق عليه دين لم يقض وانه اذا اذ
يقر له بدينه فقد عرف من اصل امتنا رحمة الله ان اقلد الرقيق لم يقض وانه اذا اذ
والحيلة التي يتبني في ذلك علي قول الكل ان يقض الرقيق بالدين الاجنبي يشق به ويأمر الاجنبي
حقا يضمن ويدفعه الي الوارث وان قال الاجنبي اخاف ان يجلف الحاكم بامره هذا الدين
واجب لك علي الميت وما ابرأت الميت منه ولا من شيء منه علي من يستلف عليه غيره الميت
فلا يجوز ان اعلن عليه فالحيلة في ذلك ان يامر المدين هذا الاجنبي حتى يبيع عينا من
ايمان ماله يعني مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له علي الرقيق واذا باعه وقبل الوارث
ذلك ما رويين الوارث علي الرقيق الاجنبي فاذا خلفه الحاكم كان خلفه علي امر صحيح مؤذ كر
الخشاف رحمة الله ان القاضي يجلف الاجنبي لمزله بالدين بالله هذا الدين واجب لك
علي الميت وما ابرأت منه وان لم يكن له هذه الميت طاب هذا انما كان كذا لان الرقيق هنا
انما يقع للميت والقاضي نايب الميت فيتحلفه احتياطا وان لم يكن له طاب لك وان القاضي
الامام ابو علي النسفي رحمة الله يقول كذا عرفنا ان الدين اذا تقادم وجعه حتى
ينزهر سقوطه لهذه الاسباب فغير الميت يستلف بالله ما سقط دينك ولا يعنه

فجعله من الالهيته وكما قلنا ان الدين اذا ثبت باقرار المربي في مرامته الذي هو فريضة الى الموت
 انه لا يستحق الغريم بل يعطى حقه بغير مبيع لانه ذكر في المبسوط في مواضع ان المربي اذا اقر
 في مرامته بالدين للعلماء قال بالعلماء بطور ذلك ولا يشترط العلم والحق في ذلك المبيع فانه قد
 شيء استغنى عن حقه قال فان لم يكن للاجنبي شيء يتبعه من الولاية فالحيلة ان يبيع الولاية للاجنبي
 عينا من ماله مربي يبيع الاجنبي ذلك العين بعد ما قبضه من الولاية بدنه على نحو ما يتأجله
 اعني في هذه المسئلة ان يبيع الولاية متاعا او شيئا يكون في مرامته مثل الدين الذي له على المربي
 ويبيع ذلك الشيء من المربي بمحض جماعة من الشهود وبذلك او كذا وسلمة اليه فيسبر مال الولاية
 فيباعه المربي بالبيعة فيستحق في الولاية ذلك من المربي كاجنبي وقالوا هذه حيلة
 مال الولاية فيباعه المربي بالبيعة فيستحق في الولاية ذلك من المربي كاجنبي وقالوا هذه حيلة
 حسنة الا ان فيه دق سببه لانه يتكرر فيه وجوب الدين لان الدين كان واجبا على الميت قبل البيع
 وبالبيع يجب دين آخر فالولاية استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالبيعة ولم يستوف ذلك الدين
 الذي ثبت قبل ذلك واذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لتساوي الورثة في الانتفاع بالتركة
 قبل تقادم الدين فعده حيلة فيستحق في الظاهر في الباين وكان الحصاص رحمة الله بها الامر
 على الظاهر من الحصاص رحمة الله قال في اقول هذه الحيلة يبيع الولاية متاعا من
 المبيع بالدين الذي له عليه ولم يحكم فيه خلاف فلهذا اذ قيل علي ان يشترى المربي عينا من
 اعيان مال الولاية صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المتارعة
 في باب مترعة المبيع مسئلة المربي يشتري عينا من اعيان مال الولاية مطلقة من
 غيره ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعا واحالة اليه بامير قرار القيد لماله حيلة
 اخرى لهذه المسئلة لم نجد كرها الحصاص رحمة الله وهو ان يرفع الامر الى قاضي يري
 الاقرار بالولاية بالدين صحيحا لان بين العلماء اختلافا في هذه المسئلة عندنا لا يجوز
 هذا الامراء وعندنا الشايعي رحمة الله يجوز فاذا فقهنا لقاضي بالحوار فيسبر
 متعقبا عليه علي ما عرفت في كثير من المواضع قال ان جعل كسبه له مستعينة شيئا اما
 متاعا او حليا او ما اسهره ولم يشهد علي ذلك حتى مرمون ولا يامن الولاية ان لا
 يستلم لها في ذلك قال اما ما كان من حليا متاعا او ما اسهره من المنقولات يدفعه
 ستر المرمون يثق به ويعمله ان ذلك لا ينفذ فلانة ويؤمى له بان يحفظ لها ذلك فاذا
 كبرت دفعه اليها واما الدار والضيعة اذا كانت متروكة لمربي لا يمكنه ان يفعل
 بالعقار ما فعل بالمنقول ولكن يتبع له ان يرفع اليه من يثق به ما لا يتردد فيقول
 له هذا المال مال ابني فلانة فاستقر هذا العقار مني لابني فلانة بعد المال
 لم يبيع الفقار من ذلك الرجل بمحضة الشهود ولا يقول ذلك الرجل عند
 الشراء اشتري هذا الصباغ لابنة هذا وكذا لا يقول المربي عند البيع بع
 لابني بل ليبلغنا الكلام اطلاقا فاذا كبرت الابنة فالمشتري يدفع الصباغ اليها
 وقد اختلفت مسائلنا مما نذكره في فصل ان من جعل من ابنته المتغيرة ولم يشهد
 اليها ولم يشهد علي ذلك حتى مرمون فاذا كان يدفع اليه رجل ستر ليحفظ لابنته على
 نحو ما بينا هل يحل له ذلك الرجل ان يأخذ منه اكثر الشايع رحمة الله علي ان
 لا يحل لان التاميم لا يصدق اب المتغيرة ان هذا امر لك المتغيرة فكذلك لا يصدق
 ذلك الرجل ولا يستعده ان يأخذ ذلك منه فيبطل به حق سائر الورثة الا ان كان
 رحمة الله اشار في فصل الحلي والتماع انه يحل له ذلك الرجل ان يأخذ فان خاف
 الاجنبي ان يلزمه يمين ان كان المربي وهب له من ابنته مائة في المشتري
 فاشترى لها بذلك المال قال ليس عليه في بيعه شيء وكذا في لو اشتري من المربي
 من انسان ما لا يعرفه هبة الابنة مائة في رجل حقا اشتري الصباغ منه
 لابنته فوق جازي وليس علي ذلك الرجل في بيعه شيء علي ما عرفت في المبسوط
 ان العقد لا يتعلق بيمين تلك الدار هو كل يتعلق بمسألة دين في الذمة ولا
 يكون هو بالعلم بالشرع كحاشا قال الشيخ ستمرا لبيعة الحلوي رحمة الله

هذه الحيلة يبيع علي فقهها فاما علي قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عنه يبيع المبيع من ورامته
 ومن وكيل ورامته لا يبيع فلا يبيع هذه الحيلة عندنا اذا كان في يده دار وصباغ لم يبيع ورامته وطاف
 انه لو اقر بذلك للولاية لا يبيع اقراره فالحيلة ان يقول لاجنبي هذه الدار دارك وتقول الاجنبي
 هذه الدار لوارثك فلان وليت له قال اذا كان لامرأة المبيع ولو اقره آخر على المبيع ي
 مائة دينار خاف المربي انه لو اقر به ذلك لا يجوز اقراره للولاية فالحيلة يبيع رتبة الدار
 بيمين يثق به فيعبر المربي بمحضة الشهود اذ ورامته فلان وكذا بقية المايمة الدينار التي لم يملك
 هذا الرجل ويقول قبضت هذه المايمة الدينار من هذا الرجل لو اقره فلان ولم يتركه
 وارثة الولاية ويجمع وارثة علي ذلك الرجل فاذا رجع كان ذلك الرجل ان يرجع علي المربي
 فان حاق الرجل انه يلزمه اليمين فالوجه ان يبيع الولاية منه شيئا بانه كذا ومثلكه في الحيلة

الفصل التاسع والعشرون

في المنقارات • اذا اراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته
 الغائبة ولا يامن من الولاية ان لا ينفذ وصيته لو اؤمى بذلك وتما اؤمى بثلث
 ماله قبل ذلك ولو اؤمى بهذا ايمنا دخل هذا في الثلث وهو يريد ان
 يكون هذا وراء الثلث فالحيلة في ذلك ان يبيع شيئا من املاكه في حياته ومحتة
 مئة يثق به ويعبره عليه ويسلم المبيع ويبريه من القيد حتى يبيع المشتري ذلك
 الشيء بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز ان شاء الله تعالى وان خاف ان لا يفعل
 ذلك الرجل ما قلنا ويملك ذلك الشيء لنفسه ولا يتبعه ولا يبره في نفسه في الوجه
 الذي قال فالوجه في ذلك ان يبيع ذلك العين من ذلك الرجل بشيء مملوك ويكون
 المملوك موعيا بثلث عتيق ولا يري البايع المملوك ولا يبره بالعتيق ويؤمى اليه
 انسان ان يري ذلك الشيء الموعيت بعد وفاته ويبره الوصي بالعتيق اذا اتفق المشتري
 ذلك الشيء عن البيع فيصدق ذلك الشيء اليه ملك ورامته واما اعتبارنا خيار العيب
 في هذه المسئلة لان خيار العيب يبيع بعد الموت وخيار الرؤية لا يبيع الوصي اذا
 قاسم بين الورثة والورثة صغار كلهم وليس فيهم مكيين لا يجوز قسمة لان في القسمة
 معين البيع والوصي اذا باع مال بعض الصغار من المبيع لا يجوز فكذلك لا يجوز القسمة
 فالحيلة للوصي في ذلك اذا كان الصغار اثنين ان يبيع الوصي حصة احد هما من رجل
 شاعرا امرئياهم مع المشتري حصة الصغيرة الذي لم يبيع بيمينه لم يشترى حصة
 الصغير الذي باع بيمينه حقا بغير حصة احد من الآخر فانما جازت القسمة لا حاجتنا
 بين اثنين فحيلة اخوي ان يبيع حقتها من رجل لم يشترى من المشتري حصة واحد
 بينهما مفرقا اذا قال المربي اجتمع بثلث مالي حصة واحدة او قال حصة ولم يقل
 واحدة قد دفع الوصي اليه رجل ما لا مقدرا لينفق علي نفسه في الطريق ذاهبا وجائيا
 وبمكة فاتفق وبقية من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأمور الاحتراز عنه فالقياس ان
 يبيع ما مالما اتفق علي نفسه وفي الاستحسان لا يبيع ما مالما وان علي المأمور ان يرد
 ما بقي في يده علي الوصي وان كان الميت اوحي ان يكون الباقي للمأمور فان كان عين رجل
 لبيع عنه كانت الوصية بالتالي في جائزة له لحصولها للعلم وان لم يبين رجلا لبيع
 عنه كانت الوصية بالعلم والحيلة في ذلك ان يقول الوصي الموصي عطي ما بقي من المعلقة
 من شئتي فاذا اعطى الوصي المأمور ما بقي من المعلقة يجوز له بيعه ما لو قال
 الوصي الموصي عطي ثلث مالي من شئتي كذا في الحيلة

الفصل الثلاثون في استعمال

المعارفين • يجب ان يعلم ان استعمال المعارف يجب للخبر عن الكذب لانه لا يبي
 جاز عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال ان في معارفنا كلام ما يغني الرجل عن الكذب

وعنه ايضا انه قال ان في معاريض العلم لندوة اي سعة وفي ذلك طريقان احدهما ان يكلم بكلمة ويؤيد بها
غيرها ووضع لها الكلمة من حيث الظاهر لا ان ما الادة يكون من تحتها لان لفظه الطريق الثاني ان يقيد العلم
بلفظ وسيؤيد ذلك بمتن الاستشهاد يخرج العلم من ان يكون عن مية والذليل على انه لا يوافق
المعارضة ان الله تعالى اباح ومن المعارض ما لم يبح من جهة قال الله تعالى لا تلح عليكم فيما عرضتم به من
خطبة النساء فتر قال ولكن لا تقوا عدوهن سئل الا ان تقولوا قولوا فلا فافان المارة اذا كانت مفعلة
لا يحل للرجل ان يحلها من حيا ولكن لو قال انك جبهة حسنة ومثلك فتصلح لمثلها وسيقضي الله تعالى
من امره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم بن محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
يقول له لعمري انك اذا استاذن منه للتحول عليه فقل له ليس الشيخ هنا ولا عن المكان الذي انت قايمة
وعنه ايضا انه كان اذا استاذن منه للتحول عليه كان يركب علي دارقري او سادة يقول لعمري
قل ان الشيخ قد ترك حبة يتبع عند السامع انه قد ترك علي دابة ملجأة له فيرجع وعنه ايضا انه
كان اذا استعان منه استاذ شفاء كان يضع يده علي الارض ويقول ليس الشيخ تريد فستعبري هنا
ويؤيد به في موضع وضع يده وفي ذلك السامع الشيء يحضره او في داره والله اعلم هكذا في الخبر
قد استتم الجبل وتيلوه بعد ذلك كتاب الخنثي ان شاء الله تعالى

كتاب الخنثي وفيه فصلان

الفصل الاول في بيان ان الخنثي من يكون له مخرجان
قال النجاشي او لا يكون له واحد منهما مخرج البول من ثقبه ويعتجل للمبال في حقه كذا في
الخنثية فان كان يتبول من الذكر فهو غلام وان كان يتبول من العرج فهو انثى وان كان يتبول من
الانسق كذا في الهداية وان استويا في السبق فهو خنثي مشكل عند ابي حنيفة رحمه الله لان التو
لا يخرج بالكثرة من جنسه وقالا لا ينسب الي الذكر بولاً وان كان يخرج منهما علي السواء فهو مشكل بالاتفاق
كذا في الكافي قالوا فاما يحنث هذا الاشكال قبل البلوغ فاما بعد البلوغ والادراك يزول الاشكال
فان بلغ وكما مع بذكره فهو رجل وكذا اذا لم يجامع بذكره ولكن خرجت لحية فهو رجل كذا في الخبر
وكذا اذا احتلم كما يحتمل الرجل او كان له ثدي مستوي ولفظ له ثدي كذا في المارة او قل له لئن
في ثديه او حامن او جبل او امكن الوصول اليه من العرج فهو امارة وان لم يظهر احداهما فلا خلاف
فهو خنثي مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعارك في الهداية واما خذ فخرج المني فلا يعتد به
لانه قد يخرج من المارة كما يخرج من الرجل كذا في الموهبة النيرة قال وليس الخنثي يكون مشكلا بعد
الادراك علي حال من الحالات لانه اما ان يجبل او يحيط ويخرج للمني او يكون له ثديان كذا في
المارة وهذا يتبين حاله وان لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لان عدم نباض الثديين كما يكون
للنساء دليل شرعي علي انه رجل كذا في المستوفى لمسلم لا يمتنع الترجيح **الفصل**

الثاني في احكامه الفصل في الخنثي المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والوقوف في امور
الدين وان لا يحكم بشيئ حكم وقع الشك في ثبوته فان وقف خلفا لامر قارئ من قبله لرجل والنساء
فلا يفتل الرجل خفي لا تقسم ملاه لا تملأ خيال انه امارة ولا يفتل النساء خفي لا تقسم ملاه
لاعتاد انه رجل فان قام في صف النساء يعيد ملاه احتياجا لاحتمال انه رجل وان قام في صف
الرجال فلا تامة ويعيد الذي من يمينه وعن يساره ومن خلفه محذاه ملاه احتياجا
لاحتمال انه امارة ويجلس في ملاه ثم يكلو بملأه كذا في الكافي قال محمد رحمه الله انك ان اذ
يقبل ويؤيد به قبل البلوغ وان سئل بين قناع لا يؤيد به الامارة الا في استحقاقها اذا كان الخنثي
مراهقا غير بالغ وان كان بالغاً فان بلغ بالسن ولم يظهر منه شيء من علامة الرجال والنساء لا يجزئه
العتلة بغير قناع اذا كان الخنثي خفيا قال ويكره له ان يلبس الحلي والادوية ما قبل البلوغ بالسن
اذا لم يظهر له علامة لبس له بها علي كذا في المارة او امارة ويكره للرجل ان يلبس الحلي كذا في النازية
ويكره له ان يلبس قداما للرجال او قداما للنساء وان يخلو به عن حرمن رجل وامرأة وان
يتأخر من غير حرمن وان احرز وقدمه حق قال ابو بصير رحمه الله لا علم لي في لباسه وقال
محمد رحمه الله يلبس لباس المارة كذا في الكافي ولا بأس بان يلبس الخنثي مع حرمن الرجال لانه ابا
ولياليها وهذا ظاهر قلت انما هذا الخنثي هل يحنث امارة او انثى فلهذا اعني وجهين ان يكون

مراهقا او غير مراهق فان كان مراهقا فانه لا بأس بان يحنث رجلا وامرأة لان الخنثي مية او مية فان
كان مية فلا بأس للرجل ان يحنثه وان كان مراهقا فانه لا بأس بان يحنث رجلا وامرأة لان الخنثي مية او مية فان
فلا بأس للرجل ان يحنثها اذا كانت غير مراهقة لانها لا تشبه وبسبب السعة يحل النظر الي العرج ولا
باس للمارة ان تحنثه لانه مية او مية فان كانت مية فلا بأس للمارة ان تحنثها اذا كانت مراهقة
تحنثي واذا كانت غير مراهقة وهي لا تشبه ولي وان كان مية فانه لا بأس بان يحنث رجلا وامرأة لان الخنثي مية او مية فان
يحل للمارة النظر الي فرجه الا خفي وان كان مراهقا فانه لا يحنثه رجل وامرأة اما لا يحنثه رجل
لجواز ان يكون مية فلا بأس للرجل ان يحنثها وينظر الي فرجها لانها مراهقة والمراهقة من
تحنثي فكانت كالبا لعة ولا يحنثها الرجل وكذا هذا ولا يحنثه امارة لجواز ان يكون مية
مراهقا فلا يحل للمارة الا خفية ان تحنثه وتنظر الي فرجه لانه كالبالغ ولكن الجبهة في ذلك
ما ذكر محمد رحمه الله ان الخنثي اذا كان مراهقا فانه الوالي يشترط له جارية عالة باس الحثان
حق تحنثه فاذا احنثته باعها الولي بعد ذلك وان كان مراهقا استغنى الاب جارية مية
ما له حتى تحنثه وان كان امارة مراهقا فانه لا تشرط له جارية من بيت المال فانه اذا
تحنثه الجارية باعها المارة وردها الي بيت المال تزوج المارة الخنثي لا ينفذ ابانة لقنان
لان النكاح موقوف قبل ان يستبين امره يجوز ان يكون ذكرا فيكون النكاح ويجوز ان يكون
انثى فلا يجوز واذا كان مشكلا لخال كان النكاح موقوفا والنكاح الموقوف لا ينفذ ابانة
النكاح الي العرج فلهذا اقال يشترط له جارية لقنان ولم يقل يزوج له امارة وبما له
حق تحنثه هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام منس الاية الحلواني ان
محمد رحمه الله انما لم يقل يزوج له امارة لانه لا ينفذ بمجة فاحمد ما لم يشيع امره
ولكن لم يفعل مع هذا كان مستقيما لان الخنثي كان امارة فهذا نظر الحلواني في الجوز والنكاح
لعن وان كان ذكرا فلهذا نظر المنفعة الي زوجها كذا في الجبل وان مات قبل ان يستبين امره
لم يفسله رجل وامرأة بل يستمر فان يمتعه اخيه يمتعه بحرقه وان كان ذكرا حرم
منه يمتعه بغير حرقه وقال مشي لا يمتعه الحلواني بجعل في كرامة ويعتدل هذا كله اذا كان
يشترط اذا كان غلاما فلا بأس ان يفسله رجل وامرأة كذا في الموهبة النيرة **نوع**

في مسائل النكاح لو تزوج الاب هذا الخنثي امارة قبل بلوغه او تزوجه من
رجل قبل بلوغه فالنكاح موقوف لا ينفذ ولا يبطله ولا يثبته وان خفي يستبين امره
للشك فان تزوجه الاب امارة وبلغ وطهر غلاما ما كان النكاح وحكم بجواز النكاح الا انه
لم يقبل اليها فانه يؤجل سنة كما يؤجل غيره من لا يقبل الي امارة قلت اذيت هذا
الخنثي المشكل المراهق وخفي مشكلا مثل تزوج احداهما صاحبه علي ان احداهما رجل والاخر
امارة قال اذا علم ان كل واحد منهما مشكل فالنكاح يكون موقوفا الي ان يبين حالهما
لجواز العتاد ذكران فيكون هذا ذكر تزوج بذكر فيكون النكاح باطلا وكذا يجوز ان
يكونا انثيين فيكون النكاح باطلا لانها امارة تزوج امارة ويجوز ان يكون احدهما
ذكرا والاخر انثى فيكون النكاح حايثا فاذا كان مشكلا لا يدرى حالهما يكون النكاح موقوفا
الي ان يستبين حالهما وان مات احدهما او ماتا قبل ان يزول الاشكال لم يتوارثا
لانه قبل التبيين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستفاد الارث كذا في الموهبة
وان كان لم يعرف كل واحد منهما انه مشكل اجزت النكاح اذا كان الابوان هما اللذان تزوجا
لان اب الزوج منهما ابعده رجل واب المارة منهما ابعده امارة وخبر كل واحد منهما
مقبول شرعا ما لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح بناء علي ذلك فان ماتا
بعد ذلك الابوين واقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان اخرج
الزوجة لم ارفع بشيء من ذلك كذا في المستوفى لمسلم لا يمتنع الترجيح قلت فان جاء
احد البنتين قبل الاخرى فقصيت بها امر حواء البينة الاخرى قال ابطال البينة
الاخرى والعتاد الا قد مات علي حاله ولان رجلا تبطل هذا الخنثي بشيئ فليس لهذا
الرجل ان يزوج امته حتى يستبين امره كذا في الموهبة النيرة **نوع آخر**

في الحدود والعتاد من قولوا ان رجلا قد فقه هذا الخنثي المشكل قبل البلوغ او قد فقه

وذكره بعض المتأخرين وهو لا يشهد للقبائل ان يلبس احسن الثياب وكان ابو حنيفة رحمه الله يعين احبابه بذلك وللشاه العالم ان يتقدم على الشيخ الجليل ولما قلنا ان الله يعين في كل امرين يؤمن بالله واعلم بالقول كذا في التبيين **فصل في التبع** التبع من الفتاوى الخطية ما لم يرد عليه السيد عبد القادر بن الشريف حسن البصري الشاذلي الحسيني بالجامع الامهر والمعدن الا في غير منتهى ولا بدية ولا حكمة ولا بدية **كتاب الفرائض فيه خمسة عشر بابا** **الباب الاول** في تعريفها وفيما يتعلق بالزكاة الفرائض جمع فريضة من العزم وهو في اللغة التقدير والتطلع والبيان وفي الفروع ما ثبت بدليل مقطوع به وفي هذا النوع من الفقه فرائض لانه سها م مقدمة مقطوعة شديدة ثبت بدليل مقطوع به وقد استدل على المعنى اللغوي والشري كذا في الاختيار وشرح المختار والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال مال الميت على سبيل الخلافة كذا في خلافة المفتين الزكاة يتعلق بها حقوق اربعة جهات الميت وقدره والدين والوصية والميراث فبيد اولادهم وكنهه وما يحتاج اليه في دفعه بالمعروف كذا في المحيط ويستثنى من ذلك حق تعلق بغير كادهم والعبد كجاني فان الميراث وقيل الخبايا وفيه من تخمينه كذا في خلافة المفتين ويكفي في مثل ما كان عليه من الشايب الحلال حال حيوة على قدر الزكاة من غير تخمين ولا تبيين كذا في الاختيار وشرح المختار وقر بالدين وانه لا يخلو اما ان يكون الكل دينون العتقة او الرضا وكان البعض دين العتقة والبعض دين الرضا فان كان الكل دينون العتقة او دين الرضا فالكل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين العتقة والبعض دين الرضا يقدم من العتقة اذا كان دين الرضا ثبت بقدر الرضا واما ما ثبت بالبيعة او بالمعاشرة فهو دين العتقة سواء كذا في المحيط لم يبق وما يراه من ثلث ما ينبغي فبعد الكفن والدين الا ان يجيب الورثة اكثر من الثلث ثم يقيم الباقي بين الورثة على سها الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشي يعينه فاما اذا كانت الوصية سابعة نحو الوصية بالثلث او بالربع لا يقدم الوصية على الميراث بل يكون الوصية له شريك الورثة في هذه الصلوة من قاذ من ياد زكاة الميت ويقتضيه بنفقتان زكاة الميت كذا في الشافعي ورواية وبسحق الارث بلعدي خصال ثلاث بالنسبة وهو العتقة والسب وهو الزوجة والولاء وهو على مربيين ولا عتقة ولا ولالة وفي كل منهما يركب الا على من لا تسلم ولا يورث الا تسلم من الاعلى الا اذا شرط فقال ان من منى ميراثا لك فخيرته يركب الا تسلم من الاعلى كذا في خلافة المفتين والقارون اثنان ثلاثة اثنان الفرائض والعصبات وذو الارحام كذا في المبسوط والمستحقون للزكاة عشرة اثنان متقدمة كذا في الاختيار وشرح المختار وبيد ابدي العزم ثم بالعصبة النسبة ثم بالعصبة التسببية وهو موالي العتقة ثم عصبة موالي العتقة ثم الراد على ذوي النسبة بقدر حقوقهم وذوي الارحام ثم موالي القالة ثم الزلة بالنسبة على الغير بحيث لم يثبت نسبه وبما زاد من ذلك الغير اذا ما كان المزمع على اقراره كما لو اقر بلخ او اخت وما اشبه ذلك ثم الوصي له بجميع المال ثم يبيت المال كذا في الكافي

الباب الثاني في ذوي الفروض وهو من كان له سهم مقدور في كتاب الله تعالى او في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او بالاجماع كذا في الاختيار وشرح المختار وهو اثنان عشرة فرائض من النسب واثنان من التسبب اما العشرة من النسب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء اما الرجال فالاول الاب وله ثلاثة احوال العزم المحض وهو التسلسل مع الابن وابن الاب وان تسلم والنعمية المحض وكذا انه لا يتخلو غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذوي من ليس بولاء ولا ولد ابن كزوج وام وحيدة فيأخذ ذوا الفروض منه والباقي للاب بالعصوبة والنعمية والفروض معا وكذا مع البنت وبنت الابن فله التسلسل

فرضا والبعض للبنت او للثلاث للثنتين فصاعدا والباقي له بالنعمية كذا في خلافة المفتين والثاني الحبة والراذ الحبة العتيق كذا في الاختيار وشرح المختار وهو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت امر كاب الاب او اب اب الاب فان دخل في نسبته الى الميت امر فابيد كاب امر الاب او اب اب الاب وان كان امر اب اب الاب من الحبة العتيق كاب عند عدمه الا في رد الامر الى ذلك ما بقي وحيدا مر الاب وهو يجب جميع الاخوة والاخوات عند اخي حنيفة رحمه الله وعليه الغنوي كذا في الكافي والثالث اخ لام وله التسلسل وللثانية فصاعدا الثلث وان اجتمع الذكور تسوا في الثلث واما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت والبنات نصف الثلث كذا في الاختيار وشرح المختار واذا احتلوا البنوة والبنات عصبة البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين الثانية بنت الابن فللواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان كالمثليتين عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار وشرح المختار وان اجتمع اولاد الصلب واولاد الابن فان كان في اولاد الصلب ذكر فلا شيء لاولاد الابن ذكورا نكلا وانما اوغتلطين فان لم يكن في اولاد الصلب ذكورا في اولاد الابن ذكورا كانت ابنت الصلب واحدة فلها النصف وللبنات الابن التسلسل واحدة كانت او اكثر من ذلك وان كانت ابنت الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في اولاد الصلب ذكورا في اولاد الابن ذكورا فان انفرد الذكور من اولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لغيرهم لهما كذا في خلافة المفتين والذكر بالاناث من اولاد الابن فينفقون ان كانت بنات الصلب بنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عند علي وزييد فقسمته ثلثي ثلثها وهو ثلثها وهو ثلثها وان كان ابنت الصلب واحدة فلها النصف والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين كذا في خلافة المفتين كذا في المبسوط بنتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن للثنتين الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونهما للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن اسفل من بعض وموعدة اذا كان لابن الميت ابن وبنت لابن ابنه وبنت لابن ابنه ابن وبنت فماتت البنوة وفي البنات وكذا كل ثلاث بنات ابن ابن وكذا كل ثلاث بنات ابن ابن ابن علي هذه الفتوة **باب**

ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العلياء من الزينة الاول لا يؤان لها احد والوصية من الزينة الاول يؤان لها العلياء من الزينة الثاني والسبعين من الزينة الاول يؤان لها الوصية من الزينة الثالث والسبعين من الزينة الثالث لا يؤان لها احد فالعلياء من الزينة الاول والبعض والوصية من الزينة الاول والعلياء من الزينة الثاني التسلسل تكملة للثلاثين لا تسببها في الدرجة ولا تسببها للباقيات فان كان مع العلياء من الزينة الاول غلاما فاما بنيه وبينه للذكر مثل حظ الانثيين وتسفل الباقيات وان كان مع الوصية من الزينة الاول غلاما والبعض للعلياء من الزينة الاول والباقي بين الغلام وبينه وبينه للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع التسلسل من الزينة الاول غلاما والبعض للعلياء من الزينة الاول والتسلسل تكملة للثلاثين للوصية منه ولان يؤان لها والباقي بين الغلام ومن يؤان له وهو اعلى منه ومن لا ومن له مثل حظ الانثيين ويبقى الباقيات وعليه هذه الاصل في هذه البنت الابن فقسمته ثلثي ثلثها وهو ثلثها وهو ثلثها

او اشهد بينهما اذا لم تكن متواجبة من كذا في جزائفة المفتين والمائة الاقرب لثلاثة اهل
 التسلسل مع الولد وولد الابن او اثنين من الاخوة من اي جهة كانت والثلث من
 عدمه ولا يورثه ذلك ما بقي بعد من الزوج كذا في الاختيار وشرح المختار وكذا في موضعين
 في زوج وابوان او زوجة وابوان فان لا يورثه ما يبيح بعد نصيب الزوج او الزوجة والباقي
 للاب عند البتة بعد وان كان مكان الاب حجة فلا يورثه جميع المال كذا في الكافي في التبعة
 الحقة العجيبة كما لا يورثه وان علة واما الاب وان علا وكل من يتدخل في نسبتهما بين
 امين في فاسدة كذا في الاختيار وشرح المختار ولها التسلسل لاب كانت او لا واحدة كانت
 او اكثر فيستوزن في التسلسل اذا كان ثابتا شتات في الدخلة كذا في الكافي في الحقة
 اذا كانت ذات جنتين والاخي ذات جهة واحدة قاله ابو يوسف رحمه الله وهو
 رواية عن ابي حنيفة فجهة امه التسلسل بينهما بصفان وعليه الفتوى كذا في المختار
 مثاله امرأة تزوجت بنت بنتها من ابنتها فولد منها ولد فله من الزوج اقرار ام الولد
 وهي ابنتها ام اب الولد والحقة الاخي اقرار ام الولد فان تزوج هذا الولد بسبيل
 لها آخر فولد بينهما ولد صارته هذه المدة لهذا الولد الاخذ من ثلاثة اوجه
 فان تزوج هذا الولد بسبيل آخر فولد بينهما ولد صارته هذه المدة لهذا الولد الاخذ
 من اربعة اوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي في الحقة الاخوان لاب واما للعلاقة
 النصف والثلثين فمما عدا الثلثان كذا في جزائفة المفتين ومع الاخ لاب واما لذكر
 مثل خط الانثيين وهن الباقي مع البنات او مع بنات الابن كذا في الكافي في التسلسل
 الاخوات لاب وهن كالاخوات لابوين عند عدم كذا في الاختيار وشرح المختار
 فللعلاقة النصف وللذكر الثلثان عند عدم الاخوات لاب واما وهن التسلسل مع
 الاخت لاب واما تكملة للثلثين ولا يورث مع الاختين لاب واما الاخوان يكون
 معهن اخ لاب فيعصمتهن فيكون للاختين لاب واما الثلثان والباقي بين اولاد
 الاب للذكر مثل خط الانثيين وهن الباقي مع البنات او مع بنات الابن كذا في الكافي
 التسلسل الاخوات لا يورثوا لاجدة التسلسل وللثنتين فصاعدا الثلث كذا في الاختيار
 شرح المختار ويسقط جميع الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان تسفل
 وبالأب بالاقارب والجد عند ابي حنيفة رحمه الله ويسقط اولاد الاب بولاه
 وبالأخ لاب واما يستل اولاد الام بالولد وان كان بنتا وولد الابن والاب والجد بالانقار
 كذا في الكافي واما الاثنان من التسلسل فالزوج والزوجة الابن والزوج النصف عند عدم الولد
 وولد الابن والزوج مع الولد او ولد الابن وللزوجة الربع عند عدمها والثلث مع
 احدىهما والزوجات والواحدة يشتركون في الربع والجد وعليه الاجماع كذا في الاختيار
 شرح المختار والعزوة المقدرة في كتاب الله تعالى بسنة النصف والربع والثلث والثلثان
 والتسلسل اما النصف ففر من خمسة اصناف فمن الزوج اذا لم يكن للبيت ولد ولا ولد
 ابن وفر من بنت الصلب وفر من بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفر من الاخت لاب
 واما وفر من الاخت لاب عند عدم الاخت لاب واما واما الربع ففر من صنفين ومن
 الزوج اذا كان للبيت ولد او ولد ابن وفر من الزوجة او الزوجات اذا لم يكن للبيت ولد ولا ولد
 ابن واما الثلثان ففر من اربعة اصناف ففر من بنت الصلب فمما عدا وفر من بنتي
 الابن فصاعدا عند عدم بنت الصلب وفر من الاختين لاب واما فمما عدا وفر من
 الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاختين لاب واما واما الثلث ففر من صنفين فمن
 الام اذا لم يكن للبيت ولد ولا ولد ابن واما الاثنان من الاخوة والاخوات وفر من
 الاثنتين فصاعدا ومن الاولاد كذا في الكافي واما التسلسل ففر من تسعة
 اصناف فمن الاب اذا كان للبيت ولد او ولد ابن وفر من الحقة كذا عند عدم الاب
 وفر من الام اذا كان للبيت ولد او ولد ابن واما الاثنان من الاخوة والاخوات وفر من
 الحقة الواحدة او الحقات اذا اجتمعت حين يورثن وفر من بنت الابن مع بنت الصلب

تكملة للثلثين وفر من الاخت لاب واما فر من الاخت لاب تكملة للثلثين وفر من الواحد من اولاد
 الام كذا كان او اثنين كذا في جزائفة المفتين

الباب الثالث في العصب

وهو كل من ليس له سهم مقدرة ولا يورث من سهمه في الفرض واما الفرض اخذ جميع
 المال كذا في الاختيار وشرح المختار والعصب نوعان بنسبة ونسبة والنسبة
 ثلاثة انواع عصب بنسبه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميتة وهو اربعة
 اصناف جزء الميتة واصله وجزء ابيه وجزء جدته كذا في التبيين فاقرب العصبان
 الابن ثم ابن الابن وان تسفل ثم الابن ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب واما
 ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب واما ثم ابن الاخ لاب ثم الجد اب الاب واما ثم ابن
 ابن الجد اب ثم ابن الجد اب ثم عم الاب لاب واما ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب
 لاب واما ثم ابن عم الاب ثم عمه كذا في المبسوط واذا اجتمع جماعة من
 العصب في درجة واحدة فيقسم المال عليهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اموالهم مثاله
 ابن اخ وعشرة بنات اخ واحد وابن عم وعشرة بنات عم آخر المال بينهما على احدى عشر سهما لكل
 واحد منهم كذا في الاختيار وشرح المختار وعصبته يعني به كذا في التبيين عصبته بذكر
 يورث بها وهي ربع البنت بالابن وبنت الابن بالابن والاخت لأم واما لاختها والاخت
 لاب لاختها كذا في الحاوي للفرس وباقي العصبان يفرق بالميراث ذكرهم دون اخواتهم
 وهم اربعة اصناف الميراث والعم وابن الاخ وابن المعتق كذا في جزائفة المفتين وعصبته مع
 غيره وهي كل انثى فغير عصبته مع ابن اخي كالاخوات لاب واما ولاب يصعد عصبته مع البنات
 او بنات الابن هكذا في المحيط المتحجج مثاله بنت واخت لابوين واجد اخوة لاب فالنصف
 للبنت والنصف للاخت ولا شيء للاخوة لانهما مائة عصبته نزلت منزلة الاخ لابوين
 ومن ترك ابني عم اقدم اح لأم فلالا التسلسل والباقي بينهما بصفان وكذا كان
 ان كان احدهما من وحا فله بالزوجة فرضه وهو النصف والباقي بينهما بصفان كذا
 في جزائفة المفتين وعصبته ولد الذنا وولد الملاسة مولي امها لانه لاب له فترثه قرابة
 امه ويرثهم فلو ترك بنتا واما والملاسة فللبنت النصف وللأم التسلسل والباقي برة
 عليهما ما لم يكن له اب وكذا كان لو كان معهما زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي
 بينهما فرض برة ولوترك امه واخاه لأمه وابن الملاسة فلامه الثلث ولأخيه لأمه
 التسلسل والباقي برة وعليهما ولا شيء لابن الملاسة لانه لا اخ له من جهة الاب ولولدت
 ولد ابن الملاسة وبرة ففر ما بينه وبينه وهو الاخوة ولا يورثه ففرجه وهو الامام والادم
 ولهذا يصرف بقية مآلهم وهكذا اولاد الذنا الا انها يفرقون في سبيلة واحدة
 وهو ان ولد الزنا يورث بأمه ميراث اخ لا ميراث ولد الملاسة يورث الميراث ميراث اخ لاب
 واما كذا في الاختيار وشرح المختار اذا اجتمعت العصبان بعصبة عصبته بنفسها وبغيرها
 عصبته بغيرها وبغيرها عصبته مع غيرها فالزوج بينهما بالقراب الى الميتة لا بكونها
 عصبته بنفسها حتى ان العصبته مع غيرها اذا كانتا قارب الى الميتة من العصبته بنفسها
 كانت العصبته مع غيرها ولي بياضه اذا هلك الميراث وترك بنتا واختا لاب واما وابن
 اخ لاب فنصف الميراث للبنت والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت صار عصبته
 مع البنت وهي الى الميتة اقرب من ابن الاخ وكذا كان مع ابن الاخ عم لاني لعم
 وكذا كان اذا كان مكان ابن الاخ اخ لاب لاني للاخ كذا في المحيط اما العصبته النسبية
 فالمعتق ممر عصبته على الترتيب الذي تم في العصبان النسبية كذا في الكافي

الباب الرابع في المحجب

وهو نوعان محجب نقصان ومحجب حرمان محجب نقصان وهو محجب من سهم الميراث
 واما محجب الحرمان فممن سئل ستة لا يحجبون املا الاب والابن والزوج والام والبنت

فانما لا يتبين انما ثلثا على الامانة في قول ابي يوسف الاثر وعلى المديني به في قوله
 الاول وهو قول محمد بن حنبل رحمه الله وان كان هناك خمسة الاب وبخالة الاب فعلى
 رواية ابي سليمان المال بينهما للذكر من خط الانثيين فان اجتمع الفريقيان بين
 عمه الاب وبخالة الاب وعمه الام وبخالة الام فلقوا الاب والثلثان ولقوا الام والثلثان
 فمقسمة كل فريقي بين كل فريقي في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف
 الجواب بكون احدهما ذوقا بين والآخر ذوقا بين واحدة في القسمة عند اختلاف
 الجهة لكن في تعيين كل فريقي قسمة ذوقا بين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم والاعلام
 في اولاد هؤلاء بنسبة الام والاعلام في ابائهم ولكن عند الغدور الاموال فاما عند وجود
 واحد من الاموال فلا شيء للاولاد كما لا شيء لاحد من اولاد العتات والحق لا عند
 بقاء عمه وبخالة للميت ويتصرف في هذا المبحث ثمة له فذا ابتان بيانه في امارة الخ
 لاير واختلاف فتزوج اخوها لاير اختنا لايرها فولد بينهما ولد مشترك هذا الولد
 فله المائة خالتهما لاب وهي ايضا ممتها لا تركذا في الميسر لئلا لا يمتدح

الباب الثاني من حساب

الفريقي التمام المقترة ستة التدش والثلث والثلثان جنس واحد والثلث
 والربع والنصف جنس واحد ولكل سهم من هذا التمام مخرج فالنصف يخرج
 من سهمين ومائة مخرج من كل سهم من اسه كالجنس من ثمانية والربع مخرج
 والثلث والثلثان من ثلاثة والتدش من ستة وان اجتمع البيع مع كل الاخر او مع
 بعضه فاسله من اثني عشر وان اجتمع البيع مع كل الاخر او مع بعضه فاسله من اربعة
 وعشرين كذا في المحيط واذا اختلف النصف بكل الاخر او ببعضه فعليه من ستة هكذا
 في خلاصة المفتين واذا وصفت الفريضة فان افترست سهام كل فريقي عليه فلا حاجة
 الى المضرب وان افترست فاضرب عدد رؤوس من انكر في اصل المسئلة وتوكل ان كانت
 غايلة فما خرج من المسئلة مثالة امارة واخوان للمارة الربع سهم يبقى ثلاثة
 لا يستقيم على اخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في اربعة يكون ثمانية منها فخرج وان
 وافق سهامهم عدددهم فاضرب وفق عدددهم في المسئلة مثالة امارة وستة اقوة
 للزوجة الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على ستة وبيتهما موافقة بالثلث فاضرب
 وفق عدددهم وهو اثنان في اصل المسئلة وهو اربعة يكون ثمانية منها فخرج
 كان للزوجة سهم في اثنين يكون اثنين وللأخوة ثلاثة في اثنين يكون ستة لكل
 واحد سهم اخر ووجه وستة اخوة وثلاث اخوات لا يكون اصلها من اربعة
 للزوجة سهم يبقى ثلاثة لا يستقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث
 فيخرج الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فاضرب خمسة في اربعة يكون عشرين منها فخرج
 وان افترست على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام كل فريقي وعددهم ستة
 بين لعدددين فان كانا ممتها لبي فاضرب احدهما في اصل المسئلة وان كانا
 متداخلين فاضرب كل واحد منهما وان كانا متوافقين فاضرب كل واحد منهما في الاخر
 فما خرج في المسئلة وان كانا متباينين فاضرب كل احدهما في الآخر ثم المجموع في
 المسئلة مثالة ثلاثة اعوام وثلاث بنات للثلاثان يبقى سهم للاعامة
 فقد انكرت على الفريقين وهما متباينان فاضرب احدهما وهو ثلاثة في
 اصل المسئلة يكون تسعة منها فخرج اخوة خمسة ايت وخمس اخوات لا يكون ويتم
 اصلها من ستة ولا موافقة بين التمام والاعداد لكن الاعداد بينهما ثلاثة
 فاضرب احدهما وهو خمسة في المسئلة يكون ثلاثين منها فخرج اخوة خمسة وست
 اخوات لا يكون وتسع اخوات لا من ستة وتقول الى تسعة للزوجة سهم
 وللأخوات لا من سهامان ولا موافقة وللأخوات لا يكون اربعة وبيتهما
 موافقة بالنصف فتخرج الى ثلاثة وهي داخله في التسعة فاضرب التسعة في اصل

المسئلة وهي تسعة يكون ثلاثة وستين منها فخرج اخوة ستة وست بنات ابن وم من ستة
 ولا موافقة بين التمام والاعداد لكن بين التدش وهي الستة والاربعة موافقة بالنصف فاضرب
 بعنة احدهما في الاخر يكون اثني عشر ثم اثني عشر في المسئلة يكون اثنين وستين منها فخرج
 اخوة خمسة وستة عشر اخوات لا من خمسة وعشرين منها فخرج وثلاث بنات اصلها من اثني عشر
 وبين سهام الاخوات وعددهم موافقة بالربع فيخرج الى البعنة وبين الاعام وسهامهم
 موافقة بالجنس فيخرج الى خمسين وهي خمسة ولا موافقة بين الاعام فاضرب احدهما
 وهو اربعة في الاخر وهو خمسة يكون عشرين منها فخرج اصل المسئلة اثني عشر يكون مائتين
 والربعين منها فخرج وان انكرت على ثلاث فخرج وان انكرت على ثلاث فخرج وان انكرت على ثلاث فخرج
 والاعلام من بين الاعلام فاضرب كل واحد منها في الاخر يكون ثلثا فاضرب ثلثا في الاخر يكون ثلثا
 والمباينة ولا يتصدق الكسري على اكثر من اربع فخرج في الفريقين وما حصل من الزوج بين الفرق
 وسهامهم ليست من التمام فاضرب في اصل المسئلة مثالة اربع بنات وثلاث بنات احدهما
 واثني عشر عتات اصلها من اثني عشر وللزوجات اربع ثلاثة وللعتات التسعين سهامان وثلاث
 فاضرب تسعة ولا موافقة بين الاعام والاعداد لكن الاعداد منها داخله فاضرب اكثرهما
 وهي اثني عشر في اصل المسئلة يكون مائة واربعة والربعين منها فخرج كذا للزوجات ثلاثة
 في اثني عشر ستة وثلاثين لكل من تسعة وتسعة وكان للعتات سهامان في اثني عشر اربعة
 وعشرين لكل اربعة ثمانية وكان للاعامة تسعة في اثني عشر اربعة ومائتين لكل عتة
 تسعة اخوة ستة بنات وتسع بنات وخمسة عشر عتات اصلها من ستة وللعتات تسعين
 لا يتقسم ولا موافقة وللبنات اربعة كذا في الاعام تسعة كذا في اثنين اعدادهم
 موافقة فاضرب ثلث العتات وهو اثنان في عدد البنات وهو تسعة يكون ثمانية
 عشر من اربعة وفيها الثلث وهو ستة في عدد الاعام وهو خمسة عشر يكون تسعين
 ثم اضرب التسعين في اصل المسئلة ستة يكون خمسين واربعةين منها فخرج احدهما
 وللزوجات وعتات ايت واربعة اخوات لاير وعشرين عتات اصلها من اثني عشر وللزوجات
 اربع ثلاثة لا يتقسم ولا موافقة وللعتات التسعين سهامان لا يتقسم كذا بينهما موافقة
 بالربع فيخرج الى ثمانية وهي خمسة وللأخوات الثلث اربعة لا يتقسم ويتوافق بالربع
 فيخرج الى ربعها وهي عشرة وللاعام مائتين وهو ثلاثة لا يتقسم ولا موافقة والخمسة
 والعشرة داخله في العشرين فاضرب عشرين في اصل المسئلة اثني عشر يكون مائتين واربعةين
 منها فخرج احدهما اربع بنات وخمس عشرة عتة ومائتين عتات اصلها من اربعة
 وعشرين وللزوجات الثلث ثلاثة لا يتقسم ولا يتوافق وللعتات التسعين اربعة كذا
 وللبنات الثلثان ستة عشر منها موافقة بالنصف فيخرج الى النصف وهي تسعة بقي
 للاعامة سهم معنا اربعة وخمسة عشر وتسعة وستة وبين التسعة والستة موافقة
 بالثلث فاضرب ثلث احدهما في الاخر يكون ثمانية عشر وبيتهما بين الخمسة العشرة موافقة
 بالثلث ايضا فاضرب ثلث احدهما في الاخر يكون اثنين وستين وهي توافق الاربعة بالنصف
 فاضرب اثنين في تسعين يكون مائة ومائتين مائة فاضرب في اصل المسئلة اربعة وعشرين
 يكون اربعة الا في ثمانية وعشرين منها فخرج احدهما وعتات وعتات بنات وست بنات
 وتسعة اعام من اربعة وعشرين للزوجتين الثلث ثلاثة لا يتقسم ولا يتوافق
 وللبنات الثلاثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيخرج الى خمسة وللعتات التسعين
 اربعة بينهما موافقة بالنصف ايضا فيخرج الى ثلاثة وللاعامة سهم معنا اثنان
 وخمسة وثلاثة وتسعة كلها متباينة فاضرب اثنين في خمسة يكون خمسة عشر لها
 في ثلاثة يكون ثلاثين مائة في سبعة يكون مائتين وخمسة اصلها في اصل المسئلة
 يكون خمسة الا في اربعين كذا في الاختيار فيخرج المختار اخوات لاب وثلاثة
 اخوات لاير وسبع بنات واربعة عتات اصلها من اثني عشر وتقول الى تسعة
 عشر وللأخوات لاب الثلثان ثمانية لا يتقسم عليهن ولا يتوافق وللأخوات
 لاير الثلث اربعة لا يتقسم عليهن ولا يتوافق وللعتات التسعين سهامان لا يتقسم

كذا في الاختيار وشراح المختار وانتم ان اصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة واربع
وسبعة وثمانية واثنا عشر واربع وعشر وثلاثة وثلاثون وثلاثون
والاربعة والثمانية وثلاثة وثلاثون تقول الستة والاثني عشر والاربعة والعشرون
فالسبعة تقول الى عشرة وثلاثة عشر وثلاثة عشر تقول الى ثلاثة عشر وخمسة
عشر وسبعة عشر والاربعة وعشر وثلاثة عشر تقول الى سبعة وعشرين لا غير امثلة
لقول هذه الامور كلها اما التي لا تقول من زوج واخت لا يكون للزوج النصف
والاخذ النصف وكذلك زوج واخت لا يكون لهما ثلثان المسائلتان اليه اثنتان
لانه لا يكون له المال من اثنتين ومتساويين الا في هاتين المسائلين بنت وعصبة
للبنات نصف وما بقي للعصبة اصلها من اثنتين اخوان لا يزوجان لا يكون ثلث وما
لبن اخوان لا يكون ثلث واخ لا يكون ثلثان وما بقي اصلها من ثلثة اخوات لا يكون ثلث
ولا ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبة ربع ونصف وما بقي اصلها من اربعة بنات وبنت
وعصبة ثمن ونصف وما بقي اصلها من ثمانية بنات وبنت وبنت وبنت وبنت وبنت
وامثلة العائلة حدة واخذ لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون
اصلها من ستة ونصف منها حدة واخذ لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون
ونصف وسدس اصلها من ستة ونصف تقول الى سبعة زوج واخ واخوات لا يكون
وثلث وسدس من ستة وينتهي مسئلة الا اذا ما قلنا ان الزوج على مذهب ابن عباس
ويجب له عنه لانه ان قال كما قلنا فقد حجب الا من الثلث الى السدس
بالاثنين ولا يجوز له وان جعل للاربعة الثلث والاختين السدس فقد ادخل النقص
على اولاد الارواح ليس ذلك مذهبه وهو خلاف النص ايضا وان جعل لهما الثلث
فقد قال بالقول من زوج واخ واخوات لا يكون نصف وثلث ونصف واصلها من
سبعة وتقول الى ثمانية وهما قل مسئلة عالما في الاسلام وقت في صدر خلافة
عمر رضي الله تعالى عنه فاستشار الحكماء رضي الله عنهم فاشاءوا العباس رضي الله
تعالى عنه ان يقيم عليهم بقدر سهمهم فصاروا الى ذلك زوج واخ واخوات
لا يكون اصلها من ستة وتقول الى ثمانية زوج واخ وثلث اخوات متفرقات
اصلها من ستة وتقول الى تسعة للزوج ثلاثة وللاربعة لاربعة وللاربعة
لا يكون ثلاثة وللاربعة لا يكون ستم الثلثين زوج واخ واخوات لا يكون
واختان لا يكون نصف وثلث وسدس وثلثان اصلها من ستة وتقول الى عشرة
وتستجير المخرج لانها اكثر المسائل عولا فنبهت الاربعة الزوايد بالمخرج في
ايضا المخرج لان شريحا اول من فقه فيها زوج واختان لا يكون واخ لا يكون
اصلها من اثني عشر وتقع منها زوجة وحدة واخذ لا يكون ربع وسدس
وثلثان اصلها من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر امثلة واخذ لا يكون واخذ
لا يكون ربع وثلث وثلثان اصلها من اثني عشر وتقول الى خمسة عشر امثلة
واخذ واخذ لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون
وتقول الى سبعة عشر امثلة ثلاث بنات واخذ واخذ لا يكون واخذ لا يكون
اخذ لا يكون لا يكون اصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر امثلة لان
في المسئلة كلها اثار وهي متاينات فيقال ما كان ترك سبعة عشر دينا ولا يسع
عشر امثلة امثلة امثلة دينا ولا كيف يكون هكذا مائة امثلة واخذ لا يكون
واخذ لا يكون الاربعة وعشرين منها امثلة وبنات واخذ لا يكون وثلثان
وثلثان اصلها من اربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين وتسمى المنبركة
لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو علي المنبر فقال علي الفوسار وشها
لسعا وشر علي خطبه ولما كان مكان الابوين حدة وحدة او اب وحدة فذكر
وكذا لو كان مكان البنين بنت وبنت ابن زوجة واخ واخذ لا يكون واخذ لا يكون
لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون واخذ لا يكون

كما تقدم لان الحق وهو الابن لا يجب ومن ابن مستعبد وتسمى بقا في عنه يجب
الابن الزوجية من الزوج الى الثلث اصلها من اربعة وعشرين وتقول الى ثلث وثلاثون
للزوجة الثلث ثلاثة وللاربعة السدس اربعة ولا ولد الا مائة ثمانية للاختين لا يكون
الثلثان ستة عشر وتسمى ثمانية ابن مستعبد واعلم ان الستة متفرقات الى عشرة
او تسعة او ثمانية فالبنت امثلة قطعا وان عالت الى سبعة احفل ان يكون ذكرا وانثى
ومتفرقات الستة الى سبعة عشر فالبنت ذكرا والى ثلاثة عشر وخمسة عشر فبنت
الامرات والاربعة والعشر وان اذا عالت الى سبعة وعشرين فالبنت ذكرا واخوات المنتين

الباب الحادي عشر

وهو من القول الفاضل عن سهامه ويك السهام يرد عليهم بقدر سهمهم
الا الزوجان وبه اخذنا كذا في المحيط للترخيص واعلم ان جميع من وزع على سبعة
الاربعة والحادثة والبنت وبنت الابن والاخوات من الابوين والاخوات لا يكون واخذ
الاربعة والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة
والسهام المرددة على جسد واحد وعلى جسد واحد وعلى ثلاثة ولا يكون اكثر من ذلك
والاختيار شرح المختار ثم يبين ان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزايد مثال
الاثنين حدة واخذ لا يكون للحادثة السدس وللاربعة السدس والباقي رد عليهم
بقدر سهامهم فاصلها من ستة وعاد بالرد الى سهمين فيكون المال بينهما نصفان
مثال الثلث حدة واخذ لا يكون للحادثة السدس من ستة فلاختين سهمان فيجعل
المسئلة من ثلاثة مثال الاربعة بنت واخ والنصف الثلث ثلاثة من ستة وللاربعة السدس
ستة فتكون المسئلة من اربعة مثال الخمسة اربع بنات فامر تكون المسئلة من خمسة
كذا في المحيط للترخيص وان كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج والزوج
فان كان جنسا واحدا فاعط فرض من لا يرد عليه من اقل ما ربحه ثم اقسم الباقي على عدد
من يرد عليه ان استقام كزوج وثلث بنات اعط الزوج فرضه الربع من اربعة
والباقي للبنات وهو ثلاثة فيعطي كل واحدة منهن وان لم يستقر عليهم فان كان بين رؤسهم
وما بقي من فرض من لا يرد عليه مؤافقة فامزج وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد
عليه كزوج وست بنات للزوج الربع بين ثلثة لا يستقيم على البنات وبناتهم وبين
الباقي مؤافقة بالثلث فامزج وفق رؤسهم وهو ثلثان في مخرج فرض من لا يرد عليه
وهو اربعة يكون ثمانية للزوج الربع سهمان يعني ستة فيعطي كل بنات وان لم يكن
بينهم مؤافقة كزوج وبنات فامزج لا رؤسهم وهي خمسة في مخرج فرض من
لا يرد عليه وهو اربعة يكون عشرين منها يبعث وان كان من لا يرد عليه من
جنسين اربعة يبعث يرد عليه فاعط فرض من لا يرد عليه ثم اقسم الباقي على مسئلة
من يرد عليه ان استقام والا فامزج جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من يرد
عليه فمما بلغ تحت هذه المسئلة فامزج سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه
وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من يرد عليه الا ان اول زوجة واخوات
وبنت اخوات لا يرد على الزوج الثاني اربع زوجات وتسع بنات وست حداث للزوج
الاربعة يعني سبعة وسهام الرد خمسة لا يستقيم عليها ولا مؤافقة فامزج سهام الاربع
وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي ثمانية يكون اربعين منها تسع فامزج
سهام من يرد عليه وهو واحد في مسئلة من يرد عليه وهي خمسة يكون خمسة وسهام
من يرد عليه وهي خمسة فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة يكون ثلثان
للبنات اربعة اخماس ثمانية وعشرون والحدوات الخمسة سبعة مثال اخ وزوجة وبنت
وبنتان وحدة للزوج الثمن ويبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا يستقيم ولا مؤافقة
فامزج سهام من يرد عليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لا يرد عليه وهي ثمانية

باب الثاني عشر في المناحة

باب الثاني عشر في المناحة

هي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة كذا في تحصيل الميراث واحكامات لرجل ولرجل
يقسم التركة حتى مات بعض ورثته فالحال لا يخلو اما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة
الميت الاول فقط او يكون في ورثة الميت الثاني من لا يكون وارثا للميت الاول فلا يخلو
اما ان يكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الاولى سواء او يكون قسمة التركة الثانية
غير العجبة الذي قسمه التركة الاولى لم لا يخلو اما ان يقسم قسمة نصيب الميت الثاني
من تركه الميت الاول بين ورثته من غير كسب او ينكسر فان كانت ورثة الميت الثاني ورثة
الميت الاول لا تغير في القسمة فانه يقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بانه
اذا مات وترك بنتين وبنت مكر مات احد البنين واحدي البنات ولا وارث له سوى
الاحقة والاحوات فاذ قسمة التركة بين البنات على صفة واحدة للذكر مثل حظ
الانثيين فيكنفي بقسمة واحدة بغيرهم واما اذا كان في ورثة الميت الثاني من لم يكن
وارثا للميت الاول فانه يقسم تركه الميت الاول ولا لغيره نصيب لثاني لم يقسم تركه
الميت الثاني بانه ورثته فان كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسب فلا حاجة الي
المزب وبيانها فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم يقسم التركة بينهما حتى مات الابن وخلف ابنة
واختا فان تركه الميت الاول يقسم ابنا ومات الابن عن سهمين وترك ابنة واختا
فلا بنة البض والباقي للاخت بالمعصية مستغيم ولا ينكسر وان كان لا يستقيم قسمة
نصيب الثاني بين ورثته فاما ان يكون بين سهام فريضة موافقة مجزا او يكون بينهما
موافقة فان كان بينهما موافقة مجزا فانه يقتصر على الجزاء الموافق من سهام فريضة
الاولي من ذلك الجزاء فيصح المسئلة من المبلغ ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت
الاول ان تعرف نصيبه في الجزاء الموافق من فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد
من فريضة الميت الثاني من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة
معي فالسبيل ان تعرف سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة الميت الثاني فنصل المسئلة
من المبلغ ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تعرف نصيبه في فريضة الميت
الثاني ومعرفة نصيبه كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تعرف نصيبه في نصيب الميت الثاني
من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وبيانها عند الموافقة ان يخلو التخل ابنا وابنة ولم
يقسم تركه حتى مات الابن عن ابنة وامراة وثلاثة بنين فريضة الميت الاول وثلاثة
مكر مات الابن عن سهمين وخلف امراة وابنة وثلاثة بنين فريضة من ثمانية للمراة
الثلاثة سماء وللبنات الثلث اربعة والباقي وهو ثلاثة لبنات الابن الا ان قسمة سهمين على ثمانية
لا يستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالبض فبقسم فريضة الميت الثاني على
البض وهو اربعة من فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون اثني عشر منه فيصح
المسئلة ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول ان تعرف نصيبه وذلك سهمان
في الجزاء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون ثمانية ومعرفة نصيب الابنة
من فريضة الميت الثاني ان تعرف نصيبها وهو اربعة في الجزاء الموافق من نصيب الميت
الثاني من تركه الميت الاول وهو سهم فيكون اربعة ومعرفة نصيب المراة ان تعرف
نصيبها وهو سهم في هذا الجزاء الموافق ايضا وهو سهم فيكون لها سهم واحد
والباقي وهو ثلاثة بين بنين الابن لكل واحد منهم وبيان المسئلة عنه عند موافقة
ان تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم يقسم تركه حتى مات الابن عن ابن وابنة
ففريضة الميت الاول ثلاثة مكر مات الابن عن سهمين وفريضة ايضا ثلاثة وقسمة
سهمين على ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة في شيء فتضرب الفريضة في الفريضة
الثانية وذلك ثلاثة في ثلاثة فيكون تسعة ومعرفة نصيب الابن انه كان نصيبه من

۴۴

تركبة الميت الاول سهمين بقدر نصيبه في القرينة الثانية وهون لانه فيكون ستة ومعرفة
 نصيبه من الميت الثاني ان تقرب القرينة وذلك كما في نصيب الميت الثاني من تركبة الميت الاول
 ذلك سهمان ايضا فيكون اربعة ومعرفة بقدرية الميت الثاني ان تقرب نصيبها وذلك سهم
 في نصيب الميت الثاني من تركبة الميت الاول وذلك كما ان يكون لها سهمين والباقي اربعة وكذلك
 ان ماتت بعد ذلك الميت الثاني وقبل قسمه تركبة بين وموته فهو علي التقسيمات
 التي بيننا وان كان في قرينة الثالث من تركبين وارثا لاولين فالسبيل ان يجعل قرينة
 الاولين كقرينة واحدة بالبريق الذي قلنا ان تقرب الي نصيبه الميت الثالث من تركبة الاولين
 فان كان يستقيم قسمته بين وموته من غير كسر قسمته بينهم وان كان لا يستقيم قط فان كانت
 بين نصيبه من تركبة الميت الثاني وموته موافقة بحسن تقسيم علي الجزء الموافق من قرينة
 لموتها من قرينة الاولين والثاني في ذلك الجزء فتخرج المسئلة من المبلغ ومعرفة نصيب
 الميت من تركبة الاولين ان تقرب نصيبه في الجزء الموافق من سهامه في بقية فما بلغ
 فهو نصيبه ومعرفة نصيب كل واحد من تركبة الميت الثالث ان تقرب نصيبه في الجزء الموافق
 من نصيب الميت الثالث من تركبة الاولين فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة
 لبقى ضرب مبلغ القرينتين في سهام القرينة الثالثة فتخرج المسئلة من المبلغ ومعرفة
 نصيب الميت الثالث ان تقرب نصيبه في نصيبه في بقية فما بلغ نصيبه من التركبتين
 ومعرفة نصيب كل واحد من وموته ان تقرب نصيبه في نصيب الميت الثالث من التركبتين
 فما بلغ فهو نصيبه ويان هذا ان تقول رجل مات وترك اثنتين فلم يقسم تركته حتى
 مات احداهما ابنة وعن تركبة الميت الاول وهوا ح مومات الابنة عن زوج وامر
 ومن تركبة الميت الاول وعما فقرينة الميت الاول عن سهمين فاما مات احد الابنتين عن
 سهم وقرينة من سهمين ايضا لابنة الميت والباقي للاخ وقسمه سهم علي سهمين لا
 يستقيم فيضرب اثنين في اثنين فيكون اربعة مومات الابنة عن زوج وامر وهو يكون
 وبقية الزوج النصف ثلاثة والامر الثلث سهما والباقي للعر وقسمه سهم علي ستة
 لا يستقيم ولا موافقة علي شيء فتقرب اربعة في ستة فيكون اربعة وعشرين منه يعطى المسئلة
 نصيب لابن من الميت الاول اثني عشر ومن الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر ونصيب ابنة
 ستة تقرب نصيبها وهو سهم في قرينتها وهو ستة ومعرفة نصيب الزوج ان تقرب نصيبه
 وهو ثلثه في نصيب الميت الثالث من القرينة الاولى وذلك سهم فيكون ثلاثة اشهر
 فللامر سهمان وما بقي وهو سهم فهو للعر واما عند وجود المرافقة فصعدته فيما ترك
 امراة واما وثلاث اخوات متعزقات فماتت الامر وترك زوجا ومما ومن تركبة الميت
 الاول الاثنان فاخت الاول اب وامر واخته لامر ابنة الميت الثاني واخته لابنه اجنية
 عنها امر لم يقسم تركبة حتى ماتت الاخت لامر وترك زوجا وابنة ومن تركبة الميت الاول
 والثاني وهوا اخت لاب واخت لامر فالسبيل ان تقرب نصيبه الميت الاول فيكون
 اصلها من اثني عشر للامراة الربع ثلاثة والامر السدس سهمان وللخت لاب وامر النصف
 ستة وللخت لامر السدس سهمان وللخت لامر السدس سهمان فتعول ثلاثة
 تكون القسمة من خمسة عشر مومات الامر عن سهمين وترك زوجا ومما واثنين
 فقرينتها من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة واللبنتين الثلثان ثمانية والباقي للعر
 وهو سهم واحد وقسمه سهمين علي اثني عشر لا يستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف
 فيقسم علي الجزء الموافق وذلك ستة لم تقرب القرينة الاولى وهو خمسة عشر
 في ستة فيكون تسعين ومعرفة نصيب لامر انه كان نصيبها سهمين يعرف ذلك في
 ستة فيكون اثنا عشر متساويين ورثتها مستقيم مومات الاخت لاب وامر وترك
 زوجا وابنة واخت لامر واخت لاب فقرينتها من اربعة للزوج الربع سهم وللابنة
 النصف سهمين وللخت لاب وللخت لامر الباقي سهم فيكون القسمة من اربعة لم يقرب
 الي نصيبها من التركبتين فتقول كان لها من الزكاة الاولى ستة ضربها في ستة
 فيكون ستة وثلاثين وكان لها من الزكاة الثانية اربعة ضربها في اربعة المرافقة

من تعييل لامر من الزكاة الا في وهو من يكون اربعة فاذن فيصير من الزكاة في اربعة
 ونسبة ورثته على اربعة فيستقيم ولو مات واوون فمات احد الابوين
 عن ابنة ومن ترك الميراث الا ول وهو اخ ووجد وصية فنعقد كزبيبة الميراث الا ول من ستة
 للابوين الستة سنان والباقي وهو اربعة بين الابوين ثم مات احد الابوين عن سهمين خلف
 ابنة ووجد وصية واحدة واخا فالزبيبة من ستة للابنة النصف ثلاثة وللحجة السادسة سهم
 والباقي وهو سهمان بين الحية والاخ بالمقاسمة في قوله من يدعيه فله بقاى عنه ونسبة
 السهمين على ستة لا يستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلاثة
 ثم تخرج الزبيبة الاولى وذلك ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر منه يبيع المسئلة
 ومعرفة تعييل الميراث الثاني ان نأخذ لظبيبة من ترك الميراث الا ول وذلك سهمان فخرجه
 في جزء الميراث من هذين واذن ذلك ثلاثة فيكون ستة ومعرفة تعييل لابنة ان تخرج
 تعييلها وهو ثلاثة في جزء الميراث من تعييل الميراث الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة
 فهي لها وللحجة ستة سهم والباقي بين الاخ والحيه بصفان بالمقاسمة رجل مات وترك
 امراة وابنتين له منها وابوين فماتت احدى الابنتين عن زوج ومن ترك الميراث الا ول
 وهو جد خاله ابنا ووجد لها امراة وامها واختها لاب وامها واختها لاب وامها
 فزبيبة الميراث الا ول اصله من اربعة وعشرين وقسمته من سبعة وعشرين وهي اربعة
 ثم ماتت احدى الابنتين عن ثمانية اشهر وانما يقسم من ثمانية عشر للزوج البنت
 ثلاثة وللأخت الثلث سهمان وللحجة السدس سهم وللأخت النصف ثلاثة لقول
 بلادة فيكون من تسعة ثم ما اصاب الحية والاخت يقسم بينهما اثلاثا فيصير تسعة
 في ثلاثة فيكون تسعة وعشرين منه يبيع المسئلة ولا مخالفة بين سبعة وعشرين وثمانية
 في نحو فالتعيل ان تخرج الزبيبة الاولى في الزبيبة الثانية فتبيع المسئلة من المبلغ
 والتقريب في التخرج ما يتيسر من مات وترك امراة وابوين وثلاث اخوات مشترقات
 فلم يقسم تركته حية ماتت الا ول وخلفت من خلف الميراث الا ول فلم يقسم الزكاة حية
 ماتت الاب وخلفت امراة ومن خلف الميراث الا ول فلم تقسم الزكاة حية ماتت الاب
 وام وخلفت من خلفه الا ول ولم يقسم حية ماتت الاب وخلفت من خلفها
 وابنتين ومن خلفه الا ول ولم يقسم الزكاة حية ماتت الاب وخلفت من خلفها
 وثلاث بنات وابوين فتعول فله خلف الابن وخلفه ثلاث بنات وابوين غل
 ووقع من الكاتب لانه ذكر في موضع المسئلة ان الامرات اولا فكيف كبتهم قوله
 نجد ذلك خلفت ابوين وانما يصح خلفت ابنا ووجد ثلاث بنات وروية التخرج
 ان هزبيبة الميراث الا ول من اثني عشر سهم المرأة الثلث ثلاثة وللأخت السدس سهمان
 والباقي وهو سبعة اسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الامرات عن زوج وابنتين
 فان الاخت لاب وامر والاخت لا ميراثها فلها الثلثان والزوج للزوج واصله من
 اثني عشر لان يكن فيصيرها وهو سهمان وبين سهمان من ثمانية عشر فله بالصف فيقسم
 على النصف وهو ستة ثم يضر اثني عشر في ستة فيكون اثني عشر للزوج ثلاثة وكافة من الزبيبة
 لها سهمان من ثمانية في ستة فيكون اثني عشر للزوج ثلاثة وكافة من الزبيبة
 الاولى سبعة من ثمانية في ستة فيكون اثني عشر واربعة فيحصل له من الزكاة ثمانية
 واربعة ثم ماتت الاب عن امراة وابنتين وهما الاخت لاب وامر واخت لا
 فيكون فله من ثمانية وعشرين لا يستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث
 فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تخرج اثني عشر وسبعين في ثمانية فيكون خمسة
 وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركه كل ميت فيعتبر لا يقتصر والميراث الى ان
 ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين والثا وثلاثمائة واثنين وعشرين فمن ذلك
 يبيع المسئلة كذا في المستطاع

الباب الثالث عشر في قسمة

الزكاة اذ كانت الزكاة ذراهم او دنانير فاذن ان تقسمها على ما الورثة فاصوب سهام كل
 وارث من النصف في الزكاة ثم انقسم المبلغ على المسئلة وان كان بين الزكاة والميراث مخالفة
 فاصوب سهام كل وارث من النصف في وقف الزكاة ثم انقسم المبلغ على وفق النصف يخرج
 نصيب ذلك الوارث وكذلك فعل بطريق النسبة كما تقدم واذا ارادت ان تعرف حصة العبد
 من غطاء فاجمع نصيبه وقابله بالمسئلة فان تساويا فالعبد صحيح والا فخطا فاعد العبد
 لبيع ان شاء الله تعالى مثاله زوج واخت لاب واخت لا ميراثها من ستة ولقوله الحية
 تسعة والزكاة خمسة دنانير فاصوب سهام الزوج وهي ثلاثة وخمسين يكن مائة
 وخمسين انقسمها على المسئلة وهي تسعة يخرج احد وعشرين وثلاثة اسباع
 وكذلك الاخت من الاب وسهم الاخت من الامر ثمانية في خمسين يكن خمسين انقسمها
 على تسعة يخرج تسعة وسبع واذا اجمعت كانت خمسين فتقدم على وطريق النسبة
 ان تلتب سهام الزوج وهي ثلاثة اسباع فيكون له من الزكاة ثلاثة اسباع وهي احد
 وعشرين وثلاثة اسباع وهكذا تفعل بالباقي وطريق النسبة ان تقسم الزكاة
 على تسعة يخرج تسعة وسبع ثم تخرج في سهام الزوج وهي ثلاثة يكن احد وعشرين وثلاثة
 اسباع وهكذا تفعل بالباقي احد زوج واخوان وبنات اصلها من اثني عشر ولقوله الي خمسة عشر
 والزكاة اربعة ومائة دنانير وبينهما موافقة بالثلث فاصوب سهام البنين وهي ثمانية
 في وقف الزكاة وهي ثمانية وعشرين يكن مائتين واربعة وعشرين انقسمها على وفق النصف
 وهي خمسة يكن اربعة والربع واربعة اخا من مائة سهمان الا ول وهي اربعة في ثمانية
 وعشرين يكن مائة وانما عشر اقسمها على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين مائة سهمان
 الزوج وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن اربعة ومائتين انقسمها على خمسة يكن ستة وعشرين
 اخا من خمسة عشر وثلاثة اخا من ثمانية في سهام الزوج يخرج ستة عشر واربعة اخا من
 وفي سهام الابوين اثنا وعشرين وخمسان وفي سهام البنين اربعة واربعة
 اخا من الميراث اربعة ومائة وثلاثون فتدفع وطريق النسبة ان تقسم للزوج ثلاثة
 من خمسة عشر يكن له من الزكاة وهو ستة عشر واربعة اخا من الا ول اربعة من خمسة
 عشر سدسها وعشرها فاعطها سدس الزكاة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان للبنين
 ثمانية من خمسة عشر ذلك وحس فلهما ثلث الزكاة وخمسها وذلك اربعة واربعة واربعة
 اخا من الميراث اربعة ومائة وثلاثون فتدفع المسئلة واذا كانت سهام المسئلة تعددا
 فاعمل ما ذكرت من طريقة العزب فان بقي شيء لا يقسم بالاخذ المقسم عليه فاصوبه في عدد
 القرايط وهو عشرون واقسمها فان بقي من القرايط شيء لا يقسم بالاخذ فاصوبه في عدد
 الحيات ثلاثة ثم اقسمه فان بقي شيء لا يقسم فاصوبه في عدد اربعة فان بقي شيء فاقسمه
 الى الارزدة مثاله زوج ووجد وصية وميت من اثني عشر ولقوله الي ثلاثة عشر والزكاة احد
 وثلاثون دنانير فاصوب سهام الزوج ثلاثة في الزكاة يخرج ثلثة وثلثون اقسمها على
 المسئلة ثلاثة عشر يخرج لكل واحد تسعة بغير ثمانية لا يستقيم بالاخذ فاصوبها في عدد
 القرايط يكن اربعين انقسمها على المسئلة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يبيع واحد بسط
 ارضا يكن اثني عشر انقسمها الى المسئلة بالاجزاء فيكون للزوج تسعة دنانير وثلاثة ذرايط
 واثني عشر جزءا من ثلاثة عشر جزءا من اربعة وللحجة سهمان اسرهما في احد وثلاثين يكن اثنين
 وستين انقسمها على المسئلة يخرج اربعة يبيع عشرة امراة في القرايط يكن مائتين انقسمها
 على المسئلة يكن يخرج خمسة عشر يبيع خمسة اسبعا حبات يكن خمسة عشر انقسمها على المسئلة
 يبيع خمسان اسبعا ارضا يكن ثمانية انقسمها بالاجزاء فيحصل للحجة اربعة دنانير وخمسة عشر
 قرايطا وخمسة دنانير اربعة من ثلاثة عشر جزءا من اربعة وللحجة من ثلثة وثلثون
 وهو اربعة عشر دنانير وسبعة ذرايط واربعة واربعة عشر جزءا من ثلاثة عشر جزءا من اربعة
 وخمسها احد وثلاثون دنانير فتمت المسئلة وكذلك ينقسم بين ارباب الديون فيعمل مجموع
 ويكون كجميع المسئلة ويجعل لاديين كسهم وارث فضل من صالح من العزما الورثة على ما

من الذرية فاطرحه ما لم يكن نفاقهم الباقي على سائر الباقيين مثله زوج وامر وع صالح الزوج
عن نصيبه من الذرية على ما في ذمة من المهر فاطرحه ما لم يكن نفاقهم الباقي على سائر الباقيين
للأمر الثالث والباقي للزوجة كذا في الاختيار شرح المختار

الباب الرابع عشر في متشاب الفرائض

متشابا عنهما وميتقن لها الفريضة رجل مات وترك أخا لابا وأما أمراة فموتت المال
أخوات أمراة دون أخيه لا يبيد وأما كيف يكون هذا قيل هذا الرجل تزوج بأمر أمراة أبيه وأبو
خيه فولدت له ابنا ومات الرجل الذي تزوج ومات أبوه بعد ذلك وترك ابن ابنه وهو
أمراة وكان له أخ لاب وأما أمراة فموتت المال لاب ابنه دون أخيه وإن شئت عن رجل مات وترك
عنا لاب وامرأة لا لا فموتت المال دون العم كيف يكون هذا قيل هذا الرجل تزوج بأمر أمراة
لابيه فولدت له ابنا ومات الرجل الذي تزوج بأمر أمراة فموتت المال لاب ابنه دون أخيه
لاب وامرأة وابن أخيه لاب وهو خاله فموتت المال لاب ابنه دون عمه وإن شئت عن رجل مات
وترك ابن عم لاب وامرأة وابن أخ لاب وامرأة فموتت المال لاب ابنه دون أخيه كيف يكون هذا
فيل صورة هذا الأخوان ولا أخا له ابن فاستخرجوا في نجات باين فاقينا وخينا كان ابنا له
أما مات الأخوان فمات أحد هاتين موهما ولم يترك وأما غير لاب الذي كان بين
أبيه وبين عمه وكان له ابن أخ لاب وامرأة فموتت المال لاب ابنه دون أخيه لا يبيد
وأما وإن شئت عن رجل مات وترك ابن عم لاب وامرأة فموتت المال لاب ابنه دون أخيه
لابيه كيف يكون هذا قيل هذا في الأصل الأخوان ولا أخا له ابن فاستخرجوا في نجات باين فاقينا
فموتت الأخوان ومات الابن الذي ولدته بعد النكاح وترك أخا لاب وامرأة وهو ابن عمه وأما
لاب فموتت المال لاب ابن عمه لا يبيد وأما أخيه فموتت المال لاب ابنه دون أخيه
فموتت أحد هاتين جميع المال والأخي تلت جميع المال والثالثة لم تترك شيئا كيف
يكون هذا قيل رجل كان عبدا وله ثلاث بنات فاشتريه أحد من أباهما والأخي قلت أباهما
فللبنتين الثلثين لم تترك الثلثان والباقي للثالثة منها حكم الولاء وإن شئت عن رجل مات
ورث المال وكان بينه وبين أخيه فموتت المال لاب ابنه دون أخيه لا يبيد وأما أخيه فموتت
له ابنا ومات الابن الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن أخ فليقتله نصف ومات
لابن الأخ فمات لابن الأخ نصف المال ولا لغيره من المال وإن شئت عن رجل مات وترك
ورثوا المال بينهم ثلاثة كيف يكون هذا قيل هذا الرجل تزوج بنت ابن أخيه فولدت
فولدت له ابنا ومات ابن الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن أخ فليقتله نصف ومات
الثلثان ومات لابن الأخ فصارت لابن الأخ الثلث ولا لغيره من المال وإن شئت عن رجل
عن ثلاثة أخوة لاب وامرأة فموتت الأخ فموتت المال لاب ابنه دون أخيه لا يبيد وأما أخيه
كيف يكون هذا قيل هذه أمراة كانت لها ثلاث بنات فموتت الأخ فموتت المال لاب ابنه
اسمهم للزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم ثلاثة أسهم فموتت الأخ فموتت المال
مات عن أربع نسوة فموتت الأخ فموتت المال لاب ابنه دون أخيه لا يبيد وأما أخيه فموتت
ونصف من ورثت الثالثة والثالثة من المال كيف يكون هذا قيل هذا الرجل تزوج
ببنت خاله لا يبيد وأما بنت عمه لا يبيد فموتت الأخ فموتت المال لاب ابنه دون أخيه لا يبيد
والابنة الخالة لاب بنت عمه لا يبيد فموتت الأخ فموتت المال لاب ابنه دون أخيه لا يبيد
أربعة أسهم لها ولابنة الخالة من الابن ثلث ما بقي يعني أربعة يعني ثمانية فموتت الأخ
لاب فموتت لابنة الخالة للأم وبنت العم لا لغيره من المال وإن شئت عن رجل مات وترك
لكل واحدة سهم فماتت لابنة الخالة لاب بنت عمه وهي ربع المال ونصف من ورثت
لابنة العم لا يبيد فموتت الأخ فموتت المال لاب ابنه دون أخيه لا يبيد وأما أخيه فموتت
تجمل مات وترك سبعة أخوة لا مكرمة فموتت أمراة المال وأخواتها بالتسوية كيف يكون
هذا قيل هذا الرجل تزوج بأمر أمراة أبيه فولدت له سبعة بنين فموتت الأخ فموتت

وترك أمراة وسبعة بنين من فلانة الثلث أسهم وبقي سبعة أسهم بينهم سبعة أسهم فموتت الأخ فموتت
فموتت سبعة أخوة لا مكرمة الميراث ولوليت من رجل مات وترك عشر بنين فموتت أمراة دينا
كيف يكون هذا قيل هذا الرجل مات وترك عشر بنين فموتت أمراة دينا لا يبيد وأما أخيه فموتت
نسوة الفريضة من ابني عمه وماتت إلى خمسة عشر نسوة ثلاثة من خمسة عشر وهي خمسة فيكون
لهم خمس عشر دينا ولا ذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينا واحد وإن شئت عن امرأة ورثت
عن أربعة أدواح فصارت لها نصف المال فموتت أمراة تزوجها ابنة أخوة وأخا بعد موتها وأخا
وبان المال ثمانية عشر دينا لا لا وله من وجها ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة وللرابع دينا
فمات الأول عن ثمانية دنانير عن هذه المرأة وعن هؤلاء الأخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دنانير
وكل أخ كذلك فصارت للأخ الثاني ثمانية فماتت أخذت المرأة دنانير فصارت لها أربعة وكل
واحد من الأخوة الباقيين ثلاثة فصارت للثالث ثمانية فماتت أخذت المرأة دنانير فصارت لها ستة
والباقي للأخ الرابع فصارت له اثني عشر فماتت أخذت المرأة دنانير فصارت لها تسعة وهو
نصف المال والباقي للعمية ولوان تجلجها إلى قوم يفتنون الميراث فقال لا تعجلوا في قسمته
الميراث فان لما مكرمة غايبة لو كانت حية ورثت هي ذوي وإن كانت ميتة ورثت أنا وهذا كيف يكون
هذا قال هي أمراة ماتت فتركته اختين لاب وامرأة واختا لامرأة واختا لاختها
وهي غايبة فان كانت حية فالثلثان للختين والثلث للامرأة والثلث للخت لاختها
لاب الذي هو القليل وان كانت ميتة فالثلثان للختين والثلث للامرأة والثلث للخت لاختها
الميراث فاني حيلي فان ولدته غلاما لم يترك شيئا وان ولدته جارية ورثت كيف يكون هذا قيل
هذه أمراة ماتت وتركته وجا وأما اختين لا يريها أمراة ابنا فماتت ان ولدت غلاما
كان لها أخا لاب ولم يترك شيئا وان ولدته جارية كانت لها اختا لاب فموتت معها النصف والنسوة
تعول إلى تسعة وان ماتت الميتة فموتت معها الميراث فاني حيلي
ان ولدت غلاما فموتت وان ولدته جارية لم تترك شيئا كيف يكون هذا قيل هذا الرجل مات وترك
اختين لاب وامرأة فموتت أمراة أبيه فموتت لاختها في نسوة هذا الميراث فاني حيلي ان ولدت غلاما
كان للخت اختا لاب فكان للاختين من الاب والامرأة من الاب وان ولدته جارية كانت
له اختا لاب فكان للاختين من الاب والامرأة من الاب فموتت معها الميراث فاني حيلي
ان قالت لا تعجلوا في قسمته هذا الميراث فاني حيلي ان ولدت غلاما وجارية لم يترك شيئا وان
ولدت غلاما وجارية ورثا جارية في قول من يدر معنى ثمة تعالى عنه كيف يكون هذا الرجل مات وترك
أما واختا لاب وامرأة فموتت أمراة أبيه وقالت لا تعجلوا في قسمته هذا الميراث فاني حيلي ان
ولدت غلاما كان للخت اختا لاب فكان للاختين من الاب والامرأة من الاب وان ولدته جارية كانت
الاثنين فموتت الأخ من الاب على الاخت من الاب والامرأة من الاب فموتت معها الميراث فاني حيلي وان
ولدت جارية كانت للخت اختا لاب فكان للاختين من الاب والامرأة من الاب فموتت معها الميراث فاني حيلي
الاخت من الاب على الاخت من الاب والامرأة من الاب فموتت معها الميراث فاني حيلي وان ولدته جارية
كان للخت اختا لاب فكان للاختين من الاب والامرأة من الاب فموتت معها الميراث فاني حيلي وان ولدته جارية
وأما النصف وما بقي بين الأخ والاخت من الاب للذكر مثل حظ الأنثيين وان ماتت أمراة
وقالت لا تعجلوا في قسمته هذا الميراث فاني حيلي ان ولدت غلاما ورثت أنا والغلام وان ولدت
جارية لم يترك شيئا ولا أنا قال هذا الرجل تزوج ابن ابنه بنت ابن له آخر مكرمة ابنة ابنه
وبنت ابنه حيلي بن ابن ابنه مكرمة الرجل وترك بنتين وعصبة فماتت بنت ابنه هك
وقالت لا تعجلوا في قسمته هذا الميراث فاني حيلي ان ولدت جارية كان للبتين الثلثان
وما بقي للعصبة والخت للبتين لابنة شئ ولا لجارية وان ولدت غلاما كان للبتين الثلثان
وما بقي فموتت ابنه وبين ابنا للذكر مثل حظ الأنثيين ولوان تجلجها إلى قوم يفتنون الميراث
وترك خال ابن عمه وعمة ابن خالته فالتسوية لك ان تسأله الخال ابن عمه آخر وعمة ابن خال
أخي فان قال ليس له خال ولا عمة فقل الميراث بينهما اثلاثا فان قال ابن عمه ابوه وعمة
ابن خالته هي أخت أمه فموتت أمراة المال وأخواتها بالتسوية كيف يكون
لقوم يفتنون تركه لا تعجلوا في حيلي ان ولدته ذكرا ورثت وان ولدته ابنة لم تترك

وان ولدته لذكرا ومرت الذكر دون الانثى هذه من وجبة كالعصبة سيدي الاب والابن والوقالة ان ولدته
ذكر اذ انثى ومرت انا ولدته انثى لم توثق لغيري وجبة الام في الورثة اختان لابي وامرأته وجبة
الابن وفي الورثة بنتان من التسليم والوقالة ان ولدته ذكرا لم يرث وان ولدته انثى فميرثت فغيري
زوجية ابن والورثة الظاهر ورت زوج والبنان وبنت امة وجبة الاب والورثة الظاهر ورت
زوج وامر ولحقه اذ لا يرث والوقالة ان ولدته ذكرا اذ انثى لم يرث وان ولدته انثى فغيري وجبة
الاب وقد مات الاب قبله والورثة الظاهر ورت امر وجبة واخت من الابوين ان ولدته ذكرا او
انثى فهو اخ واخت لابي فيكونه البا في بقية من الاقربى الحقة والاخت والمولود لغيره من
الاحد جميع حق المولود وان ولدته ذكرا وانثى اخذ الحقة ذلك الباقي بعد وفاته لا امر مما يقرب
تأخذ الاخت منه قدر النصف فيعني لها النصف والوقالة ان ولدته ذكرا فلي للمن والباقي له ان
ولدته انثى فالمال بينهما وبين السوية وان اسقطت شيئا فلي جميع المال في امراة متفكة
عبد لم تكتف فماتت عنها وهي حبلى امراة ورثها اخذ ثلاثة ارباع المال والاخرى وزوجها
اخذ الربع صورته اخت لامي والاخرى لا يرثا باع احدهما اخ لا يرث والذي هو اخ لا يرث زوج
الخت لابي والاخر زوج الاخت لا يرث فلا خت من الاب النصف وللأخت من الام الثلث
والباقي بين ابنة العم بالسوية وزوجها اخذ الثلث المال واخره اخذ الثلث صورته ابوان وبنت
ابن ابن في نكاح ابن ابن آخر ذكرا ومزجها ومزجها المالك اثلا فامورته بنتا ابنتين في
نكاح ابن اخ او ابن ابن اخوان لابي وامر ورثت احدهما عن ميت ثلاثة ارباع مال والاخر
زوجته صورته ابنا عم احدهما زوج دخل جميعا على ميراث فقال اوص لي فقاد كيف قال
يرثني انت واخوأك وابوأك وعمأك فالجميع اخ الميراث لامي وابن عمه واخوأك اخو الميراث
لامه وابوأك عم الميراث وامه وعماء عم الميراث فالخامس ثلاثة اخوة لا يرث وامر وثلاثة اعمام
ولوقال يرثني ابوأك وعمأك فالجميع ابن اخ الميراث لامي وابن اخيه لامي وله اخوان اخوان
لامه ولوقال يرثني جدتاك واخوتاك وعمأك وبنتاك فجدتاك والجميع ما وجب الميراث
واختاه من قبل الاقربى الميراث من قبل الاب ورث جميعا احدهما الميراث والاخرى
اخذته من الاب وبنت الجميع اخت الميراث من الامر وله فقالة امر الميراث فالخامس ولوقال
وثلاث اخوات لابي ولختان لابي وامر وفردت اربعة وعشرين دينارا على اربع وعشرين امرأة
فأخذت كل واحدة منهم دينارا صورته ثلاث ففأخذت اربع جدات وست عشرة بنتا واخت
لابي رجلان كل واحد منهما عم الآخر صورته ان ينيك كل واحد من يروى يد امر الآخر فوله
لكل واحد منهما ابن كل واحد من الابنين عم الآخر لا يرث رجلان كل واحد منهما اخا الآخر
صورته ان ينيك كل واحد من يروى يد بنت الآخر فوله لكل واحد منهما ابن كل واحد منهما
خا الآخر كل واحد منهما عم اب الآخر صورته ان ينيك رجلان كل واحد منهما امرأه
الاخر فوله لهما ابان كل واحد منهما عم اب الآخر كل واحد منهما عم امرأه الآخر
صورته ان ينيك رجلان كل واحد منهما بنت ابن آخر فوله ابان كل واحد منهما خا
اب الآخر هو ان ينيك ابان كل واحد بنت بنت الآخر فوله لهما ابان رجلان احدهما
عم الآخر والاخر خا الآخر صورته ان ينيك رجلان كل واحد منهما امرأه وبنتك ابنة امه فوله
ابن فابن الاب عم ابن الابن وهو خا ابن الاب شخص هو خا وعم صورته ان ينيك احد
الاخوين من الاب اخت الآخر من الامر فتلك له ابنا فالأخت الاخرى المولود لامي وخا لامه
وايضاً اذا نكح احد الاخوين من الامر اخت الآخر لامي فوله له ابنا فالأخت خا
هذا الابن من جهة الاب وعمه من جهة الام رجل هو عم ابيه وعم امه صورته
ان ينيك ابوا بويه امرأه امه صورته ان ينيك ابوا امه امرأه بويه فوله ابنا وذلك
الابن خا امر الميراث لامي وخا لامي لا يرث رجلان كل واحد منهما ابن عم الآخر وابنه خاله
صورته ان ينيك رجلان كل واحد منهما اخت الآخر ويولد لهما ابان وكل واحد منهما
اخت الآخر ويولد لهما ابان وكل واحد من الابنين ابن عم الآخر وابنه خاله
فيخراثة المقتنين وان شئيل عن اخوين لابي وامر ورث احدهما من رجل دون الآخر

وهو ان يكون الميثاق احدنا فيكون الماله لاهيه لا ليه كذا في حيط الترجيح وان شئت من ربح
وابنه واما الماله نصفين فله هذه امرأة تزوجها ابن عمها وعصمها في ثمرات فماتت فماتت ولجها
النصف وما بقي لابن الزوج وهو العم فان شئت عن رجل وابنته واما الماله نصفين فله هذه
امرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه ابنة فماتت الماه فماتت ابنتها النصف ولزوجها الربع
وما بقي فلزوج ايضا لانه عصمتها كذا في المبسوط

كتاب الخامس عشر في المسائل

المسائل المشتركة من زوج وام وابن من ولد الام واخوة واخوات من ابوين
للزوج النصف والام السدس ولا اولاد الا المثلث والنصف الباقيون وكذا لو كان مكان
الجد هذه اقوال ابو بكر وعمر واخ عباس وهو مذهب اصحابنا وصاحبنا الله وقال ابو
مسعود وما يزيد بن ثابت العصبية من ولد ابوين يشاركون ولد الام في الثلث وهو قول عمر اخ
فانه قضي ولا يمل مذهبنا فوقع في العام القابل فاراد ان يقضي بثلث فمات الاول
فقال احد الاخوة لا يوين يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان كذلك الشئان امر واحد فشارك
بينهم وقال ذلك علي ما فطينا وهذا علي ما نقضي سميت مشتركة لان عمر رضي الله تعالى عنه
شارك بينهم وصار في لقوله هب ان ابانا كان كذلك ولو كان مكان الاخوة لا يوين اخوة لاب
سقطوا عنه بالاجماع ولا يكون مشتركة والعصية مذهبنا الخ فاد امر واحد وخت سبعة خراف
لان اقوال القضاة نحو قولها قال ابو بكر رضي الله عنه للامر الثلث والباقي للجد وقال زيد
للامر الثلث والباقي بين الجد والاخت اثلاثا وقال علي رضي الله تعالى عنه للامر الثلث
والاخت النصف والباقي للجد وعن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية للاخت النصف والباقي بين
الامر والجد نصفان وفي رواية وهو قول عمر للاخت النصف والامر الثلث والباقي للجد وتتي
عثمانية لان عثمان رضي الله عنه انفرد فيها بغير خلاف الاجماع فقال لامر الثلث والباقي بين
الجد والاخت نصفان قالوا به سميت خرافا وتسمى مثلثة عثمان ومركبة ابن مسعود ومحنة
الشعبي لان الحاجة سأل عنها فقال اختلف فيها خمسة من الصحابة واذا اضيف اليهم قول
الصدوق كانت مستدسة الرواية ست اخوات متفرقات ومنهج للزوج النصف والاثنين
لا يوين الثلثان ولاختين لامر الثلث وسقط اولاد الاب اصلها من ستة وقول ابي ثعلبة
سميت مروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وتسمى العرا لاشتهارها بينهم المروانية
للاختة ات متحاذية واحدة وللاختات متفرقات قال ابو بكر وعيسى للجدات السدس
والباقي للجد اصلها من ستة وتخرج من ثمانية عشر وقاد رضي الله عنه للاختين لا يوين
النصف وللأب السدس تكلمه للثلثين وللجدات السدس وللجد السدس وهو قول
ابن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنه رواية شاذة للجدة امر الامر السدس والباقي للجد وقال زيد
للجدات السدس والباقي بين الجد والاخت لا يوين والاخت لاب علي اربعة بغيره الاخت
من الاب ما اخذت علي الاخت من الابوين اصلها من ستة وتخرج من اثنين وسبعين ونفوذ
بالاختصار ابي ستة وثلاثين للجدات ستة والاخت من الابوين نصيبا خنا خمسة عشر
والجد خمسة عشر سميت حمرية لان حمة الزيات قيل عنها فاجاب بهذه الاحوية
الدياربية من حمة وحمة وبيتان واثنا عشر اخا وخت واحدة لاب وام والفرقة سمانية
ديار للجد السدس مائة دينار وللبنين الثلثان اربعة دينار وللزوجة الثلث
خمس وسبعين دينارا يبعي خمسة وعشر ودينارا لكل اخ دينار وللخت دينار ولقد
سميت الدياربية وتسمى الداية لان داود الطائي قيل عنها فقسما هكذا فجاءت
الاخت الي ابي حنيفة رحمة الله فقالت ان اخي مات وترك سمانية دينارا فما اعطيت
الدينار واخذت فقال من قسم الزكاة فقالت نكيدك داود الطائي فقال هو لا يظلم
هل ترك اخوك حدة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل ترك من حمة ووجه قال نعم
قال هل ترك معك اثني عشر اخا قالت نعم قال اذن حقتك دينار وهذه السئلة من
المعناه فبقيت لجد خلف سمانية دينار وسبعة عشر ودينارا وكوزا وانا فاما بل خدم

